القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح بن محمد العثيمين

تخريج وتعليق

أبي عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

القواعد المثلى

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

اســـم الكتاب : القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى .
اســـم المؤلف : محمد بن صالح العثيمين (المتوفى:١٤٢١هـ).
اســـم المحقق : أبو عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي .
مقـاس الصفحة : ١٧ × ٢٤ سم .
عـدد الصفحات : (٢٢٠ صفحةً) .
رقـم الطبعة : الأولى ـ ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م .
رقـم الإيـداع : (/٢٠٢٣م) الهيئة العامة للكتاب – عدن .
النـاشـر : دار الإمام الشافعي للطباعة والنشر والتوزيع .
التنسيق والإخراج : كيوفور للطباعة والنشر ٤٩٧ ٦٦٩ ٧٧٤ ٩٦٧+

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن – عدن

الشيخ عثمان جولة القاهرة
خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ – +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
alshafibooks@gmail.com

القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح بن محمد العثيمين

رحمه الله تعالى

المتوفى سنة ١٤٢١

تخريج وتعليق

أبي عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي

دار الإمام الشافعي

للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن - عدن

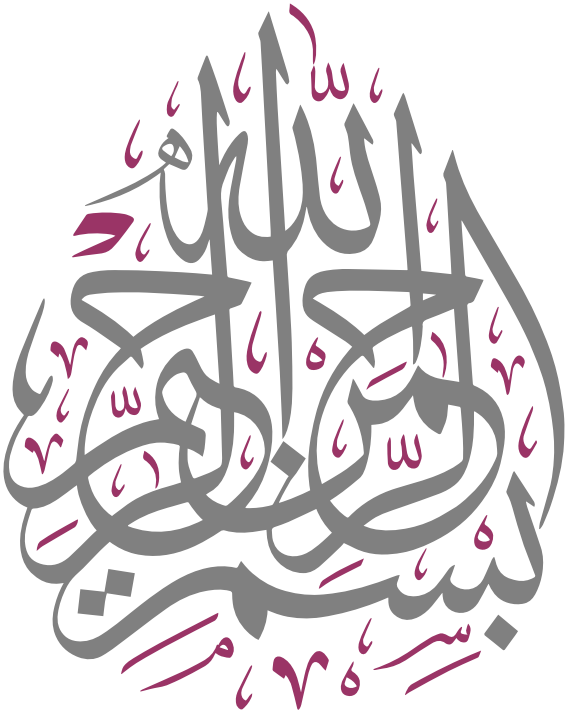

القواعد الشكلية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن من نعمة الله تعالى عليَّ أن وفقني ويسر لي تدريس إخواني طلاب العلم كتاب العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي سماه بـ (القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى) وهو من أفضل الكتب وأنفعها في باب الأسماء والصفات؛ لاشتمالها على قواعد وضوابط مهمة نافعة لا يستغني عنها طالب

العلم، وهي كالأساس لهم في فهم هذا الباب العظيم، ومعرفة شبهات المبطلين، وكيفية الرد عليها، فهو كتاب عظيم القدر كثير النفع، ينبغي لطلاب العلم أن يهتموا به وبدراسته وإتقانه ليكون عونا لهم في هذا الباب العظيم.

وقد قامت زوجتي أم عبد الله الضالعية -حفظها الله تعالى وزادها الله علما وفقها وهدى وصلاحا- بتفريغ المادة الصوتية حرصا منها على الاستفادة والازدياد من العلم والخير، فقمت بعد ذلك بمراجعته وتهذيبه، وإخراجه لطلاب العلم ليحصل بذلك النفع والخير.

وللشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح مفيد لهذا الكتاب، وقد استفدت منه كثيرا؛ فإن صاحب البيت أدرى بما فيه، واستفدت أيضا من الفوائد التي علقتها على نسختي وقت الطلب وغيرها من الشروح.

فأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يجعله ذخرا لي يوم لقاء الله رب العالمين، وأن لا يكلني إلى نفسي طرفة عين، إنه على كل شيء قدير، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أَبُو عَبْدِ اللهِ طَارِقُ بْنُ يُوسُفَ الوَلِيْدِيُّ

يوم الخميس (١٠/ ٦/ ١٤٤٣هـ).

ترجمة مختصرة للعلامة العثيمين رحمه الله

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله، محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي.

مولده ونشأته:

ولد في مدينة عنيزة، إحدى مدن القصيم، عام (١٣٤٧هـ)، في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك، في عائلة معروفة بالدين والاستقامة، بل تتلمذ على بعض أفراد عائلته، أمثال جدّه من جهة أمه، الشيخ عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد قرأ عليه القرآن، فحفظه، ثم اتجه إلى طلب العلم، فتعلم الخط والحساب، وبعض فنون الآداب.

وكان الشيخ قد رزق ذكاء وزكاء، وهمة عالية، وحرصًا على التحصيل العلمي في مزاحمته الركب لمجالس العلماء، وفي مقدمتهم الشيخ العلامة المفسر الفقيه عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وقد تأثر بطريقته حتى قال: "لقد تأثرت كثيرًا بشيخي عبد الرحمن السعدي في طريقة التدريس، وعرض العلم، وتقريبه للطلبة بالأمثلة والمعاني".

وكان الشيخ عبد الرحمن قد أقام اثنين من طلابه لتعليم الصغار، وهما الشيخ علي الصالحي، والشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع، فقرأ الشيخ محمد بن صالح العثيمين عليهما (مختصر العقيدة الواسطية)، للشيخ عبد الرحمن السعدي، و(منهاج السالكين في الفقه) للشيخ السعدي أيضًا، و(الآجرومية)، و(الألفية) في النحو والصرف، وهكذا كانت نشأة الشيخ بين أحضان العلماء. ولم يرحل الشيخ لطلب العلم إلا إلى الرياض، حين فتحت المعاهد العلمية عام (١٣٧٢هـ)، فالتحق بها.

وبعد وفاة شيخه عبد الرحمن السعدي، الذي توفى في عنيزة عام (١٣٧٦هـ)، عن عمر يناهز التاسعة والستين، رشح بعض المشايخ لإمامة الجامع الكبير، إلا أنهم لم يستمروا على ذلك إلا مدة قصيرة جدًا، فرشح الشيخ محمد بن صالح العثيمين لإمامة الجامع الكبير، عندها تصدى للتدريس مكان شيخه، ولم يتصدَّ للتأليف إلا عام (١٣٨٢هـ)، حين ألف أول كتاب له، وهو (فتح رب البرية بتلخيص الحموية)، وهو تلخيص لكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية (الحموية في العقيدة).واستغل الشيخ وجوده في الرياض بالدراسة على الشيخ عبد العزيز بن باز، فقرأ عليه من (صحيح البخاري)، وبعض رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعض الكتب الفقهية.

وقد عرض على الشيخ تولي القضاء من قبل مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي ألح على فضيلته بتولي القضاء،

بل أصدر قراره بتعيينه رئيسًا للمحكمة الشرعية بالأحساء، فطلب منه الإعفاء، وبعد مراجعات واتصالات سمح بإعفائه من منصب القضاء.

أزواجه وأولاده:

لم يتزوج الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا بامرأة واحدة، وهي كريمة بنت محمد بن إبراهيم بن منصور التركي، فأنجبت له ثمانية من الأولاد، ثلاث من الإناث وخمسة من الذكور وهم:

١- عبد الله. ٢- وعبد الرحمن. ٣- إبراهيم. ٤- عبد العزيز. ٥- عبد الرحيم.

مشايخه:

استفاد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طلبه للعلم من عدة شيوخ منهم:

١- الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

٢- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٣- الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي.

٤- الشيخ علي بن حمد الصالحي.

٥- الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع.

٦- الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان.

٧- الشيخ عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ جد الشيخ من جهة أمه.

تلاميذه:

لا يمكن حصر جميع من تتلمذ على الشيخ؛ لأنهم ازدحموا في مجلسه - لاسيما في السنوات الأخيرة- بما يزيد على الخمسمائة طالب في بعض الدروس، على اختلاف مستوياتهم.

مذهبه:

تفقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المذهب الحنبلي إلا أنه كان لا يتقيد به، بل يرجح ما دلَّ عليه الدليل ولو كان مخالفا للمذهب، وكثيرًا ما يتبنى آراء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ويرجحهما على المذهب الحنبلي، فلم يكن عنده الجمود تجاه مذهب معين، بل كان متجردًا للحق، وهذه هي الطريقة التي استفادها من شيخه العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

آثاره العلمية:

آثار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلمية كثيرة جدا، فهو بحر زاخر في العلم، وقد بلغ عدد مؤلفاته أكثر من مائة وعشرين مؤلفًا، وكثيرٌ منها عبارة عن رسائل صغيرة.

وفاته:

توفي الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إثر مرض ألمَّ به وذلك يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال لعام (١٤٢١هـ)، بمدينة جدة ودفن بمقبرة العدل بمكة المكرمة بالقرب من شيخه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

(١) انظر: مقدمة (شرح العقيدة الواسطية).

القواعد المثلى

تقريظ الإمام العلامة
عبد العزيز بن باز رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. **أما بعد:**

فقد اطلعت على المؤلف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين في الأسماء والصفات وسماه (القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى). وسمعته من أوله إلى أخره فألفيته كتابا جليلا قد اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح في أسماء الله وصفاته، كما اشتمل على قواعد عظيمة وفوائد جمة في باب الأسماء والصفات وأوضح معنى المعية الواردة في كتاب الله عز وجل الخاصة والعامة عند أهل السنة والجماعة وإنها حق على حقيقتها لا تقتضي امتزاجا واختلاطا بالمخلوقين بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه وكما يليق بجلاله سبحانه وإنما تقتضي علمه وإطلاعه وإحاطته بهم وسماعه لأقوالهم وحركاتهم ويصره بأحوالهم وضمائرهم وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين ونصره لهم وتوفيقه لهم إلى غير ذلك مما تقضيه المعية العامة والخاصة من المعاني الجليلة والحقائق الثابتة لله سبحانه، كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل والتشبيه والتمثيل

وأهل الحلول والاتحاد فجزاه الله خيرا وضاعف مثوبته وزادنا وإياه علما وهدى وتوفيقا ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى

عبد العزيز بن عبد الله بن باز سامحه الله

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

٥/ ١١/ ١٤٠٤هـ

الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

مقدمة المؤلف (العثيمين رحمه الله)

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليمًا.

وبعد:

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى وهي: الإيمان بوجود الله تعالى والإيمان بربوبيته والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين:

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، فمنزلته في الدين عالية وأهميته عظيمة ولا يمكن أحدًا أن يعبد الله على الوجه الأكمل حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته ليعبده على بصيرة قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠] وهذا يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة[(١)]: أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبًا مثل أن تقول: "يا غفور اغفر لي ويا رحيم ارحمني ويا حفيظ احفظني " ونحو ذلك[(٢)].

ودعاء العبادة[(٣)]: أن تتعبد الله تعالى بمقتضى هذه الأسماء فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب وتذكره بلسانك لأنه السميع وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير وهكذا.

سبب تأليف هذا الكتاب:

ومن أجل منزلته هذه، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشيء عن الجهل أو التعصب تارة أخرى[(٤)]، أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من

---

(١) دعاء المسألة هو: طلب ما ينفع الداعي في جلب منفعة أو دفع مضرة (التلفظ بالسؤال).

(٢) وتناسب الاسم مع الدعاء من باب الأكمل والأفضل كما ذكر ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد نبه أيضا على أن بعض أسمائه تعالى عامة يصلح الدعاء بها في كل مطلوب وذلك كالإله والرب ولفظ الجلالة (الله). وتبعه على ذلك القرطبي. انظر: (أحكام القرآن) (٢/ ٢٩٨)، و(تفسير القرطبي) (٧/ ٣٢٧).

(٣) دعاء العبادة هو: مطلق التعبد لله رجاء ثوابه، وخوف عقابه، كالصلاة والصيام والحج والذكر وغيرها من العبادات الأخرى. وسمي دعاء: لأنه داع بلسان حاله؛ لأن من يحافظ على الصلاة والصيام وغيرها من الأعمال الصالحة، فإنه يسأل الله الجنة والبعد عن النار بتلك الأعمال، فهو داع في الجملة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. (مجموع الفتاوى) (١٠/ ٢٤٠) و(١٥/ ١٠-١١)، و(بدائع الفوائد) (٣/ ٨٣٢).

(٤) فهذان سببان لتأليف هذا الكتاب: **الأول**: لمنزلة باب الأسماء والصفات العظيمة، فهي السبب في عبادة الله على الوجه الأكمل؛ إذ أن الإنسان لا يدعو ربه إلا بالأسماء الحسنى، وهذه الدعوة لا تتأتى إلا إذا عرف معاني تلك الأسماء. **الثاني**: لكلام الناس في الأسماء والصفات، وكلامهم قسمان: =

القواعد راجيًا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه موافقًا لمرضاته نافعًا لعباده.

وسميته: ﴿**القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**﴾[1].

= ١) **كلام حق.** وهو كلام أهل السنة الذين أثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه، أو أثبته له رسوله من الأسماء والصفات على ما يليق به، من غير تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل.

٢) **كلام باطل.** وهو ناشيء عن أمرين: أ- الجهل. ب- التعصب. وهو كلام أهل البدع كالجهمية الذين نفوا جميع الأسماء والصفات عن الله تعالى، وكالمعتزلة الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات، وكالأشاعرة الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات إلا سبع صفات.

(١) **قوله: "القواعد"** جمع قاعدة وهي في اللغة: الأساس. فقاعدة كل شيء هي أساسه، ومن ذلك قواعد البيت. فهذا الكتاب أساس لطلاب العلم في باب الأسماء والصفات. واصطلاحا: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها. انظر: ﴿مفردات القرآن﴾ للراغب، و﴿التعريفات﴾ للجرجاني. **وقوله: "المثلى"** أي: الفضلى على وزن فعلى. **وقوله: "في صفات الله وأسمائه الحسنى"** قدم الصفات على الأسماء قيل: لأجل السجع، وقيل: لأن المخالفين في باب الصفات أكثر.

الفصل الأول

قواعد في أسماء الله تعالى

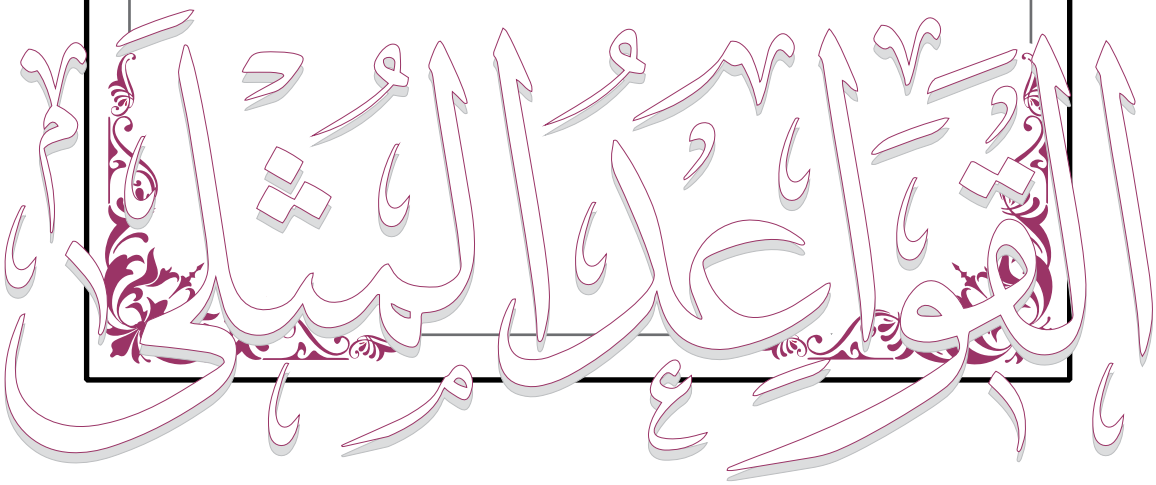

القاعدة الأولى[1]

أسماء الله تعالى كلها حسنى[2]: أي: بالغة في الحُسْنِ غايته[3]، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠] وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالًا[4] ولا تقديرًا[5].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (مجموع الفتاوى) (٦/ ١٤١)، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٣). **وأسماء الله هي: كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به.**

(٢) [حسنى] على وزن فعلى، مؤنث أحسن، واسم التفضيل هنا مطلق أي: أكمل ما يكون من الحسن، وقد وصف الله أسماءه بـ[الحسنى] في أربعة مواضع وهي:

١) ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

٢) ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

٣) ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه:٨].

٤) ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر:٢٤].

(٣) لو عبَّر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ(كماله) بدلًا من (غايته) لكان أولى. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٢٨.

(٤) أي: أن أسماء الله لا نقص فيها من حيث الاحتمال اللفظي، أي: في أصل معنى الصفة كصفة المكر والكيد والخداع، فهذه الصفات تحتمل النقص اللفظي إلا إذا كانت على جهة المقابلة فهي حينئذٍ صفة كمال مطلق، فيوصف الله تعالى بذلك على جهة المقابلة فقط. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٣١.

(٥) أي: أن أسماء الله لا نقص فيها من حيث التقدير الذهني، أي: فيما يقدره الذهن كالمتكلم والمريد والفاعل، فهذه الأسماء تحتمل النقص في التقدير الذهني؛ لأن المتكلم قد يتكلم بالخير، وقد يتكلم بالشر، وهكذا المريد قد يريد الخير وقد يريد الشر، فهذه الأسماء لا يسمى الله بها؛ لأن أسماءه تعالى لا تحتمل النقص ولو بالتقدير، لكن يخبر بها عن الله، لأن باب الإخبار أوسع من باب =

* **مثال ذلك: (الحي)** اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تُسْبَق بعدم، ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من: العلم، والقدرة، والسمع، والبصر، وغيرها.

* **ومثال آخر: (العليم)** اسم من أسماء الله، متضمن للعلم الكامل، الذي لم يُسْبَق بجهل، ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه:٥٢]. العلم الواسع المحيط بكل شيء جملةً وتفصيلًا، سواء ما يتعلق بأفعاله، أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي

= الصفات. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أما تسميته سبحانه بأنه (مريد) وأنه (متكلم) فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن، ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق، ولكن **الأسماء الحسنى** المعروفة هي: **التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها**. اهـ (شرح العقيدة الأصفهانية) ص٣١. **والحاصل: أن النقص ثلاثة أنواع:**

١) النقص المحض الذي لا كمال فيه، مثل: العجز والفقر والعمى، **فهذا لا يجوز أن يسمى الله به أبدا**، لا على سبيل المقابلة ولا على سبيل الإخبار، فلا يسمى بـ[العاجز أو الفقير أو الخائن].

٢) نقص في نفس المعنى أي: من حيث الاحتمال اللفظي، وهو الذي يدل على النقص في حال وعلى الكمال في حال أخرى، مثل: المكر، الكيد، الاستهزاء، **فهذا لا يسمى الله به** أيضًا فلا يقال: الماكر والمخادع والمستهزئ، ولكن يوصف الله به على سبيل المقابلة، وهذا هو مراد المؤلف من قوله: "لا احتمالا".

٣) نقص بالتقدير الذهني، مثل: المتكلم، والمريد، والفاعل، **فهذا لا يسمى الله به** أيضًا، ولكن يخبر بها عن الله، وهذا هو مراد المؤلف من قوله: "ولا تقديرا". انظر: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦١)، و(شرح القواعد المثلى) ص٣٠.

﴿ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾ [الأنعام:٥٩]. ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦﴾ [هود:٦]، ﴿يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٤﴾ [التغابن:٤].

* **ومثال ثالث: (الرحمن)** اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للرحمة الكاملة، التي قال عنها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لله أرحم بعباده من هذه بولدها**»[(١)]. يعني: أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته، ومتضمن أيضًا للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر:٧].

[أسماء الله المقترنة]

والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمالٌ فوق كمالٍ[(٢)].

* **مثال ذلك: (العزيزُ الحكيم)** فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا؛ فيكون كلٌ منهما دالًا على الكمال الخاصِّ الذي يقتضيه، وهو العزة في العزيز،

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٩٩٩)، ومسلم برقم (٢٧٥٤) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أي: يحصل باقتران الاسمين كمال ومعنى زائد على معناها الأصلي، لا يدلان عليه باستقلال كل اسم بمفرده. انظر: «بدائع الفوائد» (١/ ١٦١).

والحُكْمُ والحِكْمَةُ في الحكيم، والجمع بينهما دالٌ على كمالٍ آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلمًا وجورًا وسوء فعل، كما قد يكون من أَعِزَّاء المخلوقين، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم، فيظلم ويجور ويسيء التصرف؛ وكذلك حُكْمُهُ تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته، فإنهما يعتريهما الذُّل[1].

(١) فالحسن في أسماء الله متنوع:

١) أسماء يكون الحسن باعتبار انفراده وباعتبار جمعه يزيد كمالًا فوق كمال، وهذا هو الذي ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضع.

٢) أسماء لا يكون الحسن إلا باعتبار جمعه إلى غيره وهي الأسماء المزدوجة، وتعريفها: هي كل اسمين اقترن أحدهما بالآخر ولولا هذا الاقتران لما دل على الكمال فكانا كالصفة الواحدة في الدلالة على المعنى الممدوح، مثل: النافع الضار، والقابض الباسط، والمعطي المانع. انظر: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦٧)، و(نونية ابن القيم) (ص٢١٤). تنبيه: النافع الضار، لا نعلم أنهما من أسماء الله تعالى، وإنما نقلنا هذا من كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد عدها من أسماء الله تعالى اعتمادا على الحديث الضعيف في سرد أسماء الله وسيأتي بيان ضعفه ص٤١.

القاعدة الثانية[1]

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف[2].

أعلام باعتبار دلالتها على الذات.

وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول: مترادفة[3] لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل.

وبالاعتبار الثاني: متباينة[4] لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص ف (الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم)،

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (التدمرية) ص١٠٠، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٢).

(٢) فخرج بهذا: أعلام البشر فإنها أعلام محضة لا تدل على معنى من المعاني، فقد يسمى الرجل بصالح وهو طالح، ويسمى بسعيد وهو شقي، ويسمى بمحمود وهو مذموم . ونظير أسماء الله في كونها أعلاما وأوصافا كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ١- أسماء القرآن الكريم. ٢- أسماء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. انظر: (التدمرية) ص١٠٠، و(زاد المعاد) (١/ ٨٤).

(٣) الترادف هو: الألفاظ الكثيرة لمعنى واحد. مثل: أسد وليث وضرغام، وقمح وبر وحنطة وهكذا. فأسماء الله بهذا الاعتبار وهو دلالتها على الذات مترادفة لأن العليم بمعنى السميع بمعنى البصير وهكذا، لدلالته على مسمى واحد وهو الله تعالى.

(٤) التباين هو: الاختلاف بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها (أي: الألفاظ الكثيرة لمعاني مختلفة). مثل: حديد، كتاب، سماء، سيف. فأسماء الله بهذا الاعتبار وهو دلالتها على الصفات والمعاني متباينة لأن السمع غير البصر وهكذا. وعلى هذا فلا يقال: إن أسماء الله متباينة مطلقا، ولا يقال: إنها مترادفة؛ بل =

كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير ... وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف:

١- لدلالة القرآن عليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس:١٠٧]، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة[(١)].

٢- ولإجماع أهل اللغة والعُرْف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهذا أمر أَبْيَنُ من أن يحتاج إلى دليل.

وبهذا عُلِمَ ضلالُ من سلبوا[(٢)] أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل[(٣)] وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا ..

= لا بد من التفصيل، فتقول: هي مترادفة في دلالتها على الذات، متباينة في دلالتها على الصفات.

(١) فالشاهد من الآية الثانية هو قوله: (ذو الرحمة) أي: صاحب الرحمة، بمعنى أن الرب تعالى موصوف بهذه الصفة، ففرق بين الرحيم وبين (ذو الرحمة) الذي هو تأكيد لإثبات الصفة لله تعالى.

(٢) السلب بمعني النفي أي نفوا المعاني والصفات من أسماء الله.

(٣) كالمعتزلة وغيرهم من الذين نفوا الصفات. والتعطيل لغة: التخلية والترك والتفريغ. وفي الاصطلاح:

نفي المعنى الحق الوارد في الكتاب والسنة. **وهو نوعان:**

١) **تعطيل كلي.** وهو ما عليه نفاة الأسماء والصفات من الجهمية والفلاسفة وغيرهم.

٢) **تعطيل جزئي.** وهو ما تعلق بنوع، كالمعتزلة النافين للصفات دون الأسماء، والأشاعرة =

وعللوا ذلك: بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء[(١)]. وهذه العلة عليلة؛ بل ميتة لدلالة السمع[(٢)] والعقل على بطلانها.

أما السمع: فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد، فقال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج:١٢-١٦]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الأعلى:١-٥]؛ ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة[(٣)] من الموصوف، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي مِنْ صفات مَن اتصف بها، فهي قائمة به، وكل

= والكلابية والماتريدية النافين لبعض الصفات دون بعض. وأول من عرف بالتعطيل من هذه الأمة هو الجعد بن درهم. انظر: (فتح رب البرية بتلخيص الحموية) ص١٨.

(١) أي: تعدد الآلهة؛ لأن إثبات صفات قديمة، يلزم منه تعدد آلهة بقدر تلك الصفات، ولهذا قال واصل بن عطاء المعتزلي: إن من أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين.اهـ والمعتزلة تأثروا بالفلاسفة في نفيهم للصفات. انظر: (الملل والنحل) (١/ ٤٦).

(٢) قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: السمع هو: القرآن والسنة، وسيمر بك هذا التعبير كثيرًا فانتبه له.اهـ

فائدة: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذه الطرق الثلاثة: السمع، والبصر، والعقل هي طرق العلم. اهـ انظر: (جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس-) (٥/ ١٩٣).

(٣) أي: منفصلة.

موجود فلا بُدَّ له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود، أو ممكن الوجود[(١)]، وكونه عينًا قائمًا بنفسه أو وصفًا في غيره[(٢)].

[الدهر ليس من أسماء الله]

وبهذا أيضًا عُلِمَ أن: (الدهر) ليس من أسماء الله تعالى؛

١ - لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يُلحقه بالأسماء الحسنى[(٣)].

٢- ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤] يريدون مرور الليالي والأيام[(١)].

---

(١) واجب الوجود هو: الذي لا يتصور في العقل عدمه (الذي لم يسبق بعدم ولا يلحقه فناء)، كوجود الله. وأما ممكن الوجود أو جائز الوجود فهو: الذي يتصور في العقل عدمه ووجوده (الذي سبق بعدم وجاز عليه الفناء)، ككل المخلوقات. انظر: (لوامع الأنوار) (١/ ٥٧-٥٨).

(٢) والحاصل: أن كل موجود حقيقة فلابد له من تعدد صفاته، فما من موجود إلا وله على أقل تقدير ثلاث صفات وهي: ١) صفة الوجود. ٢) كونه واجب الوجود وهو الرب، أو جائز الوجود وهو المخلوق. ٣) كونه عينا قائما بنفسه، أو وصفا قائما في غيره. فعلم بهذا بطلان قول المعتزلة: [إن تعدد الصفات يلزم منه تعدد القدماء]؛ لأن المعتزلة يثبتون هذه الصفات لله تعالى، فيلزم على قولهم الباطل أنهم أثبتوا ثلاثة آلة مع الله تعالى. ويضاف أيضا إلى هذين الدليلين (الدليل السمعي، والعقلي) دليلا آخر من اللغة العربية، وهو أن أهل اللغة أجمعوا على أنه لا يوصف بالمشتق إلا من اتصف بمعناه فلا يقال للمجنون: عاقل، ولا يقال للأصم: سميع. انظر: (تقريب التدمرية) ص ٢٩.

(٣) هذا هو الدليل الأول على أن الدهر ليس اسما لله تعالى: أن أسماء الله كلها حسنى تتضمن صفاتا ومعاني عظيمة تليق بالله، وأما الدهر فلا يتضمن أي صفة، بل هو اسم جامد، وليس في أسماء الله اسم جامد.

فأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**»(٢)، فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى؛ وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: «**وأنا الدهر**» ما فسره بقوله: «**بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**»، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها)، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى(٣).

= (١) هذا هو الدليل الثاني على أن الدهر ليس اسما لله تعالى: أن الدهر اسم للزمان والوقت وهو مدة زمان الدنيا، فكيف يكون اسما لله؟!.

والدليل الثالث على أن الدهر ليس اسما لله تعالى: أنه لو كان الدهر اسما من أسماء الله لم يكن قول الكفار: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤] خطأ وباطلا!. وهذا هو قول جمهور أهل السنة، وخالف في ذلك نعيم بن حماد الخزاعي وطائفة معه من أهل الحديث، فذهبوا إلى أن الدهر من أسماء الله تعالى، ومعناه: القديم الأزلي. وذهب ابن حزم إلى أن الدهر من أسماء الله وهو عنده اسم جامد ليس له معنى؛ لأن ابن حزم يقول: إن أسماء الله لا تدل على المعاني. واستدلوا بظاهر الحديث الآتي ذكره في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٨٢٦)، ومسلم برقم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة أجوبة عن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث: «**وأنا الدهر**»:

١) أن المراد بـ [الدهر] في الحديث: الزمان والوقت الذي تحصل فيه النوازل والحوادث، بدليل أنه كان من شأن العرب أن تذم الدهر وتسبه عند النوازل والحوادث فنهاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من ذم الدهر وسبه؛ لأن الله هو الفعال لما يريد لا الدهر.

٢) أن في الحديث نفسه ما يدل على أن المراد بقوله: «**وأنا الدهر**» أي: مالك الدهر المتصرف فيه، =

= وهو قوله: «**بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**».

٣) أنه يستحيل أن يكون المراد بقوله: «**وأنا الدهر**» أي: أن الله هو نفس الزمان؛ بدليل قوله: «**أقلِّب الليل والنهار**». فأثبت مقلِّبا (بكسر اللام) وهو الله، ومقلَّبا (بفتح اللام) وهو الزمان (الدهر)، ولا يمكن أن يكون المقلِّب هو المقلَّب. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أجمع المسلمون - وهو مما علم بالعقل الصريح - أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان أو ما يجري مجرى الزمان؛ فإن الناس متفقون على أن الزمان الذي هو الليل والنهار.اهـ انظر: (مجموع الفتاوى) (٢/ ٤٩٣)، و(منهاج السنة) (٢/ ٥٨٤)، و(بيان تلبيس الجهمية) (١/ ١٢٥)، و(المحلى) (٨/ ٣١) (١١٢٦).

القاعدة الثالثة[1]

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعد[2]، تضمنت ثلاثة أمور[3]:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل[4].

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل[5].

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها[6].

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد[1] عن قطاع الطريق بالتوبة[2]، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡ

(١) انظر لهذه القاعدة: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦٢).

(٢) المتعدي هو: الذي يصل إلى المفعول به. مثل: ضرب زيد عمرا. فالفعل ضرب متعدٍ؛ لأنه تعدى أثره وهو الضرب حتى وصل إلى المفعول به (عمرو). بخلاف اللازم فهو الذي لا يصل إلى المفعول به. مثل: قام زيد. فالفعل قام لازم؛ لأن أثر الفعل وهو القيام لا يتجاوز فاعله وهو زيد، ولهذا لا يصح أن تقول: قام زيد عمروا. لأن الفعل قام لازم وليس بمتعدٍ.

(٣) ولا يتم الإيمان بالاسم إلا بإثبات ذلك كله، فمن أنكر شيئا من ذلك لم يكن مؤمنا بهذا الاسم.

(٤) فيجب اعتقاد ثبوت هذا الاسم لله وأنه دال على ذاته سبحانه، خلافا للجهمية وغيرهم الذين لم يثبتوا لله الأسماء.

(٥) فيجب اعتقاد ثبوت الوصف والمعنى الذي دل عليه ذلك الاسم لله تعالى، خلافا للمعتزلة وغيرهم الذين لم يثبتوا لله الصفات.

(٦) فيجب اعتقاد ثبوت أثر ومقتضى ذلك الاسم لله تعالى. **تنبيه:** الأثر والمقتضى الذي يدل عليه الاسم تثبته المعتزلة، فهم يقولون: إن لله اسم (العليم) وهو يعلم سبحانه، ولكن ليست له صفة العلم.

﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة:٣٤]؛ لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحدِّ عنهم(٣).

= (١) وهو حد الحرابه: القتل، أو الصلب، أو قطع اليد والرجل من خلاف، أو النفي.

(٢) أي فيما لا تعلق له بحقوق الآدميين، فإن حد الحرابه يسقط قبل القدرة عليهم بلا خلاف بين أهل العلم، وأما حقوق الآدميين من القصاص إن قتل، والجراح إن جرح، ورد المال إن أخذ المال فهذا لا يسقط بالتوبة.

(٣) ويوضح هذا أيضا: أن بعض الأعراب سمع قارئا يقرأ هذه الآية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة:٣٨] فقرأها القارئ وقال: (والله غفور رحيم) فقال الأعرابي: ليس هذا كلام الله تعالى، فقال القارئ: أتكذب بالقرآن؟! فقال: لا، ولكن لا يحسن هذا. فرجع القارئ إلى خطئه فقال: (عزيز حكيم) فقال: صدقت، عز فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع. وإذا تأملت ختم الآيات بالأسماء والصفات وجدت كلامه مختتما بذكر الصفة التي يقتضيها ذلك المقام حتى كأنها ذكرت دليلا عليه وموجبة له، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن هاهنا كان قول المسيح عليه السلام ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة:١١٨] أحسن من أن يقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، أي إن غفرت لهم كان مصدر مغفرتك عن عزة، وهي كمال القدرة، وعن حكمة، وهي كمال العلم، فمن غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني، فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامة، وعلم تام، وحكمة تضع بها الأشياء مواضعها، فهذا أحسن من ذكر الغفور الرحيم في هذا الموضع، الدال ذكره على التعريض بطلب المغفرة في غير حينها، وقد فاتت، فإنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، كان في هذا من الاستعطاف والتعريض بطلب المغفرة لمن لا يستحقها ما ينزه عنه منصب المسيح عليه السلام، لا سيما والموقف موقف عظمة وجلال، وموقف انتقام ممن جعل لله ولدا، واتخذه إلها من دونه، فذكر العزة والحكمة فيه أليق من ذكر الرحمة والمغفرة، وهذا بخلاف قول الخليل عليه السلام ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم:٣٥-٣٦] ولم يقل: فإنك عزيز حكيم، لأن المقام مقام استعطاف وتعريض بالدعاء، أي إن تغفر لهم وترحمهم، بأن توفقهم للرجوع من الشرك إلى التوحيد، ومن =

* **مثال ذلك: (السميع)** يتضمن إثبات السميع اسمًا لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو: أنه يسمع السر والنجوى؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ١﴾ [المجادلة:١].

وإن دلت على وصف غير متعد تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

* **مثال ذلك: (الحي)** يتضمن إثبات الحي اسمًا لله عز وجل، وإثبات الحياة صفة له[1].

= المعصية إلى الطاعة، كما في الحديث «**اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**».اهـ انظر: (جلاء الأفهام) ص١٧٢، و(مدارج السالكين) (١/ ٥٩).

(١) ومثله اسم الله (العظيم، والواحد) فهو غير متعدٍ، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل، فيخبر به عنه فعلا ومصدرا، نحو: السميع، البصير، القدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة:١] ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ٢٣﴾ [المرسلات:٢٣] هذا إن كان الفعل متعديا، فإن كان لازما لم يُخبر عنه به، نحو: الحي بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل، فلا يقال: حيي.اهـ (بدائع الفوائد) (١/ ١٦٢).

القاعدة الرابعة[١]

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة[٢]، وبالتضمن[٣]، وبالالتزام[٤].

* **مثال ذلك: (الخالق)** يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة.

ويدل على الذات وحدها، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن.

ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق:١٢].

ودلالة الالتزام مفيدة جدًا لطالب العلم إذا تَدَبَّرَ المعنى ووَفَّقَهُ الله تعالى فهمًا للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة[٥].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (مجموع الفتاوى) (٧/ ١٨٥) و(١٣/ ٣٨٣)، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٢).

(٢) دلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على جميع أجزاء معناه.

(٣) دلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على بعض معناه.

(٤) دلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه لازم له.

(٥) مثال ذلك: أنه يجوز للإنسان أن يصبح جنبا؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧] فهذه الآية تدل على أنه يجوز للإنسان مباشرة الزوجة إلى الفجر، ومن لازم ذلك أنه يصبح وهو جنب، فالآية دلت على هذا الحكم عن طريق اللازم. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٥٩.

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى وقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إذا صَحَّ أن يكون لازمًا فهو حق[1]؛ وذلك:

١- لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق.

٢- ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازمًا من كلامه وكلام رسوله فيكون مرادًا.

وأما اللازم من قول أحدٍ سوى قول الله ورسوله، فله ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ يُذْكَرَ للقائل ويلتزم به؛ مثل أن يقول مَنْ ينفي الصفات الفعلية[2] لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عز وجل أن يكون من أفعاله ما هو حادث[3]. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك؛ فإن الله تعالى لم يزل ولا

---

(١) مثال ذلك: أن يقال: يلزم من إثبات نزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا أن الله تعالى يدنو من عباده. فيقال: هذا اللازم حق، وقد جاء في صحيح مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟**». وأما إذا لم يصح أن يكون لازما فليس هذا اللازم حق، مثال ذلك: أن يقال: يلزم من إثبات نزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا أن الله تعالى يخلو منه العرش. فيقال: هذا ليس بلازم أصلا، فنزوله سبحانه ليس كنزول المخلوقات حتى يلزم منه اللازم الذي ذكرته، بل ينزل سبحانه ولا يخلو منه العرش، ولا تنافي بين صفاته، فاستواؤه على عرشه لا ينافي نزوله إلى سماء الدنيا، كما أن علوه على خلقه لا ينافي معيته لعباده. انظر: (شرح حديث النزول) لشيخ الإسلام ص٤٠ وما بعدها.

(٢) كالمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، والصفات الفعلية هي الصفات المتعلقة بمشيئته كالكلام والنزول والمجيء والضحك ونحوها.

(٣) أي: متجدد، فالحادث له معنيان: =

يزال فعالًا لما يريد، ولا نفاد لأقواله وأفعاله؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:١٠٩]. وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان:٢٧]. وحدوث آحاد فعله[(١)] تعالى لا يستلزم نقصًا في حقه[(٢)].

الحال الثانية: أَنْ يُذْكَرَ له ويَمْنَع التلازم بينه وبين قوله؛ مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهًا للخلق في صفاته[(٣)]. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه[(١)] لم

= ١) بمعنى المخلوق. وليس هذا هو مراد المؤلف هنا قطعا؛ لأن الله عز وجل بائن عن مخلوقاته، وليست في ذاته شيء منها.

٢) بمعنى المتجدد. وهذا هو مراد المؤلف هنا.

(١) أي: أفراد فعله.

(٢) فحدوث آحاد فعله كالكلام والنزول لا يلزم منه حدوث فاعلها، فنحن اليوم إذا أتينا إلى هذا المكان وفعلنا أفعالا، فلا يلزم من ذلك أننا لم نخلق إلا تلك الساعة؛ فالوجود يسبق الفعل، فالله تعالى لم يزل ولا يزال فعالا، لكن أحاد أفعاله تتجدد وليس في هذا نقص بل هو كمال. ولهذا كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إذا نزل المطر قال: «**إنه حديث عهد بربه**» أي: أن خلق الله لهذا المطر متجدد، وليس قديما؛ لأنه قال: «**حديث عهد بربه**» فتجدد آحاد فعل الله كمال. ذكر هذا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (شرح القواعد المثلى) ص٦٤-٦٥.

(٣) قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كان ينبغي أن نقول: [**مماثلا**] بدلا من (مشابها)، ولكني كتبت هذه الرسالة قبل أن يتبين لي الفرق بين [المشابهة]، و[المماثلة] وكان الأولى في التعبير أن يقال: [المماثلة] بدلا من [المشابهة]، وذلك لعدة أسباب: الأول: أن لفظ المماثلة هو اللفظ الذي عبر الله به قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فإنك لا تجد في القرآن أن الله تعالى نفى المشابهة، وإنما نفى =

تذكر مطلقة[٢] حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتًا وتمنع أن يكون مشابهًا للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصفات؟![٣].

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر[٤].

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع؛ فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلى القائل[١]:

= المماثلة، وذلك لأن المماثلة هي التي تقتضي المساوة. الثاني: أن التشبيه صار اسما عند قوم ينفون به كل ما ثبت لله من صفاته، ويقولون: هذا تشبيه، حتى وإن كانت المشابهة في مطلق المعنى، فيقولون: هذا تشبيه وينفون الصفة...إلخ. الثالث: أن المشابهة قد تكون في بعض الأشياء، وهذا بخلاف المماثلة التي تكون في جميع الأشياء، والله عز وجل لم ينف عن نفسه مشاركة المخلوق له في كل شيء من الأشياء، فنحن نقول: لله وجود ولنا وجود، فاشتركنا في أصل الوجود، لكن اختلفنا اختلافا كثيرا في هذه الوجودية، فوجودية الله واجبة، ويستحيل عدمها، ووجود المخلوق جائز، وعدمه ممكن، وهكذا الرؤية والسمع والرحمة وسائر الصفات، فنفي التشبيه على الاطلاق غير صحيح؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك ولو من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه. ولهذا كان التعبير بنفي المماثلة أولى من التعبير بنفي المشابهة. اهـ بتصرف وزيادة. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٦٦، و(شرح العقيدة الواسطية) (١/ ١١١)، و(مجموع الفتاوى) (٣/ ٦٩) و(٦/ ١١٣).

(١) فيقال: علم الله، وسمع الله، ويد الله.

(٢) أي: بدون قيد، فيقال: علم، وسمع، ويد.

(٣) وهذه قاعدة: [الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات].

(٤) وجه ظهوره: أنه في الحالة الأولى التزم به قائله، فنأخذ بلازم قوله ويكون قولا له. وفي الحالة الثانية نفاها القائل عن كلامه، فلا نأخذ بلازم قوله، ولا يكون قولا له.

١- لأنه يَحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم.

٢- ويَحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين[٢] لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله، لزم أن يكون قولًا له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم[٣].

= (١) أي: إذا كان اللازم باطلا، بدليل قول المؤلف فيما سيأتي: "إن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم". وأما إذا كان اللازم حقا فهذا يجب عليه أن يلتزم به؛ لأنه لازم حق. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لازم قول الإنسان نوعان: **أحدهما:** لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه؛ فإن لازم الحق حق ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة: من هذا الباب. **والثاني:** لازم قوله الذي ليس بحق. فهذا لا يجب التزامه؛ إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض. وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين. ثم إن عرف من حاله: أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه؛ وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه. اهـ انظر: (مجموع الفتاوى) (٢٩/ ٤١-٤٢).

(٢) وهما: ١) يحتمل أنه لو ذكر له اللازم فإما: أ- أن يلتزم به. وهذا يدخل في الحالة الأولى. ب- أن يمنع التلازم. وهذا يدخل في الحالة الثانية. ٢) ويحتمل أن يتبين لزومه فيرجع عن قوله. وبهذا يكون هناك ثلاثة احتمالات هي: ١- يلتزم باللازم. ٢- يمنع التلازم. ٣- يرجع عن قوله لبطلان اللازم. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٦٩.

(٣) وذلك بأن يكون اللازم لا ينفك عن الملزوم، وهو لازم واضح. مثال ذلك: أن يقول الإنسان: إن الله معنا بذاته في كل مكان. فيقال له: لازم هذا أن يكون الله في الحشوش والأماكن القذرة، ويلزم منه التكذيب لله ورسوله بأنه تعالى مستو على عرشه عال على خلقه.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك[1].

(١) أي: ومع قرب التلازم فلا يصح أن نقول: إن ذلك اللازم هو قول فلان، فنضيفه إليه قولا له، بحجة أنه لازم كلامه. فهذا لا يصح، حتى يصرح بالتزامه له؛ لوجود هذه الاحتمالات التي ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنسبت اللازم إليه تقويل له ما لم يقل. ولكننا نقول: هذا القول يلزم منه كذا وكذا، وهذا اللازم باطل، فإما أن تتراجع عن هذا القول، وإلا فهو لازم لقولك. انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٧٠.

القاعدة الخامسة[1]

أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها.

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزاد فيها ولا ينقص:

١- لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء[2]، فوجب الوقوف في ذلك على النص، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦]. وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣][3].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (التدمرية) ص٦-٧، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٢).

(٢) هذا هو الدليل الأول على أن أسماء الله توقيفية: أن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء.

(٣) هذا هو الدليل الثاني على أن أسماء الله توقيفية: أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه قول على الله بلا علم فيكون محرما، وهذا هو الشاهد من الآيتين.

٢- ولأن تسميته تعالى بما لم يُسَمِّ بِهِ نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص(١).

---

(١) هذا هو الدليل الثالث على أن أسماء الله توقيفية: أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه جناية واعتداء على حق الله تعالى. والدليل الرابع على أن أسماء الله توقيفية لا تثبت بالعقل: أن الشرع هو الحجة الذي يجب اتباعه، وأما العقل فليس بحجة؛ لقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف:٣]. والدليل الخامس على أن أسماء الله توقيفية لا تثبت بالعقل: أن العقول متفاوتة، فقد يثبت عقل فلان كذا وكذا من الأسماء وينفيه عقل فلان الآخر، فما دامت متفاوتة فلا عبرة بها في هذا الباب. هذا هو مذهب أهل السنة في أسماء الله تعالى، قال السفاريني:

لكنَّهـــا في الحـــقِّ تَوقِيفِيَّـــه ... لنـــا بـــذا أدِلَّـــةٌ وَفِيَّـــه

وذهب المعتزلة وغيرهم إلى أن أسماء الله ليست توقيفية، بل يجوز أن تؤخذ من القياس والاشتقاق من الأفعال وغير ذلك. وهذا مذهب باطل ترده الأدلة المتقدمة، وقد ذكر السبكي قصة عن أبي الحسن الأشعري أنه كان من أسباب تركه الاعتزال مناظرته لشيخه أبي علي الجبائي في بعض المسائل، ومنها هذه المسألة وهي أنه كان يرى أن أسماء الله توقيفية - بخلاف شيخه الجبائي- فمرة دخل رجل على الجبائي، فقال له: هل يجوز أن يسمى الله تعالى [عاقلا]. فقال الجبائي: لا؛ لأن العقل مشتق من العقال، وهو المانع، والمنع في حق الله محال، فامتنع الإطلاق. فقال أبو الحسن الأشعري: فقلت له: فعلى قياسك لا يسمى الله سبحانه [حكيما]؛ لأن هذا الاسم مشتق من حكمة اللجام وهي الحديدة المانعة للدابة عن الخروج. فإذا كان اللفظ مشتقا من المنع، والمنع على الله محال، لزمك أن تمنع إطلاق (حكيم) على الله سبحانه وتعالى. فلم يجب الجبائي إلا أنه قال لي: فلم منعت أنت أن يسمى الله سبحانه عاقلا وأجزت أن يسمى حكيما؟ فقلت له: لأن طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشرعي دون القياس اللغوي فأطلقت [حكيما]؛ لأن الشرع أطلقه، ومنعت [عاقلا]؛ لأن الشرع منعه، ولو أطلقه الشرع لأطلقته. انظر: (طبقات الشافعية) (٣/ ٣٥٧).

القاعدة السادسة[1]

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد مُعَيَّن[2].

لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث المشهور: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**». الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح[3].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (مجموع الفتاوى) (٦/ ٣٨٠) و(٢٢/ ٤٨٢)، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٦).

(٢) يزاد في القاعدة: [معلوم لنا] ولا بد من هذا القيد؛ لأن أسماء الله في علمه تعالى محصورة.

(٣) **حسن لغيره:**

أخرجه أحمد (٣٧١٢) وابن حبان (٩٧٢) والحاكم (١٨٧٧) وابن أبي شيبة (٢٩٩٣٠) وأبو يعلى (٥٢٩٧) وغيرهم من طريق أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة أبي سلمة الجهني، وقد ظنه بعض العلماء ومنهم العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه موسى بن عبد الله الجهني؛ لأنه روى أيضا عن القاسم بن عبد الرحمن، والصحيح أنه غيره، ومع هذا فقد تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عند البزار (١٩٩٤) ولكن عبد الرحمن ضعيف. وبعضهم أعل الحديث بعدم سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه، والصحيح أنه سمع منه قليلا. وللحديث شاهد عن أبي موسى كما في (عمل اليوم والليلة) لابن السني برقم (٣٣٩) عن فياض، عن عبد الله بن زبيد، عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: عبد الله بن زبيد بن الحارث اليامي وهو مجهول، ولم يسمع من أبي موسى فهو منقطع. وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في (الصحيحة) برقم (١٩٩).

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به[1].

(١) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فجعل أسماءَه ثلاثة أقسَام: قِسْم: سَمَّى به نفسَه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم، ولم ينزل به كتابه. وقسم: أنزل به كتابه فتعرَّفَ به إلى عباده. وقسم: استأثرَ به في علمِ غيبه، فلم يُطْلِع عليه أحدًا من خلقه، ولهذا قال: "استأثرْتَ بِهِ" أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالتسمِّي به؛ لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه.اهـ وهذا هو **الدليل الأول** على أن أسماء الله غير محصورة بعدد معين معلوم لنا.

والدليل الثاني: حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: فقدت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «**اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**». رواه مسلم. فما لا نحصي الثناء عليه لا نستطيع حصر أسمائه، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأخبر أنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لا يُحصِي ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصي الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه.اهـ

والدليل الثالث: حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ -في قصة الشفاعة- أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**فآتي تحت العرش، فأقع ساجدا لربي، ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده، وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتحه لأحد قبلي**» متفق عليه. وفي حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**فأقوم بين يديه فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن، يلهمنيه الله**». **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وتلك المحامد تفي بأسمائه وصفاته.اهـ وهذا القول هو مذهب جمهور أهل السنة، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين. وقال: وهذا القول (أي: القول بحصر أسماء الله) وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد بن حزم وغيره؛ فإن جمهور العلماء على خلافه وعلى ذلك مضى سلف الأمة وأئمتها.اهـ بل حكى النووي في ‹شرح مسلم› (٢٦٧٧) الاتفاق على أن أسماء الله ليست محصورة، ولكن حكاية الإجماع فيها نظر، والصواب أنه قول الجمهور. فقد خالف ابن حزم وغيره فقال: إن أسماء الله تعالى محصورة؛ لحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الآتي ذكره في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

انظر: ‹مجموع الفتاوى› (٦/ ٣٨٠)، و‹درء تعارض العقل والنقل› (٣/ ٣٣٢)، و‹بدائع الفوائد› =

فأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها**[1] **دخل الجنة**»[2]، فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: "إن أسماء الله تسعة وتسعون اسمًا، من أحصاها دخل الجنة" أو نحو ذلك[3].

= (١/ ١٦٦)، و(شفاء العليل) ص٢٧٧.

(١) **مراتب الإحصاء ثلاثة: المرتبة الأولى:** إحصاء ألفاظها وعددها. **الثانية:** فهم معانيها ومدلولها. **الثالثة:** دعاؤه بها، وهو نوعان: دعاء ثناء وعبادة، ودعاء طلب ومسألة، فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى. انظر: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٤١٠)، ومسلم برقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فهذ الحديث ليس فيه حصر أسماء الله بهذا العدد، وإنما يدل على أن هذه الفضيلة وهي دخول الجنة تحصل لمن أحصى هذا العدد، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها، لا الإخبار بحصر الأسماء. اهـ ويدل أيضا على أن الحديث ليس فيه حصر أسماء الله، أن أسماء الله المذكور في الكتاب والسنة أكثر من تسعة وتسعين اسما، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: ترتيب أسماء الله سبحانه وتعالى الظاهرة نحو: مائة وخمسين اسمًا موجودة في كتاب الله: مفردةً، ومقرونة، ومضافة، ومشبهة بالمضافة؛ فأما الموصولة المضمرة فأكثر من أن تحصى! وكذلك ما قد يشتق من الأفعال المذكورة في القرآن.اهـ **وقال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: ويدل على عدم الحصر أيضًا اختلاف الأحاديث الواردة في سردها، وورود أسماء غير ما ذكر فيها في الأحاديث الصحيحة.اهـ انظر: (شرح مسلم) (٢٦٧٧)، و(المستدرك على مجموع الفتاوى) (١/ ٤٣)، و(التلخيص الحبير) (٤/ ٤٢٦).

إذن؛ فمعنى الحديث: أَنَّ هذا العدد من شأنه أَنَّ مَنْ أحصاه دخل الجنة، وعلى هذا فيكون قوله: «**من أحصاها دخل الجنة**» جملة مُكَمِّلَة[(١)] لما قبلها، وليست مستقلة[(٢)]، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة[(٣)].

ولم يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف[(٤)].

---

(١) أي: تعرب الجملة صفة لقوله: «**تسعة وتسعين**».

(٢) أي: ليست مستقلة تعرب مبتدأ، لكن قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ويجوز أن تكون مبتدأة، والمعنى لا يختلف، والتقدير: إن لله أسماء بقدر هذا العدد من أحصاها دخل الجنة.اهـ(مجموع الفتاوى) (٦/ ٣٨١).

(٣) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة**» فالكلام جملة واحدة وقوله: «**من أحصاها دخل الجنة**» صفة لا خبر مستقل، والمعنى: له أسماء متعددة من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة. وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها، وهذا كما تقول: لفلان مائة مملوك قد أعدهم للجهاد. فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدون لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه.اهـ(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٧).

(٤) يشير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سرد الأسماء الحسنى، وقد أخرجه الترمذي (٣٥٠٧) وابن حبان (٨٠٨) وغيرهما من طرق عن الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا حديث ضعيف؛ فالوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالتحديث إلا عن شيخه فقط. وقد حكم الأئمة والحفاظ على روايته بالإدراج والاضطراب، ويدل على ذلك أن الحديث أصله في الصحيحين بدون ذكر سرد الأسماء كما تقدم، وقد ذكر الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ أن الوليد بن مسلم رواه عن بعض أهل العلم الذين جمعوها من القرآن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٦/ ٣٨٣) من مجموع ابن قاسم: "تعيينها ليس من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ باتفاق أهل المعرفة بحديثه"، وقال قبل ذلك (ص ٣٧٩): "إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه". اهـ.

وقال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٢١٥ ط السلفية): "ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم)، تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج". اهـ.

ولَمَّا لم يَصِحَّ تعيينها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اختلف السلف فيه، وروي عنهم في ذلك أنواع[(١)]. وقد جمعت تسعة وتسعين اسمًا مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

* **فمن كتاب الله تعالى:**

١ - **الله**[(٢)].

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: ولهذا جمعها قوم آخرون على غير هذا الجمع -المذكور في الحديث الضعيف- واستخرجوها من القرآن منهم سفيان بن عيينة، والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم.اهـ (مجموع الفتاوى) (٦/ ٣٨٠) وممن قام بجمعها ابن منده، وابن حزم، والقرطبي وابن حجر وغيرهم.

(٢) ومعناه: المألوه محبة وتعظيما. ودليله قوله تعالى: ﴿ **هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ** ﴾ [الحشر:٢٤]، وفي حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل يا رسول الله، إن حمدي زين، وإن ذمي شين. فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ذاك الله عز وجل**». رواه الترمذي بإسناد صحيح. ولهذا الاسم خصائص كثيرة جدا، وهو أكثر اسم ورد في القرآن فقد ورد أكثر من ألفين ومائتي مرَّة في القرآن، وافتتح الله جلَّ =

٢- الأحد[١].

٣- الأعلى[٢].

٤- الأكرم[٣].

٥- الإله[٤].

٦- الأول[٥].

٧- والآخر[٦].

= وعلا به ثلاثا وثلاثين آية.

(١) ومعناه: المتفرد بالألوهية والربوبية والأسماء والصفات وجميع الكمالات. ودليله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص:١]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال الله تعالى: «**وأنا الأحد الصمد**». رواه البخاري.

(٢) ومعناه: الذي له العلو المطلق من جميع الوجوه، علو الذات، وعلو القدر والصفات، وعلو القهر. ودليله قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى:١]، وفي حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول في سجوده: «**سبحان ربي الأعلى**». رواه أبو داود بإسناد صحيح.

(٣) ومعناه: الكثير الخير العظيم النفع، وهو مِن كلِّ شيء أحسنُه وأفضلُه. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق:٣].

(٤) ومعناه: المعبود بحق. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].

(٥) ومعناه: الذي ليس قبله شيء، فأوليته سابقة على أولية كل شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ [الحديد:٣]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء**». رواه مسلم.

(٦) ومعناه: الذي ليس بعده شيء، فآخريته سبحانه بقاؤه بعد كل شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وأنت الآخر فليس بعدك شيء**». رواه مسلم.

٨- والظاهر[١].

٩- والباطن[٢].

١٠- الباريء[٣].

١١- البر[٤].

١٢- البصير[٥].

١٣- التواب[٦].

---

(١) ومعناه: الذي ليس فوقه شيء، فما من ظاهر إلا والله فوقه. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ [الحديد:٣]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**». رواه مسلم.

(٢) ومعناه: الذي ليس دونه شيء، فما من باطن إلا والله دونه. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وأنت الباطن فليس دونك شيء**». رواه مسلم.

(٣) ومعناه: الموجد للأشياء من العدم. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر:٢٤].

(٤) ومعناه: الذي شمل الكائنات بأسرها ببره ومنِّه وعطائه. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور:٢٨].

(٥) ومعناه: الذي يرى جميع المبصرات. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، وفي حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، ولكن تدعون سميعا بصيرا قريبا**». متفق عليه.

(٦) ومعناه: الذي يتوب على من يشاء من عباده بالتوفيق للتوبة وبالقبول لها. ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة:١٦٠]، وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: إن كنا لنعد لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في المجلس الواحد مائة مرة: «**رب اغفر لي، وتب علي، إنك أنت التواب الرحيم**». رواه أبو داود بإسناد صحيح.

١٤ - الجبار[(١)].

١٥ - الحافظ[(٢)].

١٦ - الحسيب[(٣)].

١٧ - الحفيظ[(٤)].

١٨ - الحفي[(٥)].

١٩ - الحق[(٦)].

---

(١) ومعناه: القاهر لكل شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يكفؤها الجبار بيده**». متفق عليه.

(٢) ومعناه: الذي يحفظ المخلوقات من جميع ما يكرهون وبعلمه لهم. ودليله قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [يوسف:٦٤].

(٣) ومعناه: الذي كفى عباده جميع ما أهمهم من أمور دينهم ودنياهم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء:٦]، وفي حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا كان أحدكم مادحا صاحبه لا محالة، فليقل: أحسب فلانا، والله حسيبه**». متفق عليه.

(٤) ومعناه: الحافظ لجميع مخلوقاته. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى:٦]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**احفظ الله يحفظك**». رواه الترمذي وهو حديث حسن لغيره.

(٥) ومعناه: المبالغ في البر والإلطاف والإكرام. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ۝٤٧﴾ [مريم:٤٧].

(٦) ومعناه: الذي لا شك فيه ولا ريب، لا في ذاته، ولا في أسمائه وصفاته، ولا في ألوهيته. ودليله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ولك الحمد أنت الحق، ووعدك الحق**». رواه مسلم.

٢٠- المبين[١].

٢١- الحكيم[٢].

٢٢- الحليم[٣].

٢٣- الحميد[٤].

٢٤- الحي[٥].

٢٥- القيوم[٦].

---

(١) ومعناه: الموضِّح لعباده طريق الخير. ودليله قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور:٢٥].

(٢) ومعناه: الذي له الحكم وكمال الحكمة. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة:١٢٩]، وفي حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: علمني كلاما أقوله، قال: «**قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، سبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم**». رواه مسلم.

(٣) ومعناه: الذي لا يعجل على عباده بعقوبتهم على ذنوبهم ومعاصيهم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾ [البقرة:٢٣٥]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يدعو عند الكرب يقول: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم**». متفق عليه.

(٤) ومعناه: الذي له الحمد كله، المحمود في ذاته وأسمائه وصفاته. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر:١٥]، وفي حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصلاة الإبراهيمية وفيه قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد**». متفق عليه.

(٥) ومعناه: الذي له الحياة الكاملة. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون**». رواه مسلم.

(٦) ومعناه: القائم بنفسه لكمال غناه والمقيم لغيره لكمال قدرته وتدبيره. ودليله قوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ =

٢٦- الخبير[١].

٢٧- الخالق[٢].

٢٨- الخلاق[٣].

٢٩- الرءوف[٤].

٣٠- الرحمن[٥].

٣١- الرحيم[٦].

= ﴿ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه:١١١]، وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بيان الاسم الأعظم وفيه: يا حي يا قيوم. رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح.

(١) ومعناه: الذي أدرك علمه السرائر، وجميع الأمور الخفية. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام:١٠٣]، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عندما تبعت رسول الله إلى البقيع فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لتخبريني أو ليخبرني اللطيف الخبير**». رواه مسلم.

(٢) ومعناه: الذي قدَّر الأشياء وأوجدها. ودليله قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر:٢٤].

(٣) ومعناه: الذي قدَّر الأشياء وأوجدها. وهو صيغة مبالغة من الخلق، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٦﴾﴾ [الحجر:٨٦].

(٤) ومعناه: أعلى معاني الرحمة، وهي عامة لجميع الخلق في الدنيا، ولبعضهم في الآخرة. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة:١٤٣].

(٥) ومعناه: الذي الرحمة وصفه. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه:٥]، وفي حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قال الله: أنا الله وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي**». رواه أبو داود وغيره وهو صحيح.

(٦) ومعناه: الراحم لعباده. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة:٣٧]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فإذا قال العبد: الرحمن الرحيم قال الله: حمدني عبدي**». رواه مسلم.

٣٢- الرزاق[١].

٣٣- الرقيب[٢].

٣٤- السلام[٣].

٣٥- السميع[٤].

٣٦- الشاكر[٥].

٣٧- الشكور[٦].

---

(١) ومعناه: المتكفل بأرزاق العباد، القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات:٥٨]، وفي حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أقرأني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: إني أنا الرزاق ذو القوة المتين. رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح.

(٢) ومعناه: المطلع الحفيظ على أعمال العباد وما أكنته الصدور. ودليله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧].

(٣) ومعناه: السالم من جميع العيوب والنقائص، لكماله سبحانه. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله هو السلام**». متفق عليه.

(٤) ومعناه: الذي يسمع جميع الأصوات على اختلاف اللغات وتفنن الحاجات. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة:١٢٧]، وفي حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من قال: باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يصبح**». رواه أبو داود وغيره وهو حسن لغيره.

(٥) ومعناه: الذي يجازي العباد بأعظم مما عملوه، ولا يضيع عنده عمل عامل. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ [النساء:١٤٧]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الذي سقى الكلب قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فشكر الله له فغفر له**». متفق عليه.

(٦) ومعناه: الذي يجازي العباد بأعظم مما عملوه، وهو صيغة مبالغة من الشكر. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الشورى:٢٣].

٣٨- الشهيد[١].

٣٩- الصمد[٢].

٤٠- العالم[٣].

٤١- العزيز[٤].

٤٢- العظيم[٥].

---

(١) ومعناه: المطلع على كل شيء الذي لا يخفى عليه شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝٦﴾ [المجادلة:٦]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة رجل من بني إسرائيل قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدا**». رواه البخاري.

(٢) ومعناه: السيد الذي كمل في سؤدده وتصمد إليه الخلائق في حوائجها، والصمد الذي لا جوف له. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص:٢]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال الله تعالى: «**وأما شتمه إياي فقوله: اتخذ الله ولدا وأنا الأحد الصمد**». رواه البخاري.

(٣) ومعناه: الذي أحاط علمه كل شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٣]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا رسول الله مرني بكلمات أقولهن إذا أصبحت وإذا أمسيت قال: «**قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة**» الحديث. رواه أبو داود بإسناد صحيح.

(٤) ومعناه: الذي له جميع معاني العزة: عزة القوة، وهي وصفه العظيم، وعزة الامتناع فإنه الغني بذاته فلا يحتاج إلى أحد، وعزة القهر والغلبة لجميع الكائنات. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: علمني كلاما أقوله، قال: «**قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، سبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم**». رواه مسلم.

(٥) ومعناه: الذي له جميع معاني العظمة والكبرياء والجلال. ودليله قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ =

٤٣- العفو[١].

٤٤- العليم[٢].

٤٥- العلي[٣].

٤٦- الغفار[٤].

٤٧- الغفور[٥].

= ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾ [الواقعة:٧٤]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يدعو عند الكرب يقول: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم**». متفق عليه.

(١) ومعناه: الذي يمحو السيئات، ويتجاوز عن المعاصي. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [النساء:٩٩]، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو، فاعف عني**». رواه أحمد وغيره وهو حسن.

(٢) ومعناه: الذي أحاط عمله جميع الأشياء في الماضي والحاضر والمستقبل، فلا يخفى عليه شيء. ودليله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [الأنعام:٩٦]، وفي حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من قال: باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، ثلاث مرات لم تصبه فجأة بلاء حتى يصبح**». رواه أبو داود وغيره وهو حسن لغيره.

(٣) ومعناه: الذي له العلو المطلق. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة:٢٥٥]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير**». رواه البخاري.

(٤) ومعناه: الذي يستر الذنب ويتجاوز عنه. ودليله قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه:٨٢].

(٥) ومعناه: الذي يستر الذنب ويتجاوز عنه. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾﴾ [يوسف:٩٨]، وفي حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور** =

٤٨- الغني[(١)].

٤٩- الفتاح[(٢)].

٥٠- القادر[(٣)].

٥١- القاهر[(٤)].

٥٢- القدوس[(٥)].

٥٣- القدير[(٦)].

= **الرحيم**». متفق عليه.

(١) ومعناه: الذي له الغنى التام المطلق من جميع الوجوه. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر:١٥]، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صلاة الاستسقاء قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء**». رواه أبو داود بإسناد حسن.

(٢) ومعناه: الذي يفتح بالحكم والخير والرحمة على عباده. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٢٦﴾﴾ [سبأ:٢٦].

(٣) ومعناه: الذي له القدرة الكاملة. ودليله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ [الأنعام:٦٥]، وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا، قادرا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟**». متفق عليه.

(٤) ومعناه: الذي قهر جميع الكائنات وذلت له جميع المخلوقات. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

(٥) ومعناه: تنزيه الله عن النقائص والعيوب، وتبرئته عن كل ما يضاد كماله وينافي عظمته. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يقول في ركوعه وسجوده: «**سبوح قدوس رب الملائكة والروح**». رواه مسلم.

(٦) ومعناه: الذي له القدرة الكاملة. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم:٥٤]، وفي حديث المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أذكار دبر الصلوات قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**». متفق عليه.

٥٤- القريب[١].

٥٥- القوي[٢].

٥٦- القهار[٣].

٥٧- الكبير[٤].

٥٨- الكريم[٥].

٥٩- اللطيف[٦].

---

(١) ومعناه: الذي يدنو ويقرب من عباده. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هود:٦١]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**قال الله عز وجل: من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا، تقربت إليه باعا**». متفق عليه.

(٢) ومعناه: الذي لا يعجزه شيء، ولا يغلبه غالب، ولا يرد قضاءه راد. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾﴾ [هود:٦٦].

(٣) ومعناه: الذي قهر جميع الكائنات وذلت له جميع المخلوقات. وهو صيغة مبالغة من القاهر، ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد:١٦].

(٤) ومعناه: الذي هو أكبر من كل شيء، فله الكبرياء والعظمة. ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾﴾ [الحج:٦٢]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير**». رواه البخاري.

(٥) ومعناه: الكثير الخير العظيم النفع، وهو من كل شيء أحسنه وأفضله. ودليله قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٦﴾﴾ [الانفطار:٦].

(٦) ومعناه: الذي يوصل إلى عباده وأوليائه مصالحهم بلطفه وإحسانه من طرق لا يشعرون بها. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام:١٠٣]، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عندما تبعت رسول الله إلى البقيع فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لتخبريني أو ليخبرني اللطيف الخبير**». رواه مسلم.

٦٠- المؤمن[١].

٦١- المتعالي[٢].

٦٢- المتكبر[٣].

٦٣- المتين[٤].

٦٤- المجيب[٥].

٦٥- المجيد[٦].

٦٦- المحيط[٧].

٦٧- المصور[٨].

---

(١) ومعناه: الذي أثنى على نفسه بصفات الكمال، وصدق رسله بكل آية وبرهان، يدل على صدقهم وصحة ما جاءوا به. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣].

(٢) ومعناه: الذي له العلو المطلق وتنزه عن جميع النقائص. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ [الرعد:٩].

(٣) ومعناه: الذي تكبَّر عن كل سوء، فالكبر والكبرياء وصفه. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر:٢٣].

(٤) ومعناه: شديد القوة. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات:٥٨].

(٥) ومعناه: يجيب ويعطي عباده. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هود:٦١].

(٦) ومعناه: واسع الصفات عظيمها، كثير النعوت كريمها. ودليله قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج:١٥].

(٧) ومعناه: إحاطة الله بكل شيء علما وقدرة وقهرا. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء:١٢٦].

(٨) ومعناه: الذي ينفذ ما يريد إيجاده على الصفة التي يريدها. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤].

٦٨- المقتدر[١].

٦٩- المقيت[٢].

٧٠- الملك[٣].

٧١- المليك[٤].

٧٢- المولى[٥].

٧٣- المهيمن[٦].

---

(١) ومعناه: الذي له كمال القدرة. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ﴿٤٥﴾﴾ [الكهف:٤٥].

(٢) ومعناه: الذي أوصل إلى كل الموجودات ما به تقتات. ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾﴾ [النساء:٨٥].

(٣) ومعناه: المالك لجميع الأشياء المتصرف فيها بلا ممانعة ولا مدافعة. ودليله قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ﴾ [طه:١١٤]. وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**يقول الله تعالى: أنا الملك، أين ملوك الأرض**». متفق عليه.

(٤) ومعناه: الذي له الملك الكامل. ودليله قوله تعالى: ﴿فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر:٥٥]. وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا رسول الله مرني بكلمات أقولهن إذا أصبحت وإذا أمسيت قال: «**قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه**» الحديث. رواه أبو داود بإسناد صحيح.

(٥) ومعناه: الذي يُدبِّر ويُصرِّف أمور خلقه، ويوفق عباده المؤمنين وينصرهم ويهديهم.ودليله قوله تعالى: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾ [الحج:٧٨]. وفي حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**قولوا الله مولانا، ولا مولى لكم**». رواه البخاري.

(٦) ومعناه: المطلع على خفايا الأمور، وخبايا الصدور، الذي أحاط بكل شيء علما. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ﴾ [الحشر:٢٣].

٧٤- النصير[١].

٧٥- الواحد[٢].

٧٦- الوارث[٣].

٧٧- الواسع[٤].

٧٨- الودود[٥].

٧٩- الوكيل[٦].

---

(١) ومعناه: الذي تولى نصر عباده، وتكفل بتأييد أوليائه والدفاع عنهم. ودليله قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنفال:٤٠]. وفي حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إذا غزا قال «**اللهم أنت عضدي ونصيري بك أحول وبك أصول وبك أقاتل**». رواه أبو داود بإسناد صحيح.

(٢) ومعناه: الذي عظمت صفاته حتى تفرد بكل كمال. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد:١٦]. وفي حديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الله أحد الواحد الصمد، تعدل ثلث القرآن**». رواه ابن ماجه بإسناد حسن.

(٣) ومعناه: الباقي بعد فناء الخلق. ودليله قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر:٢٣].

(٤) ومعناه: الواسع الصفات والنعوت. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾﴾ [البقرة:٢٤٧].

(٥) ومعناه: الذي يحب المؤمنين ويحبونه، المتودد إلى الخلق بنعوته الجميلة، وآلائه الواسعة. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج:١٤].

(٦) ومعناه: الذي كفى عباده ما يحتاجونه، وتكفَّل بأرزاقهم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران:١٧٣]. وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: حسبنا الله ونعم الوكيل، قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار. الحديث رواه البخاري.

٨٠- الولي[١].

٨١- الوهاب[٢].

* ومن سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

٨٢- الجميل[٣].

٨٣- الجواد[٤].

---

(١) ومعناه: الذي يتولى عباده المؤمنين بتوفيقهم ونصرهم وهدايتهم. ودليله قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [الشورى:٩]. وفي حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها**». رواه مسلم.

(٢) ومعناه: هو كثير الهبة والمنة والعطية. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران:٨].

تنبيه: المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يرد حصر الأسماء، فمن الأسماء التي دل عليها القرآن غير ما ذكره:

١) **النور؛** لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥].

٢) **الكفيل؛** لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١].

٣) **الناصر؛** لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ﴿١٥٠﴾﴾ [آل عمران:١٥٠].

٤) **المستعان؛** لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يوسف:١٨].

٥) **الهادي؛** لقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان:٣١]. وغير ذلك.

(٣) ومعناه: الذي له الجمال في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله. ودليله حديث عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله جميل يحب الجمال**». رواه مسلم.

(٤) الحديث الوارد في هذا الاسم ضعيف لم يثبت، وقد جاء عن ثلاثة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

١) **عن سعد** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الترمذي (٢٧٩٩) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود**» الحديث وفي سنده خالد بن إياس وهو متروك. وهو عند الدولابي في «الكنى» (١٢٠٣) وفي سنده أبو الطيب هارون بن محمد وهو كذاب.

٢) **عن أبي ذر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الترمذي (٢٤٩٥) وابن ماجه (١٤٤٣) قال: قال رسول الله =

٨٤- الحكم[١].

٨٥- الحيي[٢].

٨٦- الرب[٣].

= صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته..**» إلى أن قال: «**ذلك يأتي جواد ماجد أفعل ما أريد**». الحديث. وفي سنده شهر بن حوشب وهو ضعيف، وقد رواه الثقات كما في صحيح مسلم (٢٥٧٧) بدون هذه الزيادة، فهي زيادة منكرة.

٣) **عن ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٨) قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله عز وجل جواد يحب الجود، ويحب معالي الأخلاق، ويبغض سفسافها**». وفي سنده نوح بن أبي مريم وهو كذاب، والحجاج بن أرطأة ضعيف. وقد رواه حجاج عن سليمان بن سحيم، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن النبي بنحو حديث ابن عباس. كما عند الخرائطي في (مكارم الأخلاق) (٥٧٢) والبيهقي في (الشعب) (١٠٣٤٦). وفي سنده حجاج وهو ضعيف، وسليمان لم يسمع من طلحة، وهو مع ذلك مرسل.

(١) ومعناه: الذي له كمال الحكم والحكمة. ودليله حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله هو الحكم، وإليه الحكم**». رواه أبو داود بإسناد حسن.

(٢) ومعناه: الذي لا يفضح عبده، بل يستحي من فضيحته، فهو حييٌ يحب الحياء. ودليله حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**إِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ حَيِيٌّ كَرِيمٌ ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا أَوْ خَائِبَتَيْنِ**». رواه ابن أبي شيبة (٣٠١٧١) وغيره بإسناد صحيح، وقد روي مرفوعا والراجح وقفه، وله شاهد عن أنس عند الحاكم (١٨٣٢) وفيه عامر بن يساف وهو ضعيف يصلح في الشواهد، وله شاهد عن جابر عند أبي يعلى (١٨٦٧) والطبراني في (الأوسط) (٤٥٩١) وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر وهو ضعيف، فالحديث حسن لغيره بهذه الشواهد.

(٣) ومعناه: ذو الربوبية على خلقه أجمعين خلقا وملكا وتصرفا وتدبيرا. ودليله قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فأما الركوع فعظموا فيه الرب عز وجل**». أخرجه مسلم.

٨٧- الرفيق[١].

٨٨- السبوح[٢].

٨٩- السيد[٣].

٩٠- الشافي[٤].

٩١- الطيب[٥].

٩٢- القابض[٦].

---

(١) ومعناه: الذي يسهِّل وييسِّر على عباده. ودليله حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله رفيق يحب الرفق**». متفق عليه.

(٢) ومعناه: تنزيه الله عن النقائص والعيوب، وتبرئته عن كل ما يضاد كماله وينافي عظمته. ودليله حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يقول في ركوعه وسجوده: «**سبوح قدوس رب الملائكة والروح**». رواه مسلم.

(٣) ومعناه: الذي قد كمل في سؤدده وشرفه، فهو المالك المولى الرب. ودليله حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**السيد الله تبارك وتعالى**». رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح.

(٤) ومعناه: الذي منه الشفاء. ودليله حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يعوذ بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول: «**اللهم رب الناس، أذهب الباس، واشفه وأنت الشافي**». متفق عليه.

(٥) ومعناه: المقدس والمنزه عن النقائص والعيوب كلها؛ لأن أصل الطيب الطهارة والسلامة من الخبث. ودليله حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا**». رواه مسلم.

(٦) ومعناه: الذي يضيِّق أو يُحْرم من شاء من خلقه رزقه لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى. ودليله قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة:٢٤٥]، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: غلا السعر على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: يا رسول الله لو سعرت، فقال: «**إن الله هو الخالق القابض، الباسط** =

٩٣- الباسط[(١)].

٩٤- المقدم[(٢)].

٩٥- المؤخر[(٣)].

٩٦- المحسن[(٤)].

= **الرازق، المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال**». رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح.

(١) ومعناه: الذي يُوسِّع رزقه لمن شاء من عباده. ودليله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة:٢٤٥]، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم وفيه: «**إن الله هو الخالق القابض، الباسط الرازق**».

(٢) ومعناه: الذي يقدِّم من يشاء من خلقه إلى رحمته بتوفيقه. ودليله حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي... - الحديث وفي آخره- أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير**». متفق عليه.

(٣) ومعناه: الذي يؤخر من يشاء من خلقه عن رحمته لخِذلانه. ودليله حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي... - الحديث وفي آخره- أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير**». متفق عليه.

(٤) الحديث الوارد في هذا الاسم ضعيف لم يثبت، وقد جاء عن ثلاثة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

١) **عن شداد بن أوس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه عبد الرزاق (٨٦٠٣) والطبراني (٧/ ٢٧٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حفظت من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اثنتين قال: «**إن الله محسن يحب الإحسان إلى كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته**». وزيادة: «**إن الله محسن**». شذَّ بها إسحاق الدبري وخالفه جماعة من الثقات فرووا الحديث بدون هذه الزيادة كما في صحيح مسلم (١٩٥٥) وغيره.

٢) **عن سمرة بن جندب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ١٧٣) فقال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين الأهوزاي، حدثنا جعفر بن محمد بن حبيب، حدثنا عبد الله بن رشيد، حدثنا مجاعة بن الزبير أبو عبيدة عن الحسن، عن سمرة بنحوه. وفيه: محمد بن أحمد شيخ ابن عدي متهم =

٩٧- المعطي[(١)].

٩٨- المنان[(٢)].

٩٩- الوتر[(٣)].

= بالكذب، ومجاعة بن الزبير ضعيف وقد عُدَّ هذا الحديث من مناكيره، والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة.

٣) **عن أنس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٧/ ٣٠٧) وأبو نعيم في (أخبار أصبهان) (٢/ ٧٦) من طريقين عن محمد بن بلال، ثنا عمران، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعا بلفظ: «**إذا حكمتم فاعدلوا، وإذا قلتم فأحسنوا؛ فإن الله محسن يحب الإحسان**». وفيه: محمد بن بلال التمار حديثه عن عمران ضعيف، وقد أنكر عليه هذا الحديث كما ذكر ابن عدي، وعمران بن داور ضعيف.

(١) ومعناه: الذي يعطي نعمه من يشاء من خلقه. ودليله حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، والله المعطي وأنا القاسم**». رواه البخاري.

(٢) ومعناه: الذي يدر العطاء على عباده، ويوالي النعماء عليهم تفضلا منه وإكراما. ودليله حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -في بيان الاسم الأعظم- وفيه: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان بديع السموات والأرض، ذو الجلال والإكرام. رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح.

(٣) ومعناه: الفرد الذي لا شريك له ولا نظير. ودليله حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لله تسعة وتسعون اسما، مائة إلا واحدا، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة، وهو وتر يحب الوتر**». متفق عليه.

تنبيه: ومما لم يذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من الأسماء الثابتة في السنة:

١- **الديان.** ودليله حديث عبد الله بن أنيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: يقول الله تعالى: ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان. رواه أحمد وغيره بإسناد حسن.

٢- **الطبيب.** ودليله حديث أبي رمثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ والده قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أرني هذا الذي بظهرك، فإني رجل طبيب، قال: «**الله الطبيب، بل أنت رجل رفيق، طبيبها الذي خلقها**». رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح. =

هذا ما اخترناه بالتتبع، واحد وثمانون اسمًا في كتاب الله تعالى، وثمانية عشر اسمًا في سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن كان عندنا تردد في إدخال (الحفي)؛ لأنه إنما ورد مقيدًا في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾﴾ [مريم:٤٧][(١)].

وكذلك (المحسن) لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني، وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء[(٢)].

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافا مثل: (مالك الملك، ذي الجلال والإكرام)[(٣)].

= ٣- **المسعر**. ودليله حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم وفيه: «**إن الله هو المسعر الخالق القابض الباسط**».

(١) وممن عدَّ اسم الله [الحفي] من الأسماء الحسنى الإمام ابن العربي، وابن الوزير، وابن حجر رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انظر: ‹أحكام القرآن› (٢/ ٢٩٤)، و‹العواصم والقواصم› (٧/ ٢٣٠)، و‹فتح الباري› (١١/ ٢١٨).

(٢) وممن عدّه من أسماء الله تعالى الإمام ابن القيم أيضا. انظر: ‹مجموع الفتاوى› (١٧/ ٢٧)، و‹مدارج السالكين› (٢/ ٤٤).

(٣) والأسماء المضافة هي من الأسماء الحسنى، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: "وكذلك أسماؤه المضافة مثل أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين". اهـ انظر: ‹مجموع الفتاوى› (٢٢/ ٤٨٥). **تنبيه:** هناك أسماء مشهورة لا نعلم ثبوتها لله ومنها: الجليل، الحنان، الخفي، الدائم، الرفيع، الساتر، الستار، الشاهد، الشريف، الشفيع، الصبور، المغيث والغياث، الفاتح، القديم، المنتقم، المعيد، الواجد، الماجد، المنعم. انظر: ‹مختصر تنبيه الأنام عن الأسماء التي لم تثبت للملك العلام› لأبي بشار بشير الأيوبي.

القاعدة السابعة[١]

الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها[٢].

وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئًا منها[٣] أو مما دلت عليه من الصفات[٤] والأحكام[٥]؛ كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم، وإنما كان ذلك إلحادًا لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين؛ كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص؛ بل هي دالة على بطلانه، فَجَعْلُهَا دالةً عليه ميلٌ بها عما يجب فيها.

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦٩)، و(مختصر الصواعق المرسلة) ص٣٦٠، و(مدارج السالكين) (١/ ٥٤).

(٢) الإلحاد لغة: الميل، ومنه سمي اللحد – الشق الذي في جانب القبر – لأنه مائل عن سمت الحفرة.

(٣) أي: ينكر شيئا من الأسماء كما فعل غلاة الجهمية وغيرهم الذين أنكروا أسماء الله وصفاته

(٤) أي: ينكر الصفة التي دل عليها الاسم فقط مع إثباته الاسم، كما فعل المعتزلة (سميع بلا سمع، وعليم بلا علم).

(٥) أي: الأثر والمقتضى من الاسم كما تقدم بيانه في القاعدة الثالثة، وهذا لا يكون إلا في الأسماء المتعدية.

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه؛ كتسمية النصارى له: (الأب)[١]، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة)[٢]، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام؛ كما فعل المشركون في اشتقاق العُزَّى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله، على أحد القولين[٣]، فسموا بها أصنامهم؛ وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به[٤]، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]. وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه:٨]. وقوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر:٢٤]. فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحق، وبأنه يُسَبِّحُ له ما في

---

(١) فالنصارى يزعمون أن الله سمى نفسه في الإنجيل بـ[الأب] أي: أبوة ولادة، وسموا المسيح (ابنًا).

(٢) العلة هي: ما يتوقف عليه ذلك الشيء. والفاعلة هي: الموجدة للحدث، كخلق الله للإنسان.

(٣) والقول الثاني أنها ليست مشتقة من أسماء الله، وإنما العزى أصله تأنيث الأعز، واللات قيل: أصله لات يليت (لأنّ قيّمها كان يلتّ السّويق للنّاس)، فالتاء أصلية، وقيل: هي زائدة، وأصله لوى يلوي لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها، أو يلتوون عليها، ويطوفون بها. (فتح القدير) عند الآية.

(٤) أي: الأسماء الخاصة به تعالى كالله والرحمن ورب العالمين، لا يجوز أن يسمى به غيره؛ لأن هذا من الإلحاد، وأما الأسماء المشتركة فأيضا لا يجوز تسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل، وأما إن كانت مجرد أعلاما كالعزيز والكريم فيجوز.

السموات والأرض فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل ميلٌ بها عما يجب فيها[(١)].

والإلحاد بجميع أنواعه محرم؛ لأن الله تعالى هَدَّدَ الملحدين بقوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف:١٨٠][(٢)].

ومنه ما يكون شركًا أو كفرًا، حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية[(٣)].

(١) ومن أنواع الإلحاد –وبعضها قد يدخل فيما تقدم من الأنواع–: ١) تحريف معاني الصفات وحقائقها. ٢) تفويض معانيها إلى الله. ٣) تكييف الصفات. ٤) وصف الله بالنقائص كما فعل اليهود –لعنهم الله–.

(٢) والشاهد من الآية من وجهين: الأول: صيغة الأمر في قوله: ﴿وَذَرُوا۟﴾ [البقرة:٢٧٨] فإنها للتهديد. والثاني: في قوله: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف:١٨٠]. انظر: (أضواء البيان) للشنقيطي عند الآية.

(٣) أي: فالإلحاد في أسماء الله كله حرام، لكن منه ما يبلغ حد الكفر كإلحاد اليهود في وصفهم الله تعالى بالنقائص، ومنه ما يكون شركا كإلحاد المشركين الذين اشتقوا لآلهتهم أسماء من أسماء الله تعالى.

الفصل الثاني

قواعد في صفات الله تعالى

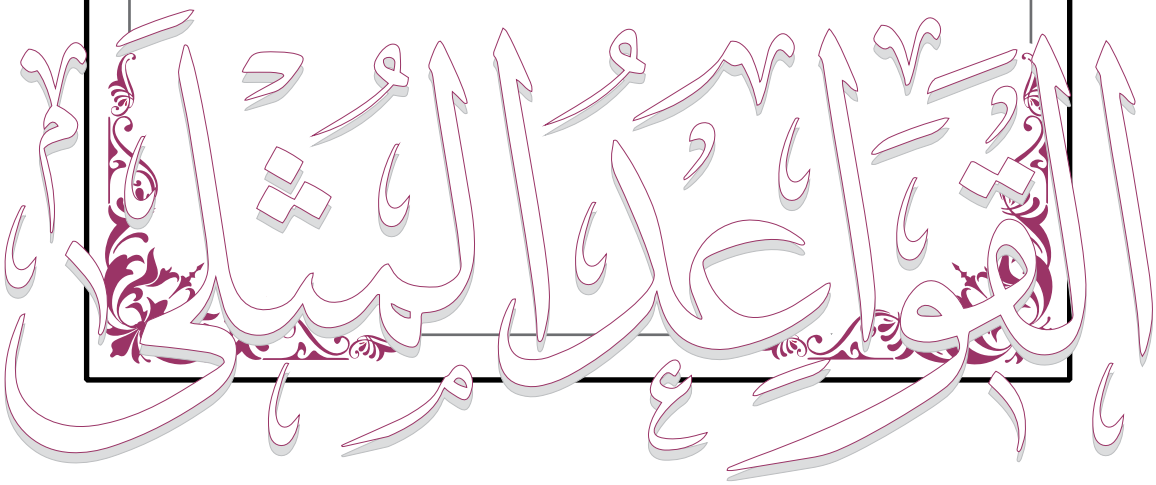

القاعدة الأولى[1]

صفات الله تعالى كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك.

وقد دل على هذا السمع، والعقل، والفطرة.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [النحل:٦٠]، والمَثَلُ الأعلى هو: الوصف الأعلى.

وأما العقل: فوجهه أن كل موجود حقيقة، فلابد أن تكون له صفة؛ إما صفة كمال، وإما صفة نقص. والثاني[2] باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة؛ ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز. فقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحقاف:٥]. وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾

---

(١) انظر لهذه القاعدة: (مجموع الفتاوى) (٦/ ١٤١)، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦٧). **وصفات الله هي: المعاني القائمة بالله تعالى مما وصف به نفسه سبحانه، أو وصفه به رسوله ﷺ مما يدل على الكمال المطلق له، وتنزيهه عن كل عيب ونقص.**

(٢) أي: صفة النقص.

[النحل:٢١،٢٠]. وقال عن إبراهيم وهو يَحْتَجُّ على أبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ٤٢﴾ [مريم:٤٢]، وعلى قومه: ﴿قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ٦٦ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٦٧﴾ [الأنبياء:٦٧،٦٦][(١)].

ثم إنه قد ثبت بالحس[(٢)] والمشاهدة: أن للمخلوق صفات كمال، وهي من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به[(٣)].

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولةٌ[(٤)] مفطورةٌ على محبة الله وتعظيمه وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته؟!

وإذا كانت الصفة نقصًا لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى[(١)] كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم ونحوها؛ لقوله

---

(١) فهذه الأدلة تدل على أن صفة النقص للرب باطل.

(٢) الحس خمسة أشياء هي: السمع والبصر واللمس والشم والذوق.

(٣) وهذا يسمى بقياس الأولى، وهو قياس نبوي سلفي كما قال شيخ الإسلام. وضابط قياس الأولى: أن كل كمال مطلق ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص مطلق تنزه عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزه عنه. ويشترط في الكمال أن يكون ذلك الكمال قد ثبت نقلا. انظر: (مجموع الفتاوى) (١٢/ ٣٤٩)، و(٦/ ٧٠)، و(مفتاح دار السعادة) (٢/ ٧٦).

(٤) أي: مخلوقة، يقال جبله الله على كذا أي: خلقه وفطره وطبعه عليه. وخرج بقوله: "النفوس السليمة": النفوس المريضة بالشبهات، فإنها بخلاف ذلك.

تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، وقوله عن موسى: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه:٥٢](٢)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف:٨٠].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الدجال: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**»(٣).

وقال: «**أيها الناس، اِرْبَعُوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمَّ، ولا غائبًا**»(٤).

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤].

وقوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝١٨١﴾ [آل عمران:١٨١].

= (١) أي: ممتنعة في حق الله شرعا وعقلا. وهذا هو **القسم الثاني من أقسام الصفات**: وهي صفات النقص المحض.

(٢) والنسيان الذي هو من صفات النقص هو الذهول عن شيء معلوم، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]. وأما النسيان بمعنى الترك عن علم وعمد مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأنعام:٤٤]، فهذا المعنى من النسيان ثابت لله تعالى عز وجل، قال الله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ [السجدة:١٤].وتركه سبحانه للشيء صفة من صفاته الفعلية الواقعة بمشيئته التابعة لحكمته. انظر: (مجموع الفتاوى) لابن عثيمين (١/ ١٧٢).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٧١٣١)، ومسلم برقم (٢٩٣٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٤٢٠٥)، ومسلم برقم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونَزَّهَ نفسه عما يصفونه به من النقائص، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢]، وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون:٩١].

وإذا كانت الصفة كمالًا في حال، ونقصًا في حال[(١)]، لم تكن جائزة في حق الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تُثْبَتُ له إثباتًا مطلقًا، ولا تنفى عنه نفيًا مطلقًا؛ بل لابد من التفصيل: فتجوز في الحال التي تكون كمالًا، وتمتنع في الحال التي تكون نقصًا وذلك كالمكر، والكيد، والخداع[(٢)] ونحوها؛ فهذه الصفات تكون كمالًا إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها؛ لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون نقصًا في غير هذه الحال[(٣)]، ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة مَنْ يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال:٣٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق:١٥،١٦]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ

(١) هذا هو **القسم الثالث من أقسام الصفات**: وهي صفات كمال من وجه ونقص من وجه آخر.

(٢) المكر والكيد والخداع ألفاظ متقاربة ومعناها: إيصال المكروه إلى من يستحقه من حيث لا يشعر.

(٣) أي: إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة فهي حينئذٍ صفة نقص؛ لأنها ظلم له. انظر: (مجموع الفتاوى (٧/ ١١١).

﴿حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾﴾ [الأعراف:١٨٢-١٨٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢]، وقوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٤،١٥].

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه فقال تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [الأنفال:٧١]، فقال: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾، ولم يقل: فخانهم؛ لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذَمٍّ مطلقًا[1].

وبذا عُرِفَ أَنَّ قولَ بعض العوام: "خان الله مَنْ يخون" منكرٌ فاحشٌ، يجب النهي عنه.

(١) أي: ليست بصفة كمال حتى ولو كانت في مقابلة من يستحق ذلك.

القاعدة الثانية[1]

باب الصفات أوسع من باب الأسماء[2].

وذلك:

١- لأنَّ كُلَّ اسمٍ متضمن لصفة -كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء-[3].

٢- ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان:٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى ، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (بدائع الفوائد) (١/ ١٦١-١٦٢).

(٢) وهكذا [باب الإخبار أوسع من باب الصفات] فالله لا نصفه بالقديم والصانع والموجود، ولكننا نخبر عنه سبحانه بذلك. وضابط الإخبار عن الله هو: التحدث عن الله بما ثبت معناه في الكتاب والسنة وإن لم يثبت لفظه فيهما بشرط ألا يكون الاسم سيِّئًا. انظر: (مجموع الفتاوى) (٦/ ١٤٢)، و(بدائع الفوائد) (١/ ١٦١-١٦٢)، و(مدارج السالكين) (٣/ ٣٨٣).

(٣) فكل اسم متضمن لصفة، وليست كل صفة متضمنة لاسم.

وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠].

وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١١].

وقال: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج:٦٥].

وقال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾﴾ [البروج:١٢].

وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»(١).

فَنَصِفُ اللهَ تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه: الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإِنْ كُنَّا نخبر بذلك عنه ونصفه به(٢).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم برقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وبهذا نعلم أن هناك **فرق بين الأسماء والصفات**، وذلك من وجوه وهي:

١) الأسماء أعلام للذات الإلهية، بخلاف الصفات فهي نعوت للذات.

٢) الأسماء يشتق منها الصفات، بخلاف الصفات فلا يشتق منها الأسماء، فنشتق من أسماء الله الرحيم والقادر والعظيم، صفات الرحمة والقدرة والعظمة، ولا نشتق من صفات الإرادة والمجيء والمكر، اسم المريد والجائي والماكر. وهذا هو الأمر الأول الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا.

٣) الأسماء لا تشتق من أفعال الله، بخلاف الصفات فهي تشتق من أفعاله سبحانه وتعالى، فلا نشتق من كونه يحب ويكره ويغضب، اسم المحب والكاره والغاضب، ولكننا نشتق من أفعاله هذه الصفات، فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال. وهذا هو الأمر الثاني الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا.

٤) نداء أسماء الله جائز، بخلاف نداء الصفة فهو كفر. فيجوز أن يُدعى الله بأسمائه، فنقول: يا رحيم =

القاعدة الثالثة[1]

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء:١٣٦].

= ارحمنا، يا كريم أكرمنا، ويا لطيف الطف بنا، ولكن لا ندعو صفاته فنقول: يا رحمة الله ارحمينا، أو: يا كرم الله أو: يا لطف الله؛ لأن الصفة ليست هي الموصوف، فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة لله، وكذلك العزة، وغيرها؛ فهذه صفات لله، وليست هي الله.

٥) الأسماء يجوز التعبيد بها، بخلاف الصفة فلا يجوز التعبيد بها. فيجوز التعبيد بأسماء الله، فتقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ولا يجوز التعبيد بصفاته، فلا تقول: عبد العزة، ولا عبد الرحمة، ولا عبد العظمة. **تنبيه:** تشترك الأسماء والصفات في جواز الاستعاذة بها والحلف بها.

انظر: (منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة) ص ٩٤.

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (التدمرية) ص ٥٧.

فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته.

والإيمان بالكتاب الذي نَزَّلَ على رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله.

وكون محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مُرْسِلِهِ، وهو الله عز وجل.

وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره[1]، وأصدق قيلًا[2]، وأحسن حديثًا من غيره[3]، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل، أو الكذب، أو العي بحيث لا يفصح بما يريد[4]، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله عز وجل فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [البقرة:٢١٦].

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ١٢٢﴾ [النساء:١٢٢].

(٣) قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ٨٧﴾ [النساء:٨٧].

(٤) بيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن التردد في الخبر له ثلاثة أسباب: ١) الجهل المنافي للعلم. ٢) الكذب المنافي للصدق. ٣) العي بحيث لا يفصح بما يريد المنافي للفصاحة والبيان. وزاد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما سيأتي: ٤) سوء القصد المنافي لحسن وسلامة القصد والإرادة. فإذا وجد أحد هذه الأسباب حصل التردد في الخبر، وإذا انتفت وجب قبول الخبر وعدم التردد فيه. انظر: (الفتوى الحموية) ص٢٦٦-٢٧٥، و(شرح العقيدة الواسطية) للعثيمين (١/ ١٣١).

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الله تعالى؛ فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبرًا، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانًا، فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه.

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب[1]؛ فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك:

١- لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه؛ فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال، إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال؛ وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون كمالًا.

٢- ولأن النفي قد يكون:

أ- لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالًا كما لو قلت: الجدار لا يَظْلِمْ.

ب- وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصًا، كما في قول الشاعر:

---

(١) ووجه كونها صفة لله تعالى مع أنها سلب: أنها متضمنة للكمال، فهي صفات نفي متضمنة لإثبات كمال أضدادها. وصفات السلب على قسمين: ١) **سلب لمتصل**، وهو نفي كل ما يناقض صفة من صفاته تعالى الدالة على الكمال. كالعجز المنافي للقدرة، والنوم المنافي للقيومية، والجهل المنافي للعلم ونحو ذلك. ٢) **سلب لمنفصل**. وهو كل ما تنزه الله عنه من مشاركة أحد له في شيء من خصائصه كنفي الند والصاحبة والولد والظهير. انظر: (نونية ابن القيم) ص ٢٠١، مع شروحها.

قُبَيِّلَـــــةٌ لا يغـــــدرون بذمـــــة ولا يظلمـون النـاس حبـة خَـرْدَلِ[1]

وقول الآخر:

لكـن قـومي وإن كـانوا ذوي حسـب ليسوا مـن الشـر في شـيء وإن هانـا[2]

* **مثال ذلك:** قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]. فَنَفْيُ الموت عنه يتضمن كمال حياته.

* **مثال آخر:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف:٤٩] نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

---

(١) فلما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: "قُبَيِّلة" علم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. وهذا البيت للشاعر النجاشي قيس بن عمرو بن مالك.

(٢) فلما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، علم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضا. وهذا البيت ينسب لقريط بن أنيق. انظر: (شرح الطحاوية) لابن أبي العز (١/ ٦٨-٦٩).

والحاصل أن النفي المحض لا يوصف الله تعالى به لأمور: ١) أنه لم يأت في الكتاب ولا في السنة، بل قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] أي: الوصف الأكمل، وهذا معدوم في النفي المحض. **٢)** أن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فكيف يكون مدحًا وكمالًا؟!. **٣)** أنه لا يتضمن نقصا ولا مدحا إذا كان لعدم القابلية، كنفي الظلم عن الجدار. **٤)** أنه قد يتضمن النقص إذا كان للعجز عن القيام به، كما لو قيل عن شخص عاجز عن الانتصار لنفسه ممن ظلمه: "إنه لا يجزي السيئة بالسيئة" فإن نفي مجازاته السيئة بمثلها ليس لكمال عفوه ولكن لعجزه عن الانتصار لنفسه حينئذ يكون نفي ذلك عنه نقصا وذما لا كمالا ومدحا. ومثل ذلك الأبيات التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: (تقريب التدمرية) ص٤٨.

* **مثال ثالث:** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر:٤٤] فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ٤٤﴾ [فاطر:٤٤]، لأن العجز سببه: **إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنه**؛ فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض.

وبهذا المثال علمنا أَنَّ الصفةَ السلبية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة[1]

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال؛ فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر[2].

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية، كما هو معلوم.

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبًا[3] إلا في الأحوال التالية:

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (مجموع الفتاوى) (٦/ ٦٦-٧١)، و(التدمرية) ص٨.

(٢) ولأن تفصيل الصفات الثبوتية أكمل في المدح كأن نقول: زيد جواد كريم شجاع ونحو ذلك. ولذكر **الصفات الثبوتية فائدتان** غير ما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هما: ١) قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف؛ لأن تعيين الصفة بلفظها الدال عليها مفصلة، يدل على أن مراده تعالى حقيقتها. ٢) إبطال التمثيل؛ لأن هذا الاطراد بالتعيين دليل على أن وصف الله وتسميته بها حق وصدق لا يماثله فيه أحد.

(٣) نبه بقوله: "غالبا" على أن القاعدة عند أهل السنة هي: **[الإثبات المفصل والنفي المجمل]** وأما النفي المفصل فهو طريقة أهل البدع، بل لو قيل للملك: أنت لست بزبال ولا كناس ولا غدار ولا خائن ولا غبي. لعد الناس ذلك نقصا وعيبا. وأما طريقة الكتاب والسنة غالبا **فـ[الإثبات المفصل]** وهو أن يتناول كل اسم أو صفة وردت في الكتاب والسنة. **و[الإجمال في النفي]** وهو أن ينفى عن الله تعالى كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص. وقد يأتي الإثبات مجملا وذلك على سبيل الندور مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]. وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]. وقد يأتي النفي مفصلا كما سأتي في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأولى: بيان عموم كماله؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:٤][(١)].

الثانية: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون؛ كما في قوله: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢﴾ [مريم:٩١،٩٢][(٢)].

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين؛ كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦﴾ [الأنبياء:١٦]. وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾ [ق:٣٨][(٣)].

---

(١) هذا هو الغالب في صفات السلب: وهو النفي المجمل، للدلالة على عموم كمال الرب بسلب جميع النقائص والعيوب عنه على سبيل العموم والشمول لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص. وأما النفي المفصل فهو قليل وسيذكر له المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سببين.

(٢) فهذه الآية رد على الكافرين الملحدين الذين قالوا إن لله ولدا وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون:٩١] وقوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص:٣] فيهما الرد على من زعم ذلك.

(٣) فالتفصيل في النفي في الآية الأولى: لئلا يتوهم واهم بأن الله سبحانه وتعالى خلق السماوات والأرض عبثا من غير فائدة، بل خلقها بالحق وللحق، وفي الآية الثانية: لئلا يتوهم واهم بأن الله سبحانه وتعالى خلق السماوات والأرض في ستة أيام لأنه لحقه تعب أو نصب أو إعياء. وبقي **سببان للنفي المفصل في صفات الله** لم يذكرهما المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهما:

١) تهديد الكافرين. كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝٧٤﴾ [البقرة:٧٤].

٢) توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال؛ لأن النفي قد يتضمن أكثر من كمال، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] فنفي السنة والنوم إثبات لكمال حياته وقيوميته وإحاطة =

القاعدة الخامسة[1]

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها[2] كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة؛ ومنها الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والعينين[3].

= علمه وكمال قدرته.

والحاصل: أن صفات السلب لها خمسة أسباب: سبب واحد منها للنفي المجمل. وأربعة أسباب للنفي المفصل. انظر: (شرح الطحاوية) لابن أبي العز (١/ ٦٩)، و(شرح الواسطية) للهراس بتحقيقي ()، و(شرح الواسطية) للعثيمين (١/ ١٤٦).

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (مجموع الفتاوى) (٦/ ٢١٧).

(٢) **هذا الضابط للصفات الذاتية منتقد**؛ لأنه يدخل فيه أيضا الصفات الفعلية، فإنها أيضا لم يزل ولا يزال الله تعالى متصفا بها، ومن هنا حصل الاستشكال للعلامة ابن عثيمين -كما سيأتي- حيث أن كل صفة فعلية فهي ذاتية، وعلى هذا فستكون **الصفات قسمان: ١- صفات ذاتية. ٢- صفات ذاتية فعلية**. ولا توجد صفات فعلية غير ذاتية، والسبب الذي أوصل العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذا، هو أن الضابط الذي ذكره جامع غير مانع، فدخل فيه الصفات الفعلية، فالصواب في ضابط الصفات الذاتية أن يقال: **هي الملازمة لذاته التي لا تنفك عنه في حال من الأحوال نوعا وآحادا، ولا تتعلق بمشيئته تعالى.** وبهذا يخرج من التعريف الصفات الفعلية فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفا بها نوعا، وأما آحادا (أي: أفرادها) فهي متعلقة بمشيئته تعالى، وعلى هذا **فالقسمة ثنائية فقط: ١- صفات ذاتية. ٢- فعلية**. ولا وجود لصفات ذاتية فعلية في نفس الوقت. انظر: (نقد تقسيم الصفات الإلهية الثلاثية) لمشكور الإسرافيلي.

(٣) أشار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الأمثلة إلى أن الصفات الذاتية تنقسم **إلى قسمين:** =

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا[(١)].

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام؛ فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس:٨٢][(٢)].

= (١) **صفات عينية** وهي: الصفات المحسوسة كالوجه واليدين والقدمين. **وضابطها:** ما كان مسماه في حق المخلوق أبعاضا وأجزاء. وهي التي يسميها بعض العلماء بـ **[الصفات الخبرية]** قالوا: وإنما سميت خبرية لأنها ثبتت وعُلِمت بالخبر ولا مجال للعقل فيها، فإن عقولنا لا تدلنا على أن لله تعالى يدا، ولكن علمنا ذلك بمجرد الخبر، بخلاف الصفات المعنوية كالحياة والعلم والقدرة، فقد دل عليها العقل. **والأحسن التعبير بما عبر به شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بقوله: [صفات عينية]؛ مخالفة لأهل البدع في اصطلاحاتهم، ولأن بعض الصفات المعنوية لا تعلم إلا بالخبر. كما بين ذلك شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (بيان تلبيس الجهمية) (١/ ٣٣٠).

٢) صفات ذاتية معنوية وهي: ما كان دالا على معنى كالعلم والقدرة والسمع. ويسميها بعض العلماء بـ[الصفات العقلية]؛ لأن العقل دل عليها فلو لم يأت النص لاهتدى العقل إليها.

(١) فكل صفة تعلقت بسبب فهي صفة فعلية، وتسمى الصفات الفعلية بـ[الصفات الاختيارية] وتنقسم إلى قسمين:

١) صفات فعلية متعدية كالخلق والإعطاء.

٢) صفات فعلية غير متعدية كالاستواء على العرش والمجيء. انظر: (مجموع الفتاوى) (٦/ ٢٣٣)، و(التنبيهات السنية) ص٧٠، و(بالصفات الإلهية) ص٤٣.

(٢) والحاصل أن **كل صفة فعلية فهي صفة ذاتية**، من جهة اتصاف الرب عز وجل بها أزلا وأبدا، فلم تحدث له صفة بعد أن لم يكن متصفا بها. **وليس كل صفة ذاتيه فهي فعلية**، كالعلم والحياة والقدرة؛ =

وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته[1]، وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئًا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠].

= فإن هذه الصفات لا تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، بل هذه صفات ملازمة لذاته لا تنفك عنه.

وإنما نص المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على صفة الكلام مع أن غيرها من الصفات الفعلية حكمها كذلك؛ لأمرين: ١) تحقيق مذهب السلف في صفة الكلام. ٢) لكثرة الخلاف بين فرق الأمة في صفة الكلام، مما قد يسبب خلط مذهب السلف بغيره. انظر: (القواعد الكلية) ص٩٢، و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز (١/ ١٠٣).

(١) خلافا لنفاة الحكمة لله كالأشاعرة والفلاسفة. انظر: (جامع الرسائل والمسائل) (٢/ ٢٨٣).

القاعدة السادسة[1]

يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل. والثاني: التكييف.

فأما التمثيل فهو: اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين[2]، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل:١٧]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم:٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤].

وأما العقل فمن وجوه:

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (مجموع الفتاوى) (٥/ ١٩٥-٢٥٧).

(٢) **والتمثيل الذي ضل فيه الناس** نوعان: ١) **تمثيل المخلوق بالخالق، وضابطه:** وصف المخلوق بخصائص الخالق، كما مثلت النصارى المسيح ابن مريم بالله تعالى، وكما مثلت اليهود عزيرًا بالله، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. ٢) **تمثيل الخالق بالمخلوق، وضابطه:** وصف الخالق بخصائص المخلوق، كما فعلت الممثلة الذين يقولون: لله وجه كوجه المخلوق، ويد كيد المخلوق، وسمع كسمع المخلوق، ونحو ذلك من التمثيل الباطل -تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا-. وقد قيل: إن أول من عرف بهذا النوع هو هشام ابن الحكم الرافضي، وأما تشبيه ذات الله بذات المخلوق فلا يعلم أن أحدا قاله. انظر: (منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة) ص ٢٩٩.

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينًا في الذات؛ وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات؛ لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير - مثلًا - غير قوة الذَّرَّة[(١)]، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث[(٢)]، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى[(٣)].

الثاني: أَنْ يُقَال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهًا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى مَنْ يكمله؟! وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟! فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصًا[(٤)].

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؛ فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاقُ في الحقيقة.

---

(١) هي النملة الصغيرة.

(٢) أي: أن المخلوقات (البعير والذرة) ممكنة الحدوث بمعنى أنه يتصور في العقل عدمها ووجودها، فهي مسبوقة بعدم ويجوز عليها الفناء، كما تقدم.

(٣) لأن الله تعالى واجب الوجود كما تقدم، بخلاف المخلوق فهو ممكن الوجود، فظهور التباين بينهما أولى من التباين بين الممكنات.

(٤) لأنه يحط من قدره، كما قال الشاعر:

والتشبيه كالتمثيل؛ وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات[(١)]، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١][(٢)].

وأما التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا[(٣)]، من غير أن يقيدها بمماثل[(٤)]؛ وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

ألـــم تـــر أن الســـيف يـــنقص قـــدره إذا قيـل إن السـيف أمضـى مـن العصـا

(١) وهذا هو الحق أن بينهما فرقا، فالتمثيل يقتضي المساواة من كل الوجوه. وأما التشبيه فيقتضي المساواة من بعض الوجوه.

(٢) هذا الوجه الأول في كون التعبير بالتمثيل أولى من التعبير بالتشبيه، **والوجه الثاني:** أن نفي التشبيه يوهم معنى فاسد عند أهل البدع وهو نفي الصفات. **والوجه الثالث:** أن نفي التشبيه على الاطلاق غير صحيح؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك ولو من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، ولهذا فالتمثيل مذموم على الإطلاق بخلاف التشبيه. وقد تقدم التنبيه على هذه الفائدة ص٣٤.

(٣) أي: يتخليل في ذهنه كيفية الصفات وشكلها أو هيئتها، كطولها وعرضها وحجمها ونحو ذلك. زاد بعضهم في التعريف: أو أن يسأل عنها بـ [كيف]. فالتكييف مشتق من الكيف. والكيف هو الهيئة والماهية والشكل.

(٤) أي: فإن قيدها بمماثل فهو تمثيل وليس بتكليف، فهذا هو الفرق بين التمثيل والتكييف. فالتكييف هو أن يحكى كيفية الشيء دون أن يقيدها بمماثل. وأما التمثيل فيحكي كيفية الشيء ويكون مقيدا بالمماثل. فبينهما عموم وخصوص مطلق وضابطه: أن يجتمع المعنيان (الكليان) في شيء، وينفرد أحدهما دون الآخر في شيء آخر. والمنفرد هو الأعم، فالتكييف أعم مطلقا من التمثيل، بمعنى أنه كلما وُجد التمثيل وُجد التكييف، دون العكس، وبذلك يوجدان معا فيمن تخيَّل كيفية في ذهنه وقيدها بمماثل في الوجود، ويُوجد التكييف بدون التمثيل فيمن تخيَّل كيفية في ذهنه دون أن يقيدها بمماثل، فهو تكييف وليس بتمثيل. فـ **[كل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلا]**. انظر: (فتح رب =

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه:١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا[1] لما ليس لنا به علم، وقولًا بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل:

١- فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه[2]، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل فوجب بطلان تكييفها.

٢- وأيضًا فإننا نقول: أَيُّ كيفيةٍ تقدرها لصفات الله تعالى؟ إِنَّ أَيَّ كيفيةٍ تقدرها في ذهنك، فالله أعظم وأجل من ذلك. وأي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذبًا فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان، أو تحريرًا بالبنان.

= البرية بتلخيص الحموية» (ص١٩)، و«مذكرة فن المنطق» للشنقيطي (ص٢٨).

تنبيه: المنفي في صفات الله هو التكييف لا الكيفية؛ لأن كل صفات الله تعالى لها كيفية، ولكننا لا نعلمها.

(١) أي: اتباعا.

(٢) فالطرق لمعرفة كيفية الشيء ثلاثة هي: ١) معرفة ذاته. ٢) معرفة نظيره المساوي. ٣) الخبر الصادق عنه.

ولهذا لما سئل مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ أطرق رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأسه حتى علاه الرُحَضاء (العرق) ثم قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"(١)، وروي عن شيخه ربيعة أيضًا: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول"(٢).

---

(١) صحيح:

أخرجه الدارمي في ‹الرد على الجهمية› (١٠٤) والبيهقي في ‹الأسماء والصفات› (٨٦٦) والصابوني في ‹عقيدة السلف› ص١٨١، واللالكائي في ‹شرح اعتقاد أهل السنة› (٦٦٤) من طرق صحيحة عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وقد صح نحو هذا عن سفيان بن عيينة ويحيى بن يحيى، وجاء عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا ولكنه ضعيف، أخرجه الصابوني في ‹عقيدة السلف› ص١٨٠، واللالكائي في ‹شرح اعتقاد أهل السنة› (٦٦٣)، وابن بطة في ‹الإبانة› (١٢٠) من طرق عن أبي كنانة محمد بن أشرس الأنصاري قال: ثنا أبو عمير الحنفي، عن قرة بن خالد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥] قالت أم سلمة: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر. وفي إسناده محمد بن أشرس أبو كنانة وهو متهم في الحديث، وأبو المغيرة الحنفي مجهول. انظر: ‹مختصر العلو› (ص١٤١).

(٢) صحيح:

أخرجه البيهقي في ‹الأسماء والصفات› (٨٦٨) واللالكائي في ‹شرح اعتقاد أهل السنة› (٦٦٥) والذهبي في ‹العلو› (٣٥٢) من طرق عن ربيعة أنه سئل عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق.

وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان[1]. وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي فوجب الكف عنه.

فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز[2] لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طبيبك، قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٦﴾ [فصلت:٣٦].

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وسائر أهل العلم تلقوا هذا الكلام عنهما (أي: عن ربيعة ومالك) بالقبول.اهـ وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو قول أهل السنة قاطبة أن كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه وأنه كما يليق به.اهـ انظر: (مجموع الفتاوى) (١٧/ ٣٧٣)، و(العلو للعلي الغفار) ص ١٣٩.

(٢) أي: مهالك، فالمفاوز جمع مفازة وسميت بذلك لأنها مهلكة.

القاعدة السابعة[1]

صفات الله توقيفية لا مجال للعقل فيها[2].

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث"[3]. انظر القاعدة الخامسة في الأسماء.

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة كالعزة[4]، والقوة[5]،

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: ‹مجموع الفتاوى› (٥/ ٢٦)، و‹الفتوى الحموية› ص٢٦٥، و‹بدائع الفوائد› (١/ ١٦٢).

(٢) أي: أن العقل لا يستقل بإثبات شيءٍ من الصفات بحيث يقال هذه الصفة ثبتت بالعقل، ولم يدلَّ عليها السمع؛ فهذا لا يكون. فلا يوصف الله تعالى بما لم يرد في كتاب ولا سنة، لكن هذا لا يمنع من دلالة العقل على بعض الصفات، فإنَّ من الصفات ما تتظافر عليها أنواع الأدلة؛ كالعلو لله تعالى فقد دلَّ عليه: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة. ومن الصفات التي دلَّ عليها العقل مع دلالة النقل: العلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والمحبة، والرحمة، والحكمة. انظر: ‹التعليق على القواعد المثلى› للبراك ص ٨٨.

(٣) أخرجه أبو بكر الخلال كما في ‹المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة› (١/ ٢٧٦).

(٤) كقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس:٦٥].

(٥) كقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات:٥٨].

والرحمة[١]، والبطش[٢]، والوجه[٣]، واليدين[٤]، ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك. انظر القاعدة الثالثة في الأسماء.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف[٥] دال عليها كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب[٦] قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥]، وقول النبي ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»[٧]، وقول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ [الفجر:٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ۝٢٢﴾ [السجدة:٢٢].

---

(١) كقوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٨].

(٢) كقوله تعالى ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ۝١٢﴾ [البروج:١٢].

(٣) كقوله تعالى ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢].

(٤) كقوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

(٥) كاسم الفاعل .

(٦) وهذا يسمى في علم البلاغة بـ[اللف والنشر المرتب].

(٧) أخرجه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم برقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الثالث
قواعد في أدلة الأسماء والصفات

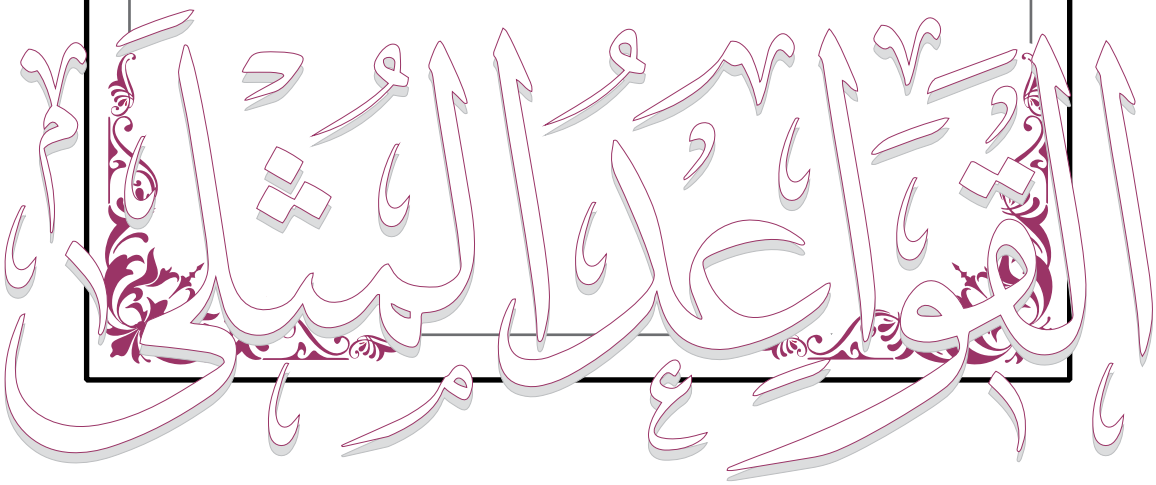

القاعدة الأولى[1]

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما[2].

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السنة **وجب إثباته**، وما ورد نفيه فيهما **وجب نفيه مع إثبات كمال ضده**، وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما:

١- **وجب التوقف في لفظه**؛ فلا يُثْبت ولا يُنفى لعدم ورود الإثبات والنفي فيه[3].

٢- **وأما معناه فيفصل فيه**؛ فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أريد به معنىً لا يليق بالله عز وجل وجب رده[4].

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (مجموع الفتاوى) (٥٦/ ٢٩٨).

(٢) أي: كالقياس والاستحسان العقلي، فلا يقاس الرقيق على الرحيم، ولا العارف على العليم.

(٣) فلا يجوز إثباته لله تعالى؛ لعدم وجدود الدليل عليه، ولا يجوز نفيه عن الله؛ لاحتمال أن يكون من أسمائه وصفاته لكنه مما استأثر الله بعلمه، إلا إذا تضمن نقصا محضا فيجب نفيه بكل حال، ولو لم يرد نفيه.

(٤) وهذه هي طريقة أهل السنة في جميع الألفاظ المجملة التي لم ترد في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة.

فمما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام.

ومنه: كل صفة دل عليها فعل من أفعاله؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها فضلًا عن أفرادها ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبراهيم:٢٧].

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها.

ومنه: الكلام، والمشيئة، والإرادة بقسميها: الكوني والشرعي؛ فالكونية بمعنى المشيئة، والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه: الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها.

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسِّنَة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك[1].

---

(١) **ونفي النقائص عن الله على ثلاثة أقسام: ١)** منها ما هو منصوص على نفيه. كنفي النوم والسنة والموت واللغوب. **٢)** ومنها ما يعلم نفيه بإثبات ضده. كنفي الجهل وكل ما ينافي العلم عن الله تعالى؛ لإثبات العلم. **٣)** ومنها ما يعلم نفيه بطريق اللزوم. كنفي الحزن، والبكاء، والأكل، والشرب؛ لأن هذا من لوازم كماله سبحانه وتعالى. وأما ما لم يدل على نفيه ولا على إثباته دليل بوجه من الوجوه، لا بالنص، ولا بطريق التضمن، ولا بطريق اللزوم، فإنه يجب التوقف فيه، كـ (الأُذُن) لله تعالى، فهذه مما يجب التوقف فيها، فلا تنفى ولا تثبت، لأنه ليس عندنا ما يدل على إثباتها نصًا، ولا لزومًا، ولا تضمنًا. انظر: (التعليق على القواعد المثلى) للبراك ص٩٥.

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه: لفظ (الجهة)[1]؛ فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟

قلنا له:

١- لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتًا ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما مِنْ أَنَّ الله تعالى في السماء.

٢- وأما معناه؛ فإما أن يراد به:

أ- جهة سفل.

ب- أو جهة علو تحيط بالله.

ج- أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل؛ لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل أيضًا؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق؛ لأن الله تعالى العلي فوق خلقه، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته[2].

---

(١) انظر: (التدمرية) ص٦٦، و(مختصر العلو) ص٦٨.

(٢) وهذه الطريقة نسلكها في كل الألفاظ المجملة التي لم يرد بها الدليل مثل: (الجسم، والحيز، والأعراض، والمركب)، ونحوها من الألفاظ التي أحدثها المبتدعة، فإنه ليس من طريقة أهل السنة والجماعة استعمال الألفاظ المجملة الحادثة التي تحتمل الحق والباطل، بل قد ذم السلف هذه الألفاظ، لا سيما في باب الأسماء والصفات، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الأئمة الكبار كانوا =

ودليل هذه القاعدة: السمع، والعقل.

فأما السمع فمنه: قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام:١٥٥]، وقوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء:٨٠]، وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء:٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة:٤٩]. إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة؛ لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والرد إليه عند التنازع، والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

= يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة؛ لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة؛ بخلاف الألفاظ المأثورة، والألفاظ التي بينت معانيها؛ فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة. اهـ انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧١)، و«شفاء العليل» ص ١٣٦.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ المأمور به في القرآن؟![1]

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يَرُدَّ النزاعَ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وقد أمر الله به في القرآن؟![2]

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟![3]

ولقد قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى[4] من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

---

(١) هذا استفهام إنكاري من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ للذين لا يتبعون سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهم بذلك لم يؤمنوا بالقرآن أيضا؛ لأن القرآن أمر بإتباعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٢) وهذا استفهام إنكاري من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لمن لم يرد التنازع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ فهو بذلك لم يؤمن بالقرآن.

(٣) فالقرآن قد أمر بالإيمان بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وإتباعه، فمن لم يقبل سنته لم يؤمن بالقرآن.

(٤) **الواجب هو**: الذي لا يمكن عدمه، كالصفات الثبوتية مثل: العلم والقدرة. **والجائز هو**: الذي يمكن عدمه. كالصفات الفعلية المتعلقة بسبب فمتى لم يوجد السبب لم توجد الصفة. **والممتنع هو**: الذي يستحيل وجوده. كصفات النفي. مثل: الموت والجهل والعمى والصمم.

القاعدة الثانية[1]

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها[2] دون تحريف[3]، لاسيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

---

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (مجموع الفتاوى) (٦/ ٣٥٥)، و(الفتوى الحموية) ص ٥٤١.

(٢) أي: ما يتبادر منها من المعاني؛ لأن هذه هي طريقة السلف الصالح، وهو أحوط وأبرا للذمة، وأقوى في التعبد والانقياد.

(٣) التحريف لغة: التغيير والتبديل. واصطلاحا: هو صرف الكلام عن ظاهره المتبادر منه (الاحتمال الراجح) إلى معنى آخر لا يدل عليه السياق (الاحتمال المرجوح) بغير دليل. وهو نوعان:

١) **تحريف لفظي.** وهو تحريف اللفظ بزيادة، أو نقص، أو تغيير شكل. فهو ثلاثة أنواع:

أ- تحريف بزيادة كلمة أو حرف. فالأول كقول المعطلة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] قالوا: جاء أمر ربك. بزيادة كلمة (أمر). والثاني كقول الجهمية ومن تبعهم في ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] قالوا: استولى. بزيادة اللام. وكقول اليهود: (حنطة) لَمّا قيل لهم: قولوا: [حطة] أي: حط عنا ذنوبنا. فاليهود زادت نونًا، والجهمية زادوا لامًا، وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نـــون اليهـــود ولام جهمـــي همـــا ... في وحـــي رب العـــرش زائـــدتان

ب- تحريف بنقص. كفعل الرافضة في كتاب الله تعالى، فيقولون في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة:٦٧]. (بلغ ما أنزل إليك من **علي**) فنقصوا كلمة (**من ربك**) وأبدلوا مكانها (**علي**).

ج- تحريف بتغيير شكل. كقول بعض المبتدعة بنصب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، فيكون المتكلم هو موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا الله تعالى. وهذا التحريف اللفظي إنما يحصل بالنطق فقط، وأما إثبات ذلك في المصاحف فلا يفعل ذلك أحد إلا فضحه الله؛ لأن الله تكفل بحفظ هذا القرآن، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾. =

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع: فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف:٢].

وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف:٣].

وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي[(١)].

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبَيَّنَ أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة:٧٥]،

= ٢) **تحريف معنوي**. وهو تغيير معنى الكلمة وإبقاء اللفظ على حاله. مثاله: تفسير بعض المبتدعة لصفة (الغضب) بإرادة الانتقام، و(الرحمة) بإرادة الإنعام، و(اليد) بالنعمة. **تنبيه**: أهل البدع يسمون تحريفهم تأويلا؛ ليقبل ويروج على من لا يهتدي للفرق بين التحريف الذي ذمه الله في القرآن، وبين التأويل الذي هو بمعنى التفسير. انظر: (مختصر الصواعق) ص ٣٨٧، و(الفتوى الحموية) ص٥٤١.

(١) أي: فإذا منع منه دليل شرعي فإنه يترك هذا الظاهر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل:٩٨] فإن ظاهره (وهو الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة) متروك؛ لدليل شرعي آخر وهو أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يستعذ عند الشروع في القراءة، لا بعدها. وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: "إلا أن يمنع منه دليل شرعي" احترازا من الأدلة العقلية التي يستند إليها المعطلة في صرف ظواهر القرآن والسنة.

وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء:٤٦] الآية.

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين؛ فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة(١).

---

(١) **وتحريف المحرف له ثلاث حالات:**

الأولى: أن يكون صادرًا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله فهذا معفو عنه؛ لأن هذا منتهى وسعه وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

الثانية: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وله وجه في اللغة العربية فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا. مثال ذلك: لو قال في قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] إن المراد باليد: النعمة أو القوة، فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة، ومنه قول رسول قريش (عروة بن مسعود) لأبي بكر: لَوْلاَ يَدٌ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ. أي: لولا نعمة ومنَّة. وتطلق اليد ويراد بها القوة، ومنه حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل في قصة يأجوج ومأجوج: أن الله تعالى يوحي إلى عيسى بن مريم «**إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي، لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**». والمعنى: لا قدرة ولا قوة لأحد بقتالهم. ونحوها من تحريفات الأشاعرة لصفات الله. فهذا لا يوجب الكفر بإجماع العلماء، كأن يكون سببه قصور في فهم الأدلة الشرعية، أو استند إلى شبه صرفته عن اتباع الحق دون تعمد للمخالفة أو المعارضة أو التكذيب أو الرد أو العناد. **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: لأن هذا هو الذي أداه إليه اجتهاده فلا نكفِّره، إلا إذا تضمن هذا التأويل نقصًا لله عزّ وجل، فإن تضمن نقصًا فإنه يكفر؛ لأن إثباته ما يستلزم النقص هو سب لله عزّ وجل، وعيب له، وسب الله تعالى وعيبه كفر.اهـ

الثالثة: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وليس له وجه في اللغة العربية فهذا كفر؛ لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له. مثال ذلك: لو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]: المراد بيديه السماوات والأرض، فهو كفر؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية. ومثله أيضا: تحريفهم لقوله =

القاعدة الثالثة[1]

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص:٢٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف:٣].

وقوله جل ذكره: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل:٤٤].

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه، ليتذكر الإنسان بما فهمه منه[2].

= تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، بمعنى استولى؛ فإنه لا وجه له في اللغة العربية، ولهذا قد كفر العلماء من قال ذلك كما جاء عن ابن خزيمة وغيره. انظر: (شرح لمعة الاعتقاد) ص٣٧، و(الشرح الممتع) (١٤/ ٤١٢).

(١) انظر لهذه القاعدة: انظر: (التدمرية) ص ٨٩.

(٢) وهذا بيان للشاهد من الآية الأولى التي فيها الأمر بتدبر القرآن، ولا يكون ذلك إلا بفهم معانيه.

وكون القرآن عربيًا ليعقله من يفهم العربية يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها[(١)].

وبيان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه[(٢)].

وأما العقل: فلأن من المحال أَنْ يُنْزِلَ الله تعالى كتابًا أو يتكلم رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بكلام يقصد بهذا الكتاب، وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدِّها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يُفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السَّفَهِ الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود:١].

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

وبهذا عُلِمَ بطلان مذهب المفوضة[(٣)] الذين يفوضون علم معاني نصوص

---

(١) وهذا بيان للشاهد من الآية الثانية التي فيها أن الله جعل هذا القرآن عربيا لأجل أن نعقل معانيه.

(٢) وهذا بيان للشاهد من الآية الثالثة التي فيها أن الله بعث رسوله محمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليبين للناس هذا القرآن العظيم وبيانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

(٣) التفويض هو: رد علم معاني نصوص الصفات إلى الله تعالى. **والتفويض في الصفات نوعان:**
١) **تفويض كيفية صفات الله دون المعنى.** وهذا هو مذهب السلف؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أننا لا نعقل كيفية ذاته سبحانه، فإننا أيضًا لا نعقل كيفية صفاته تعالى. =

الصفات، ويَدَّعون أن هذا مذهب السلف[1]، والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالًا أحيانًا وتفصيلًا أحيانًا، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ (العقل والنقل) (ص١١٦/ جـ ١) المطبوع على هامش (منهاج السنة): "وأما التفويض: فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحَضَّنَا على عَقْلِهِ وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وَعَقْلِهِ - إلى أن قال (ص ١١٨): وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه؛ بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، قال: ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدىً وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نُزِّلَ إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته لا يعلم

= ٢) **تفويض معاني صفات الله**. وهذا هو مذهب أهل التجهيل كما سماهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحقيقته الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها. انظر: (الفتوى الحموية الكبرى) ص ٢٨٥.

(١) وقد أخطأ بعض العلماء في نسبة هذا المذهب إلى السلف اعتمادا منهم على بعض الكلمات التي وردت عن السلف، ظنوا أنهم يقولون بالتفويض ومن ذلك: قول السلف: **أمروها كما جاءت بلا كيف**. وقال بعضهم: **تفسيرها قراءتها**. ونحو هذه العبارات التي لا تدل على مذهب التفويض في شيء، وإنما غاية ما تدل عليه إثبات معاني الصفات على ما يتبادر منها من المعاني، دون صرف لها عن ظاهرها، أو تفسيرها بما يخالف ظاهرها كما يفعل أهل البدع.

أحد معناه فلا يُعْقَل ولا يُتَدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلًا عن أن يبينوا مرادهم[1]، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ. كلام الشيخ؛ وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم[2].

---

(١) حتى قال بعضهم تلك الكلمة الكاذبة: **[طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم]**. هذه العبارة يقول عنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه قالها بعض الأغبياء.اهـ إذ كيف تكون أعلم وأحكم وتلك أسلم؟! لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبدًا! فالذي لا يدري عن الطريق، لا يسلم، لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة، لسلم، فلا سلامة إلا بعلم وحكمة. فالعبارة الصحيحة: [طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم]، وهذا معلوم. انظر: (شرح الواسطية) للعثيمين (١/ ٩٥).

(٢) وحاصل كلام شيخ الإسلام أن مذهب أهل التفويض باطل، ويتضمن مفاسد كثيرة ومنها:

١) **تكذيب للقرآن**، لأن الله يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وأي بيان في كلمات لا يدرى ما معناها.

٢) **تجهيل الرسول** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لأن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ - على زعمهم - لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات، وإذا كان الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يدري، فغيره من =

القاعدة الرابعة[1]

ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام.

فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه[2].

فلفظ (القرية) - مثلًا - يراد به: القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء:٥٨][3].

ومن الثاني: قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١][4].

= باب أولى.

٣) **فتح الباب للزنادقة** الذين تطاولوا على أهل التفويض، وقالوا: أنتم لا تعرفون شيئًا، بل نحن الذين نعرف، وأخذوا يفسرون القرآن بغير ما أراد الله، وقالوا: كوننا نثبت معاني للنصوص خير من كوننا أميين لا نعرف شيئًا. انظر: (شرح الواسطية) للعثيمين (١/ ٩٣).

(١) انظر لهذه القاعدة: (التدمرية) ص٦٩، و(تقريب التدمرية) ص٥٥.

(٢) والحاصل: أن ظاهر الكلام يختلف بحسب عدة أمور: ١) السياق. ٢) الإضافة. ٣) التركيب.

(٣) فالمراد بـ[القرية] في هذه الآية: القوم؛ لأن الذي يعذب هو الساكن في القرية لا القرية نفسها.

(٤) والمراد بـ[القرية] في هذه الآية: المساكن؛ وإلا لكان التقدير: أهل هذه الأهل. وهذا ممتنع. =

وتقول: صنعت هذا بيدي، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛ لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل[(١)] يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس[(٢)].

ونقول: ما عندك إلا زيد[(٣)]، وما زيد إلا عندك[(٤)]، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به.

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

= والشاهد من هذا المثال: أن الظاهر يختلف بحسب السياق، فالكلمة الواحدة لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق آخر.

(١) العقل الصريح هو: الذي خلا من الشبهات والشهوات. انظر: (تلخيص الحموية) ص ٩١.

(٢) والشاهد من هذا المثال: أن الظاهر يختلف بحسب ما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يختلف معناها بحسب ما تضاف إليه، فما يضاف إلى الله من الصفات لا يكون أبدا مثل ما يضاف إلى المخلوق.

(٣) فهذا حصر في المكان، أي: أنه لا يوجد عندك إلا زيد، ولا يوجد شخص آخر عندك، فهو **قصر صفة على موصوف** أي: قصر الصفة التي هي العندية على الموصوف الذي هو زيد.

(٤) فهذا حصر في الكائن، أي: أن زيدا لا يوجد في غير هذا المكان، لكن قد يوجد شخص آخر معك. فهو **قصر موصوف على صفة**، أي: قصرنا زيدا وهو الموصوف على الصفة وهي العندية.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام[١]:

القسم الأول: مَنْ جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقًا يليق بالله عز وجل وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبد البر فقال: "أهل السنة مُجْمِعُوْنَ على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن الكريم والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة[٢]" اهـ[٣].

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل: (لا يجوز رَدُّ هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخَلْق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة) اهـ. نَقَلَ ذلكَ عنِ ابنِ عبدِ البر والقاضي = شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية في الفتوى الحموية (ص ٨٧ - ٨٩ جـ ٥) من مجموع الفتاوى لابن القاسم.

---

(١) انظر: (الفتوى الحموية) ص ٥٤١.

(٢) أي: لا يجعلون لصفاته نهاية وغاية، بخلاف صفات البشر فإنها محدودة، فلو وصف فلان بالعلم والكرم لكان لتلك الصفة غاية ونهاية بل قد يكون غيره أعلم وأكرم.

(٣) انظر: (التمهيد) (٧/ ١٤٥).

وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أَنْ يُقَال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم؛ والثاني باطل[(١)]؛ لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده[(٢)].

وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه؛ وكلاهما باطل، وبطلان اللازم[(٣)] يدل على بطلان الملزوم[(٤)]، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: مَنْ جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة ومذهبهم باطل محرم من عدة أوجه:

---

(١) أي: أن يكون الحق فيما قاله الخلف، فهذا باطل.

(٢) فوجه بطلان كون الحق فيما قاله الخلف، أنه يلزم منه أمران: ١) أن يكون السلف تكلموا بالباطل تصريحا أو ظاهرا إلى أن جاء الخلف فبينوا الحق للناس. ٢) أن السلف لم يتكلموا بالحق.

(٣) وهو أن يكون السلف جاهلين أو عالمين كاتمين.

(٤) وهو أن يكون الحق في غير ما قاله السلف.

الأول: أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؟.

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يُحْكَمُ بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون باطلًا.

فإنْ قالَ المُشَبِّهُ: أنا لا أعقل مِنْ نزولِ اللهِ ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله؛ فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل:٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة:٢٢]، وكلامه - تعالى - كُلُّهُ حق يُصَدِّقُ بعضه بعضًا، ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه الذوات؟

فسيقول: بلى!

فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومَنْ فَرَّقَ بينهما فقد تناقض![1].

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟

فسيقول: بلى!

فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا؛ فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق؟!، مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم؛ بل

---

(١) وما أحسن ما قاله العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **القول في الصفات جميعها من باب واحد:**

أولا: أن يعلم طالب العلم أن جميع الصفات من باب واحد، إذ لا فرق بينها البتة؛ لأن الموصوف بها واحد وهو جل وعلا، لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة، فكما أنكم أثبتم له سمعا وبصرا لائقين بجلاله لا يشبهان شيئا من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن تجروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنزول والمجيء إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال التي أثنى الله بها على نفسه.

واعلموا أن رب السموات والأرض يستحيل عقلا أن يصف نفسه بما يلزمه محذور، ويلزمه محال، أو يؤدي إلى نقص، كل ذلك مستحيل عقلا؛ فإن الله لا يصف نفسه إلا بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، على حد قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]. **القول في الصفات كالقول في الذات:**

الثاني: أن تعلموا أن الصفات والذات من باب واحد، فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان لا إثبات كيفية مكيفة محددة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد. اهـ (منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات) ص ٣٧-٣٨.

التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق - كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات -.

القسم الثالث: مَنْ جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا، لا يليق بالله وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عامًا في الأسماء والصفات[(١)]، أم خاصًا فيهما[(٢)]، أو في أحدهما[(٣)]، فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عينوها بعقولهم ، واضطربوا في تعيينها اضطرابًا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلًا، وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن ظاهره، والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خاطبهم بأفصح لسان البشر؛

---

(١) وهذا كغلاة الجهمية الذين نفوا الأسماء والصفات.

(٢) أي: تعطيلا خاصا في الأسماء والصفات، كبعض المعتزلة الذين أنكروا الصفات، وأنكروا بعض الأسماء، فأثبتوا ثلاثة أسماء: حي، عليم، قدير. ونفوا ما سوى ذلك.

(٣) أي: تعطيلا خاصا في الصفات كعامة المعتزلة الذين أثبتوا الأسماء ونفوا جميع الصفات، وكالأشاعرة وغيرهم الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات إلا سبع صفات.

فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي؛ غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله عز وجل.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه، قول على الله بلا علم وهو محرم؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣]. ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦].

فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قَفَا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام[(١)].

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام[(٢)].

وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قول

---

(١) مثال ذلك: قول المبتدعة: ليس المراد بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه:٥] إثبات الاستواء لله تعالى، فنفي الاستواء قول على الله بغير علم، مع أن ظاهر الآية إثبات صفة الاستواء.

(٢) أي: أنهم -مثلا- يقولون: المراد بالاستواء في الآية: الاستيلاء. فتعيين هذا المعنى الذي لا يدل عليه ظاهر الكلام قول على الله بغير علم.

بلا علم[1]؛ فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟!

مثال ذلك: قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فإذا صرف الكلام عن ظاهره، وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين وإنما أراد كذا وكذا[2].

قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟! وما دليلك على ما أثبت؟! فإن أتى بدليل -وأَنَّى له ذلك- وإلا كان قائلًا على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها؛ فيكون باطلًا، لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل:

هل أنت أعلم بالله من نفسه؟

فسيقول: لا[3].

ثم يُقَالُ له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟

---

(١) وذلك مثل كلمة (القرء) فإنها تحتمل [الطهر] وتحتمل [الحيض]، فلو أن أحدا عيَّن أحد هذين المعنيين بلا قرينة لكان قائلا بلا علم.

(٢) قالوا: أراد باليدين النعمة أو القدرة.

(٣) لأنه إن قال: نعم. كفر بالله تعالى.

فسيقول: نعم[1].

ثم يقال له: هل تعلم كلامًا أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟

فسيقول: لا[2].

ثم يقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟

فسيقول: لا.

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة؛ فيقال له:

هل أنت أعلم بالله من رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟

فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الحق صدق وحق؟

فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصح كلامًا، وأبين من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟

فسيقول: لا.

---

(١) لأنه إن قال: لا. كفر بالله؛ لأنه مكذب له تعالى.

(٢) لأنه إن قال: نعم. كفر بالله؛ لأنه سيكون مكذبا لله تعالى.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله؟

فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك؛ فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟ وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك، وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟

وماذا يضيرك إذا أَثْبَتَّ لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه، أو سنة نبيه على الوجه اللائق به، فأخذتَ بما جاء في الكتاب والسنة إثباتًا ونفيًا؟

أليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص:٦٥].

أفليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها، وتعيين معنى آخر مخاطرة منك؟! فلعل المراد يكون - على تقدير جواز صرفها - غير ما صرفتها إليه.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم باطلة؛ وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

فمن هذه اللوازم:

أولًا: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه(١) مستلزم أو موهم لتشبيه الله تعالى بخلقه(٢)، وتشبيه الله تعالى بخلقه كفر؛ لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]. قال نعيم بن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: من شَبَّهَ الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا(٣).اهـ.

ومن المعلوم أَنَّ مِنْ أَبْطَلِ الباطلِ أَنْ يُجْعَلَ ظاهرُ كلامِ اللهِ تعالى وكلامِ رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ تشبيهًا وكفرًا أو موهمًا لذلك(٤).

---

(١) أي: ذلك الظاهر.

(٢) فمثلا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] اعتقد المعطلة أنهما يدان كأيدي المخلوقين، وهذا التشبيه إن قيل بظاهرة فهو كفر، فهربوا من التشبيه في حد زعمهم فنفوا وعطلوا صفة اليدين لله تعالى، والصواب أنهما يدان حقيقيتان تليقان بالله تعالى لا تماثل أيدي المخلوقين.

(٣) **صحيح**:
أخرجه اللالكائي في (شرح اعتقاد أهل السنة) (٩٣٦) والذهبي في (العلو) (٤٦٤) بإسناد صحيح. وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ كما في (مختصر العلو) (٢١٧).

(٤) وما أحسن ما قاله العلامة الشنقيطي رَحِمَهُٱللَّهُ: **التعطيل سببه اعتقاد التشبيه أولا**: فاسمعوا أيها الأخوان نصيحة مشفق، واعلموا أن كل هذا الشر إنما جاء من مسألة هي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه، فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال التي أثنى الله بها على نفسه، كنزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، وكاستوائه على عرشه، وكمجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من صفات الجلال والكمال، أوَّلُ ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة الخلق، فيكون قلبه متنجسا بأقذار التشبيه، لا يقدر الله حق قدره، ولا يعظم الله حق عظمته، حيث يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون أولًا نجس القلب متقذره بأقذار =

ثانيًا: أن كتاب الله تعالى الذي أنزله تِبْيَانًا لكل شيء، وهدى للناس، وشفاءً لما في الصدور، ونورًا مبينًا، وفرقانًا بين الحق والباطل لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكلًا إلى عقولهم، يثبتون لله ما يشاءون، وينكرون ما لا يريدون؛ وهذا ظاهر البطلان.

ثالثًا: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، كانوا قاصرين[(١)] أو مقصرين[(٢)] في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات[(٣)] أو يمتنع عليه[(٤)] أو يجوز[(٥)]؛ إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسموه تأويلًا.

وحينئذٍ؛ إما أن يكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم

= التشبيه، فيدعوه شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق جل وعلا عنه، بادعاء أنها تشبه صفات المخلوق، فيكون أولًا مشبها، وثانيا معطلا، فصار ابتداء أو انتهاء متهجما على رب العالمين بنفي صفاته عنه، بادعاء أن تلك الصفة لا تليق. اهـ انظر: (منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات) (ص ٣٥-٣٦).

(١) أي: عاجزين بسبب جهلهم عن معرفة الحق.

(٢) أي: لم يعجزوا عن معرفة الحق، بل علموا به ولكنهم قصروا في عدم البيان، فلم يبينوا الحق للناس.

(٣) وهي صفات الكمال المطلق الملازمة لذاته سبحانه.

(٤) وهي صفات النقص المحض المنفية عن الله تعالى.

(٥) وهي الصفات التي تكون لها سبب تكمل عند وجود سببه كالصفات الفعلية مثل: الضحك والغضب ونحوها.

للأمة، وكلا الأمرين باطل!![1]

رابعًا: أن كلام الله ورسوله ليس مرجعًا للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلاههم الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع؛ بل هو زبدة الرسالات، وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلًا، أو التحريف الذي يسمونه تأويلًا إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامسًا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله، فيقال في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] إنه لا يجيء؛ وفي قوله ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا**»[2] إنه لا ينزل؛ لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به[3] صحة نفيه[4]، ونفي ما أثبته

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله: من المحال أن تكون القرون الفاضلة غير عالمين بالحق. انظر: «الفتوى الحموية» ص١٨٢.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم برقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وهو قول أكثر المتأخرين من الأصوليين. والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يوجد مجاز لا في القرآن ولا في اللغة العربية، بل كل لفظ فهو حقيقة فيما استعمل فيه بقرينته. وهو قول أبي إسحاق الإسفرائيني. ونصره شيخ الإسلام وتلميذه الإمام ابن القيم وسماه طاغوتا، والعلامة الشنقيطي. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٧)، و«مختصر الصواعق» المجلد الثاني، و«منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز» للشنقيطي رحمه الله.

(٤) مثال ذلك عندهم: إذا قلت رأيت أسدا يخطب على المنبر. فهذا الكلام مجاز؛ لأن المراد أنك رأيت رجلا شجاعا، ولم تر الحيوان المفترس، فمن علامة المجاز أنه يصح نفيه فيقال لك: لم تر أسدا.

الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره؛ لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات[1]، أو تعدى إلى الأسماء أيضًا[2].

ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض؛ كالأشعرية والماتريدية: أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نَفْيُكُم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع:

فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ٢٥٣﴾ [البقرة:٢٥٣].

وأما العقل:

فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو

(١) كما فعل المعتزلة.

(٢) كما فعل غلاة الجهمية.

وصف دليل على الإرادة[1].

ونفوا الرحمة؛ لأنها تستلزم لِيْنَ الراحمِ وَرِقَّته للمرحوم، وهذا محال في حَقِّ الله تعالى.

وَأَوَّلُوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل[2] أو إرادة الفعل[3] ففسروا الرحيم بالمنعم أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعًا من أدلة الإرادة.

فقد وردت بالاسم مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة:٣]. والصفة مثل: ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الكهف:٥٨].

والفعل مثل: ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت:٢١].

---

(١) أي: أن تخصيص الشيء بما هو عليه دال على الإرادة. عندما يخلق الله من هذه النطفة ذكرا ومن النطفة الأخرى أنثى فهذا يدل على أنه أراد أن تكون هذه النطفة ذكرا وأراد أن تكون النطفة الأخرى أنثى. فتخصيص كل شيء وبوقته يدل على الإرادة. لأنه لولا الإرادة ما كان هذا ذكرا وهذه أنثى. فتخصيص المخلوق بما هو عليه دليل على الإرادة.

(٢) وهو الإنعام. وهذا تفسير للشيء بلازمه.

(٣) وهو إرادة الإنعام. وهذا تفسير للصفة بصفة أخرى، وهذه هي طريقة الأشاعرة؛ لأنهم يثبتون صفة الإرادة فيحرفون أكثر الصفات بالإرادة، بخلاف المعتزلة، فهم يفسرون الصفة بلازمها؛ لأنهم لا يثبتون صفة الإرادة، وأما أهل السنة فيثبتون الصفة ويثبتون لازمها.

ويمكن إثباتها بالعقل: فإنَّ النِّعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنِّقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرحمة لله - عز وجل -، ودلالتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس[(١)].

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرِّقَّة؛ فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها؛ فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة، والله تعالى مُنَزَّه عن ذلك[(٢)].

فَإِنْ أُجِيْبَ: بأن هذه إرادة المخلوق أمكن الجواب بمثله في الرحمة بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل سواء كانت تعطيلًا عامًا[(٣)] أو خاصًا[(٤)].

---

(١) فلو سألت عاميا: هل الله تعالى يريد؟ لقال: نعم الله يريد، ولكن ربما لا يستطيع أن يستدل على ذلك بالأدلية العقلية، بخلاف ما لو سألته عن صفة الرحمة، فقلت: هل الله يرحم؟ لقال: نعم؛ لأن الله تعالى ينزل علينا الغيث، وينبت النبات، ويجلب الأرزاق وو.... إلخ، وكل هذا من رحمة الله.

(٢) فالأشاعرة متناقضون؛ لأنهم فرقوا بين المتماثلات، والقاعدة تقول: [**القول في بعض الصفات كالقول في بعض**]. فلا فرق بين الصفات في إثباتها. انظر: (التدمرية) ص٣١.

(٣) كنفي الأسماء والصفات، أو نفي جميع الصفات.

(٤) كنفي بعض الصفات، أو نفي بعض الأسماء.

وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ طريقَ الأشاعرةِ والماتريديةِ في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تُدْفَعُ بالبدعةِ وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة؛ فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلًا عقليًا وَأَوَّلْتُم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًا، ونأوِّل دليله السمعي؟! فلنا عقول كما أن لكم عقولًا، فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة؟!، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة؟! وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إثباتًا لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهًا لا تعطيل فيه ولا تحريف ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٤٠].

تنبيه: عُلِمَ مما سبق؛ أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل.

أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيهَ فَمَثَّلَ أولًا، وعَطَّلَ ثانيًا، كما أنه بتعطيله مثله بالناقص[(١)].

وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصفة، حيث جعله دالًا على التمثيل مع أنه لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل.

الثاني: أَنَّهُ عَطَّلَ كُلَّ نَصٍّ يدل على نفي مماثلة الله لخلقه[(٢)].

الثالث: أنه عَطَّلَ الله تعالى عن كماله الواجب حيث مَثَّلَهُ بالمخلوق الناقص[(٣)].

(١) فالمعطلة مثلوه أولا بالمخلوقات، ثم عطلوه ثانيا عن جميع الصفات، ثم مثلوه ثالثا بالمعدومات، فعلى هذا: فالمعطل ممثل من وجهين: مثله بالمخلوقات، ثم مثله بالمعدومات. وقد قال بعض السلف: المعطل يعبد عدما، والممثل يعبد صنما، والمسلم يعبد إله الأرض والسماء.

(٢) كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤].

(٣) انظر: (تلخيص الحموية) ص٩٣.

الفصل الرابع

شبهات والجواب عنها

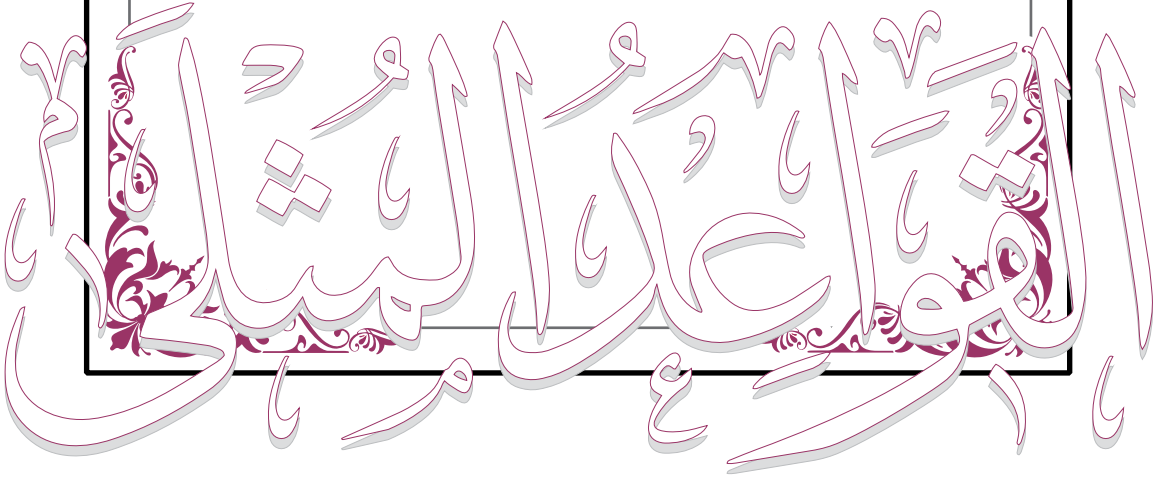

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهةً في نصوصٍ من الكتاب والسنة في الصفات، اِدَّعَى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها؛ ليُلْزِمَ أهل السنة بالموافقة على التأويل أو المداهنة فيه[(١)]، وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟

ونحن نجيب – بعون الله – عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل، ومفصل[(٢)].

أما المجمل؛ فيتلخص في شيئين:

أحدهما: أَنْ لا نُسَلِّمَ أَنَّ تفسيرَ السلفِ لها صرفٌ عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مُرَكَّبٌ من كلمات وجُمَل، يظهر معناها ويتعينُ بِضَمِّ بعضها إلى بعض[(٣)].

---

(١) أي: إما أن نوافقهم على تأويلاتهم الباطلة أو نداهنهم أي نسكت عنهم فلا نتكلم عليهم.

(٢) الجواب المجمل هو العام الذي يجاب به عن جميع الشبهات جملة واحدة. مأخوذ من قولهم: أجملت الحساب إذا جمعته وجعلته جملة واحدة. والجواب المفصل هو الخاص بكل شبهة يبيِّن أجزاءها.

(٣) مثال ذلك كلمة (عين) تستعمل في معان كثيرة، والذي يعيِّن المراد هو التركيب أوالسياق أو الإضافة، فإذا قال القائل: أنا عندي عين منقودة. كان المراد بها الذهب، لأنه منقود. وإذا قال: أنا عندي عين جارية. كان المراد بها الماء. وإذا قال: أنا عندي عين ترى البعيد. كان المراد بها العين الباصرة. فكلمة (عين) في كل هذه المواضع حقيقة لم يحصل لها تأويل يخالف معناها الحقيقي ويخالف ظاهرها، والذي عيَّن المعنى هنا هو السياق.

ثانيهما: أننا لو سَلَّمْنَا أن تفسيرهم صرف لها عن ظاهرها، فإن لهم في ذلك دليلًا من الكتاب والسنة، إما متصلًا وإما منفصلًا[1]، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[2].

وأما المُفَصَّل: فعلى كل نص أُدُّعِيَ أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية:

فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي[3] عن بعض الحنبلية أنه قال: إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**»، و«**قلوب العباد**

---

(١) **الدليل المتصل** هو: **الذي لا يستقل بنفسه بل يكون معه في نص واحد**. مثاله قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١] فإن ظاهر قوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أن الساعة والقيامة قد مضت؛ لأن ﴿أتى﴾ فعل ماض، لكن دل الدليل المتصل بالآية وهو قوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ على أن المراد: سيأتي أمر الله. وإنما عبر بالماضي لبيان تحقق وقوع الساعة. وأما **الدليل المنفصل** فهو: **الذي يستقل بنفسه بأن يكون في نص آخر**. مثاله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل:٩٨]، فالظاهر منها أنك بعد الفراغ من قراءة القرآن تستعيذ بالله تعالى من الشيطان، لكن دل الدليل المنفصل عن الآية وهو ما جاء في السنة النبوية أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يستعيذ بالله تعالى من الشيطان قبل قراءة القرآن، فدل هذا الدليل المنفصل على أن المراد بقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي: إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم.

(٢) أي: أن أهل البدع يحرفون النصوص الشرعية بأهوائهم وآرائهم وعقولهم الفاسدة، فيحرفون الصفات بحجة أن العقل لا يدل عليها، وليس معهم أدلة، ويسمون هذه الشبهات العقلية براهين وقطعيات ليلبسوا بذلك على الناس.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، ولد سنة (٤٥٠هـ) وتوفي سنة (٥٠٥هـ)، ومن =

بين أصبعين من أصابع الرحمن»، و«**إني أجد نَفَسَ الرحمن من قبل اليمن**». نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٩٨ / جـ ٥ من مجموع الفتاوى)، وقال: هذه الحكاية كذب على أحمد.

= آثاره: (إحياء علوم الدين)، وكان من أهل الكلام والفلسفة، ولهذا قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهؤلاء الثلاثة أعني: الجويني، والغزالي، والرازي. هم الذين وسعوا دائرة التأويل، وطولوا ذيوله.اهـ انظر: (إرشاد الفحول) (٢/ ٣٤)، و(سير أعلام النبلاء) (١٩/ ٣٢٢).

المثال الأول

«الحجر الأسود يمين الله في الأرض»[1].

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[2].

---

(١) ووجه شبهتهم: أنهم قالوا: إن ظاهر هذا الحديث أن الحجر الأسود نفسه يمين الله في الأرض. وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) **ضعيف:**

أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٢٦) والنصيبي في (فوائده) (٢٠٧) وابن عدي في (الكامل) (١/ ٢٣٦) وابن الجوزي في (العلل المتناهية) (٢/ ٥٧٥) وغيرهم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا أبو معشر المدائني عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا. وإسحاق بن بشر الكاهلي كذاب. وأبو معشر المدائني ضعيف.قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في (الضعيفة) برقم (٢٢٣): حديث نكر.

وله شاهد عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه ابن خزيمة (٢٧٣٧) والحاكم (١٦٨١) والطبراني في (الأوسط) (٥٦٣) من طريقين عن سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عبد الله بن المؤمل، قال: سمعت عطاء، يحدث، عن عبد الله بن عمرو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان يتكلم عمن استلمه بالنية، وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن المؤمل.

وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أبو يعلى ابن الفراء في (إبطال التأويلات) (١٧٧) فقال: حدثناه أبو القاسم، قال: نا القاضي عمر بن سنبك، نا أحمد بن القاسم بن نصر بن زياد، نا أبو سالم العلاء بن مسلمة الرواسي، نا أبو حفص العبدي، عن أبان، عن أنس، قال رسول الله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الحجر في الأرض يمين الله، جل اسمه، فمن مسح يده على الحجر، فقد بايع الله، عز وجل، أن لا يعصيه**». وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه العلاء بن مسلمة وضاع، وأبو حفص عمر بن حفص =

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا حديث لا يصح.

وقال ابن العربي: حديث باطل؛ فلا يلتفت إليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بإسناد لا يثبت اهـ.

وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه[1].

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والمشهور - يعني في هذا الأثر - إنما هو عن ابن عباس قال: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقَبَّلَهُ، فكأنما صافح الله وقَبَّلَ يمينه"[2]؛ ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال

= العبدي متروك، وأبان بن أبي عياش متروك.

(١) وهذه قاعدة لنا في أيِّ شبهة ترد علينا: أن نبدأ أولا بمناقشة صحة الدليل وثبوته، فإذا تبيَّن ضعف الدليل فنقول لهم: ثبت عرشك ثم انقش.

(٢) **صحيح موقوفا:**

أخرجه عبد الرزاق (٨٩١٩) من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو متروك، وأخرجه الأزرقي في ‹أخبار مكة› (١/ ٣٢٣) والفاكهي في ‹أخبار مكة› (٢١) من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف، وأخرجه الفاكهي في ‹أخبار مكة› (٢٠) ومحمد بن يحيى بن أبي عمر في ‹مسنده› كما في ‹إتحاف الخيرة› (٢/ ١٩٠) و‹المطالب العالية› (١٢٢٣) من طريق ابن جريج وهو ثقة وقد صرح بالتحديث، ثلاثتهم عن عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عباس قال: «الركن يمين الله في الأرض، يصافح بها عباده كما يصافح أحدكم أخاه». وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وله طريق أخرى عند الجندي في ‹فضائل مكة› (٣٦) والفاكهي في ‹أخبار مكة› (١٦-١٧) من طريق إبراهيم بن الحكم وحفص بن عمر العدني كلاهما، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، =

فيه، فإنه قال: "يمين الله في الأرض" ولم يطلق فيقول: يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم قال: "فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه" وهذا صريح في أَنَّ المُصَافِح لم يصافح يمين الله أصلًا، ولكن شُبِّه بمن يصافح الله[1]، فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم لكل عاقل[2].اهـ (ص ٣٩٨ / جـ٦) مجموع الفتاوى.

= أنه قال: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن لم يدرك بيعة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ثم استلم الحجر، فقد بايع الله تعالى ورسوله». وفيه: إبراهيم بن الحكم بن إبان وحفص بن عمر العدني كلاهما ضعيفان. وقد خالفهما مهدي بن أبي المهدي، فرواه عن الحكم بن أبان قال: حدثني أبي، عن عكرمة قال: «إن الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن لم يدرك بيعة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فمسح الحجر، فقد بايع الله ورسوله». فزاد في إسناده والد الحكم بن أبان، ولم ذكر ابن عباس أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٣٢٥). ومهدي بن أبي المهدي لم أقف له على ترجمة.

(١) والمشبه غير المشبه به، فلم يقل: "من استلمه وقبله فقد صافح الله وقبل يمينه"، وإنما قال: "فكأنما"، فعلم أن مستلم الحجر ليس مصافحًا لله، ولا مُقَبِّلًا ليمينه.

(٢) فحاصل جواب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرجع إلى أمرين: ١) أن الأثر قيد بقوله: "في الأرض"، ولم يطلق ذلك. ٢) أن المراد بالأثر مجرد التشبيه لبيان فضل الحجر الأسود؛ لأنه أتى بكاف التشبيه.

المثال الثاني

«قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»[1]

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء**»، ثم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك**»[2].

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة نثبتها له كما أثبتها له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[3]، ولا يلزم من كون قلوب

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال من وجهين: ١) أن ظاهر الحديث أن لله تعالى أصابع حقيقية، والأصابع عندهم جوارح، وهذا معنى فاسد؛ لأن الله ليست له جوارح كالمخلوق، فيجب عليكم تأويل هذا الحديث. ٢) أن ظاهر هذا الحديث أن قلوب بني آدم بين أصابع الرحمن، فيلزم منه المباشرة والمماسة لله تعالى، وأن تكون أصابع الله داخل أجوافنا. وهذا معنى فاسد فيجب عليكم تأويله.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٥٤).

(٣) **هذا هو الجواب عن الشبهة الأولى:** أن أهل السنة يثبتون لله تعالى أصابع حقيقية تليق بجلاله سبحانه وتعالى، لا تماثل أصابع المخلوقين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]. ولفظ [الجوارح] من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقا وباطلا، فنتوقف في إطلاق هذا اللفظ على الله لأنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة، ونستفصل في معناه فإن أردتم به نفي صفات الله التي توهمتم منها التجسيم، =

بني آدم بين أصبعين منها أن تكون مماسة لها حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مُسَخَّر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما، فقلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول[1].

= فهذا باطل؛ لأن صفاته تعالى تليق بجلاله. وإن أردتم به نفي الأعضاء والأجزاء ونحو ذلك من خصائص المخلوق عن الله تعالى، فهذا حق يجب نفيه عن الله. انظر: «تلبيس الجهمية» (١/ ٢٨١).

(١) **هذا هو الجواب عن الشبهة الثانية:** أنه إذا كانت البينية لا تستلزم المباشرة والمماسة فيما بين المخلوقات كالسحاب والبدر في المثالين السابقين، فكيف بالبينية فيما بين المخلوق والخالق الذي وسع كرسيه السموات والأرض وهو بكل شيء محيط. وقد دل السمع والعقل على أن الله تعالى بائن من خلقه، ولا يحل في شيء من خلقه، ولا يحل فيه شيء من خلقه، وأجمع السلف على ذلك. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما قوله: «**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن**» فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ولا مماس لها ولا أنها في جوفه ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه وإذا قيل: ﴿**وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ**﴾ [البقرة:١٦٤] لم يقتض أن يكون مماسا للسماء والأرض.اهـ انظر: «التدمرية» ص٧٣.

المثال الثالث

«إني أجد نَفَسَ الرحمن مِنْ قِبَلِ اليمن»(١)

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمن**»(٢).

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الحديث إثبات النفَس لله تعالى، وهي صفة من صفات المخلوقين لأنه أجوف، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) صحيح:

أخرجه أحمد (١٠٩٧٨) وابن أبي عاصم في ‹الآحاد والمثاني› (٢٢٧٦) والطبراني في ‹الأوسط› (٤٦٦١) من طرق عن حريز، عن شبيب أبي روح، أن أعرابيا أتى أبا هريرة، فقال: يا أبا هريرة، حدثنا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فذكر الحديث-. وهذا إسناد صحيح، وشبيب بن نعيم أبي روح الحمصي وثقه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال أبو داود: شيوخ حريز بن عثمان كلهم ثقات. وقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في ‹الثقات› ولم يذكره أحد بجرح، فالظاهر أنه على أقل الأحوال حسن الحديث، خلافا للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ضعف الحديث بسبب شبيب وحكم على هذه الزيادة: «**إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن**». بالنكارة؛ لأن الحديث في الصحيحين بدون هذه الزيادة كما في ‹الضعيفة› برقم (١٠٩٧) ثم تراجع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فصحح هذه الزيادة بشاهدها الآتي كما في ‹الصحيحة› برقم (٣٣٦٧).

وله شاهد عن سلمة بن نفيل السكوني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البزار (٣٧٠٢) والطبراني (٧/ ٥٢) والبيهقي في ‹الأسماء والصفات› (٩٦٨) والبخاري في ‹التاريخ الكبير› (٤/ ٧٠) من طريق عبد الله بن يوسف، ثنا عبد الله بن سالم الحمصي، حدثني إبراهيم بن سليمان الأفطس، قال: حدثني الوليد بن =

قال في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة.

قلت: وكذا قال في التقريب عن شبيب ثقة من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير.

وهذا الحديث على ظاهره، والنَفَسُ فيه اسم مصدر نَفَّسَ يُنَفِّسُ تَنْفِيسًا، مثل: فَرَّجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيجًا وفَرَجًا، هكذا قال أهل اللغة كما في النهاية والقاموس ومقاييس اللغة. قال في مقاييس اللغة: النَّفَسُ كل شيء يفرج به عن مكروب. فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نَفَّسَ الرحمنُ عَنِ المؤمنين الكربات".اهـ. (ص ٣٩٨ / جـ ٦ مجموع فتاوى شيخ الإسلام لابن قاسم.

= عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل وفيه: «**إني أجد نفس الرحمن من ها هنا**». وهذا إسناد صحيح، وقد صححه العلامة الألباني والوادعي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، كما في (الصحيح المسند) برقم (٤٥٠).

المثال الرابع

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩][(١)]

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء، وهو الذي رَجَّحَهُ ابن جرير، قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: "وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة:٢٩]. علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سموات"اهـ[(٢)]. وذكره البغوي في تفسيره: قول ابن عباس وأكثر مفسري

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الآية أن الله تعالى كان نازلا وتحت السماء، ثم علا وارتفع عليها؛ لأن هذا معنى الاستواء عند أهل السنة، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) وكان مما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] الذي هو بمعنى العلو والارتفاع، هربا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها، إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له: زعمت أن تأويل قوله ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾: أقبل أفكان مدبرا عن السماء فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير. قيل له: فكذلك فقل: علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال، ثم لن يقول في شيء من ذلك قولا إلا ألزم في الآخر مثله.اهـ انظر: (تفسير الطبري) (١/ ٤٣٠).

السلف[1]. وذلك تمسكًا بظاهر لفظ (اسْتَوَى). وتفويضًا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عز وجل[2].

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام؛ وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة (البقرة)، والبغوي في تفسير سورة (فصلت).

قال ابن كثير: "أي: قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضُمِّنَ معنى القصد والإقبال، لأنه عُدِّيَ بإلى".

وقال البغوي: "أي: عمد إلى خلق السماء"[3].

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاستواء المعدى بإلى في موضعين من كتابه: في البقرة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] **والثاني:** في سورة فصلت: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١] وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.اهـ انظر: (مختصر الصواعق) ص٣٧٢.

(٢) قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وعلى هذا الرأي (إلى) بمعنى (على)، أي: ثم استوى على السماء، وهذا فيه شيء من النظر؛ لأن الاستواء لا يقال إلا على العرش، فالاستواء خاص بالعرش، فهو علو خاص غير العلو المطلق، ولكن ممكن أن يجاب عنه فيقال: استوى على السماء، هذا علو مطلق، وقد بينت النصوص أن المراد به العرش. أي: علا عليهن وهو على العرش، ومن علا على العرش، فقد على السماوات؛ لأن العرش فوقها.اهـ انظر: (شرح القواعد المثلى) ص٢٦٥.

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الوجه من أضعف الوجوه، فإذا كان العرش مخلوقا قبل خلق السموات والأرض فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له؟ لو كان هذا يعرف في اللغة: أن استوى على كذا بمعنى أنه عمد إلى فعله وهذا لا يعرف قط في اللغة، لا حقيقة، ولا مجازا، لا في نظم، ولا في نثر. ولا هو قول أحد من مفسري السلف؛ بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك كما قدمناه عن بعضهم. وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام لما ظهر إنكار أفعال الرب التي تقوم به ويفعلها بقدرته ومشيئته واختياره؛ فحينئذ صار يفسر القرآن من يفسره بما ينافي ذلك كما يفسر =

وهذا القول ليس صرفًا للكلام عن ظاهره، وذلك لأن الفعل (اسْتَوَى) اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء[1]، فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به[2]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان:٦] حيث كان معناها: يُرْوَى بها عباد الله، لأن الفعل ﴿يَشْرَبُ﴾ اقترن بالباء، فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يضمن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام[3].

= سائر أهل البدع القرآن على ما يوافق أقاويلهم. وأما أن ينقل هذا التفسير عن أحد من السلف فلا بل أقوال السلف الثابتة عنهم متفقة في هذا الباب؛ لا يعرف لهم فيه قولان كما قد يختلفون أحيانا في بعض الآيات. وإن اختلفت عباراتهم فمقصودهم واحد وهو إثبات علو الله على العرش.اهـ انظر: (مجموع الفتاوى) (٥/ ٥٢٠-٥٢٢).

(١) وهو حرف (إلى).

(٢) فالاستواء يرد في اللغة العربية على أربعة وجوه: مطلق، ومقيد بإلى، ومقيد بعلى، ومقيد بالواو.

١- فإذا كان مطلقا فالمراد به الكمال، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]، أي: كمل.

٢- وإذا ورد مقرونا بـ (إلى) صار معناه: قصد وأقبل إلى الشيء في كمال، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١].

٣- وإذا كان مقيدا بـ (على) كان معناه العلو والارتفاع، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢].

٤- وإذا اقترن بالواو صار معناه المساواة كقولهم: استوى الماء والخشبة: أي ساوى الماء الخشبة. وقد ذكر هذه المعاني ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (النونية). وهذا القول الثاني اختاره العلامة السعدي وابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان مما قاله ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وعلى هذا القول لا اشكال في الآية، وأهو أقرب إلى الفهم وأبعد عن الاشتباه.اهـ

(٣) التضمين هو: إعطاء اللفظ معنى لفظ آخر. فيعطى حكمه من حيث التعدي واللزوم. ففي هذه الآية =

المثال الخامس والسادس

قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، **وقوله في سورة المجادلة:** ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧][(١)]

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حَقٌّ على حقيقته وظاهره، ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطًا بهم، أو حالًا في أمكنتهم؟

= عدي الفعل ﴿يَشْرَبُ﴾ بالباء، ومن المعلوم أن العين يشرب منها ولا يُشرب بها؛ لأنها ليست بآلة للشُّرْب، وإنما الذي يشرب به هو الإناء، فذهب أهل البصرة إلى أنه يُضمَّن الفعل ﴿يَشْرَبُ﴾ معنى يتلائم مع حرف الباء، والذي يتلائم معها (يُروَى) ومعلوم أنه لا ريَّ إلا بعد شرب، فيكون هذا الفعل ضمن معنى غايته وهو الري. وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وهو الصحيح، خلافا لأهل الكوفة الذين يقولون بتناوب الحروف مطلقا، فعندهم هنا [الباء] نابت مناب [من]. وفائدة التضمين: أن تؤدي كلمة واحدة مؤدَّى كلمتين. فهنا كلمة (يُروى) أفادت أنهم يشربون وأنهم يرتوون من تلك العين، وهذا المعنى لا يتأتى على القول بالتناوب.

انظر: (مقدمة أصول التفسير) لابن تيمية (ص٥٨)، و(حادي الأرواح) (ص١٨٤)، و(شرح القواعد المثلى) للمؤلف ص٢٦٨-٢٦٩.

(١) ووجه شبهتهم في هذين المثالين: أن ظاهر الآيتين أن الله تعالى مع عباده معية تقتضي الاختلاط بهم والحلول فيهم، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم: علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وتدبيرًا، وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله عز وجل وهو أعظم وأَجَلُّ مِنْ أَنْ يحيط به شيء من مخلوقاته! ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق مصاحبة، ثم تفسر في كل موضعٍ بحسبه.

وتفسير معية الله تعالى لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف، فما فسرها أحد منهم بذلك؛ بل كانوا مجمعين على إنكاره[1].

الثاني: أنه منافٍ لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف، وما كان منافيًا لما ثبت بدليل كان باطلًا بما ثبت به ذلك المنافي، وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلًا بالكتاب والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف.

---

(١) وممن نقل الإجماع الدارمي في «الرد على الجهمية» ص٤٠، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٠٧٦)، وابن كثير في «تفسيره» عند الآية.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه وتعالى[1].

ولا يمكن لمن عَرَفَ اللهَ تعالى وقَدَّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أَنْ يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطًا بهم أو حالًا في أمكنتهم، فضلًا عن أن تستلزم ذلك، ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب جل وعلا.

فإذا تَبين بطلان هذا القول تَعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن لله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم، علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وتدبيرًا وسلطانًا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنهما حَقٌّ، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقًا، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتوى الحموية) (ص ١٠٣ / جـ ٥ من مجموع الفتاوى لابن قاسم): "ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد:٤] دَلَّ ظاهر الخطاب على أَنَّ حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مُطَّلِعٌ عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، هذا معنى قول السلف: إنه

(١) ومن تلك اللوازم الباطلة: أن يكون الله مع العبد إذا دخل الأماكن النجسة كالحشوش ونحوها، وفي القمامات والنفايات وغيرها من أماكن القذر، وإذا اعتقد الإنسان هذا في الله تعالى فقد كفر.

معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] الآية.

ولما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] كان هذا أيضًا حقًا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا: معية الاطلاع والنصر والتأييد.

ثم قال: فلفظ المعية قد اسْتُعْمِلَ في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين[1] ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها.اهـ

---

(١) **التقدير الأول** أن تكون المعية من باب المشترك اللفظي الذي لا يتفق في أصل المعنى أبدا مع ما يختص بالمخلوق، مثل: كلمة (عين) فهي تقال لعين الماء الجارية، وتقال للذهب، وتقال للشمس، وتقال للعين الباصرة، فهذه أربعة أشياء تسمى عينا، فهل بينها معنى جامع مشترك أم أن كل واحد منها مستقل عن الآخر؟ الجواب: كل واحد مستقل عن الآخر، فالشمس لا ترتبط مع العين الجارية بمعنى من المعاني، ولا مع العين الباصرة بمعنى من المعاني، فالاشتراك هنا لفظي فقط لا معنوي، وعلى هذا التقدير: فكل من أضيف إلى الله مما له مسمى في المخلوق فهو من باب الاشتراك اللفظي، ولا يتفق في أصل المعنى أبدا. **وعلى التقدير الثاني** وهو أن تكون المعية من باب اللفظ المتواطئ، أي: متفقة في أصل المعنى مختلفة في حقيقته وكيفيته بحسب ما تضاف إليه، فتتميَّز دلالتها بحسب الإضافة، فالمعية بالنسبة للمخلوق والخالق متفقة في أصل المعنى وهو مطلق المصاحبة والمقارنة، لكن تختلف بحسب الإضافة، فالمعية المضافة إلى الله ليست كالمعية المضافة إلى المخلوق، وكما تقول: للمخلوق سمع، ولله سمع. وهذا القول الثاني هو الصحيح وهو =

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق أن الله تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة:٧].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد: فقد ذكرها الله تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه، متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد:٤].

فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه؛ لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في

= اختيار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنها من المتواطئ لكنها نوع خاص منه لا تتساوى أفراده، وعلى كلا التقديرين فليس مقتضى المعية اختلاط الرب بالمخلوق. انظر: (شرح القواعد المثلى) للمؤلف ص٢٨٠، و(مجموع الفتاوى) (٥/ ٣٣٠)، و(التدمرية) ص١٢٥، و(الفتوى الحموية) ص٥٢٤.

الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضًا لأولها الدالِّ على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك؛ علمنا أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، وَيُدَبِّرُ شئونهم، فيحيي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء ويذل من يشاء إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ‹العقيدة الواسطية› (ص ١٤٢ / جـ ٣ من مجموع الفتاوى لابن قاسم) في فصل الكلام على المعية قال: "وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف ولكن يصان عن الظنون الكاذبة".اهـ

وقال في ‹الفتوى الحموية› (ص ١٠٢، ١٠٣ / جـ ٥ من المجموع المذكور): "وَجِمَاعُ الأمرِ في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك يناقض بعضه بعضًا ألبتة مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله:

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فإن الله قِبَلَ وجهه**»(١)، ونحو ذلك فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد:٤].

فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا؛ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الأوعال(٢): «**والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه**»(٣). اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الأوعال: جمع وعل: وهو تيس الجبل وأراد بالأوعال: الأشراف والرؤوس شبههم بها لأنها تأوي إلى شعف الجبال.

(٣) **حديث الأوعال ضعيف:**

هذا اللفظ الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ليس هو لفظ حديث الأوعال، وإنما هو لفظ أثر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج حديث الأوعال أبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠) وابن ماجه (١٩٣) وغيرهم من طرق عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال: كنتُ في البطحاء في عصابةٍ فيهم رسول الله ﷺ، فمرَّتْ بهم سحابةٌ، فنَظَرَ إليها، فقال: «**ما تُسَمُّون هذه؟**» قالوا: السَّحابَ، قال: «**والمُزْنَ؟**» قالوا: والمُزْنَ، قال: «**والعَنَانَ؟**» قالوا: والعنانَ، قال: «**هل تَدرونَ ما بعدُ ما بين السّماء والأرض؟**» قالوا: لا ندري، قال: «**إن بُعدَ ما بينهما إما واحدٌ أو ثِنْتانِ أو ثلاثٌ وسبعونَ سنةً، ثم السماءُ فوقَها كذلك -حتّى عدَّ سبعَ سماواتٍ- ثم فوقَ السابعة بَحرٌ، بينَ أسفلِه وأعلاهُ مِثلُ ما بين سماءٍ إلى سماءٍ، ثم فَوقَ ذلكَ ثمانيةُ أوعالٍ، بين أظلافِهِم** =

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى بذاته على عرشه، وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى جَمَعَ بينهما لنفسه في كتابه المبين المُنَزَّهِ عن التناقض، وما جَمَعَ الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

= **ورُكبِهِم مثلُ ما بين سماءٍ إلى سماءٍ، ثم على ظُهورهم العرشُ، بين أسفلِه وأعلاهُ مثلُ ما بينَ سماءٍ إلى سماءٍ، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك»**. وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل:

١) عبد الله بن عميرة مجهول.

٢) الانقطاع بين عبد الله بن عميرة والأحنف بن قيس، فقد قال الإمام البخاري: ولا يعلم له سماع من الأحنف.

٣) الاضطرب، فقد رواه عبد الله بن عميرة كما تقدم، وتارة رواه عن العباس مباشرة بدون ذكر [الأحنف] كما عند أحمد (١٧٧٠)، وتارة رواه موقوفا كما عند الحاكم (٣٤٢٩). فهذه ثلاث علل في إسناد هذا الحديث إضافة إلى نكارة متنه؛ ففيه تشبيه الملائكة الكرام بالوعل وهو تيس الجبل، ولهذا فقد أنكر هذا الحديث جماعة من العلماء، منهم ابن العربي وقال: إن خبر الأوعال متلقف من الإسرائيليات. وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الضعيفة) برقم (١٢٤٧). وأما أثر ابن مسعود فهو حسن: أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (٨١) وابن خزيمة في (التوحيد) (١٧٨) وأبو الشيخ في (العظمة) (٢/ ٦٨٨) والطبراني (٨٩٨٧) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن عاصم ابن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي إلى الماء خمسمائة عام، والعرش على الماء، والله تعالى فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات إلا عاصم بن بهدلة فهو حسن الحديث، والأثر له حكم الرفع. **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا الحديث موقوف على ابن مسعود، لكنه من الأشياء التي لا مجال للرأي فيها، فيكون له حكم الرفع، لأن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات.اهـ (القول المفيد) (٢/ ٥٣٧).

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فَتَدَبَّرْهُ حتى يتبين لك، لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢]، فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وَكِلِ الأمرَ إلى مُنْزِلِهِ الذي يعلمه، واعلم أن القصور في علمك أو في فهمك، وأن القرآن لا تناقض فيه.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: "ما جمع الله بينهما".

وكذلك ابن القيم كما في (مختصر الصواعق) لابن الموصلي (ص ٤١٠ ط الإمام) في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل: إنه مجاز، قال: "وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على عرشه، وَقَرَنَ بين الأمرين كما قال تعالى - وذكر آية سورة الحديد - ثم قال: فأخبر أنه خلق السموات والأرض، وأنه استوى على عرشه، وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه؛ كما في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش [يرى]**[1] **ما أنتم عليه**» فَعُلُوُّهُ لا يُنَاقِضُ معيتَهُ، ومعيتُهُ لا تبطل علوه؛ بل كلاهما حق".اهـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: (ما زلنا نسير والقمر معنا)، ولا يعد ذلك تناقضًا، ولا يفهم منه أحد أن القمر نَزَلَ في الأرض، فإذا كان هذا ممكنًا في حق

(١) هكذا ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولفظ الحديث كما تقدم: [**يعلم**] ما أنتم عليه.

المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتوى الحموية) (ص ١٠٣ المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم) حيث قال: "وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة[١] من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دَلَّت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: (مازلنا نسير والقمر معنا، أو والنجم معنا)، ويقال: (هذا المتاع معي) لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة".اهـ

وصدق رحمه الله تعالى فإنَّ من كان عالمًا بك مطلعًا عليك، مهيمنًا عليك، يَسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك، فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة؛ لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعًا في حق الخالق الذي جمع لنفسه بينهما؛ لأن الله تعالى لا يماثله شي من مخلوقاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١].

(١) أي: المصاحبة في الزمان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في (العقيدة الواسطية) (ص ١٤٣ / جـ ٣ من مجموع الفتاوى) حيث قال: "وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عَلِيٌّ في دنوه، قريبٌ في عُلوه".اهـ

تتمة انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله تعالى لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه؛ وهؤلاء هم السلف، ومذهبهم هو الحق - كما سبق تقريره -[(١)].

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه؛ وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية

---

(١) فأهل السنة عندهم المعية نوعان:

١) **المعية العامة.** وهي صفة ذاتية، لأن الله لم يزل ولا يزال محيطا بالخلق علما وقدرة وسلطانا وغير ذلك من معاني ربوبيته.

٢) **المعية الخاصة.** وهي صفة فعلية، لأنها تابعة لمشيئة الله، وكل صفة مقرونة بسبب هي من الصفات الفعلية، ومن مقتضاها النصر التأييد والحفظ. وهي نوعان:

١- **مخصوصة بشخص.** كقوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه:٤٦] وقوله عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

٢- **ومخصوصة بوصف.** قوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال:٤٦] وأمثالها في القرآن كثيرة.

وغيرهم، ومذهبهم باطل مُنْكَر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره -كما سبق-

.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع ثبوت عُلُوِّهِ فوق عرشه؛ ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (ج٥/ ص ٢٢٩ من مجموع الفتاوى).

وقد زعم هؤلاء: أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو، وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول؛ لأنه باطل[1]، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلًا.

تنبيه اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم؛ بل المعية تقتضي أيضًا إحاطته بهم سمعًا وبصرًا وقدرة وتدبيرًا ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

تنبيه آخر: أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع.

أما الكتاب: فقد تنوعت دلالته على ذلك[1]:

---

(١) فهو يقتضي أحد أمرين:

١) أن الله تعالى متجزِّئ، فجزء منه في هذا المكان، وجزء منه في المكان الآخر.

٢) أن الله تعالى متعدد، فالرب في هذا المكان، وهو أيضا في المكان الآخر، والقول بتجزُّء الرب أو تعدده سبحانه وتعالى باطل. انظر: (شرح القواعد المثلى) للمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ص٢٩٤.

- فتارة بلفظ العلو، والفوقية، والاستواء على العرش، وكونه في السماء؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة:٢٥٥] ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه:٥] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦].

- وتارة بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه؛ كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤] ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥].

- وتارة بلفظ نزول الأشياء منه ونحو ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥].

وأما السنة: فقد دلت عليه بأنواعها القولية، والفعلية، والإقرارية، في أحاديث كثيرة تبلغ حد التواتر، وعلى وجوه متنوعة؛ كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في سجوده: «**سبحان ربي الأعلى**»(٢)، وقوله: «**إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي**»(٣)، وقوله: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في**

= (١) وهي أكثر من ألف دليل في الكتاب والسنة يدل على علو الله تعالى، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد وصف الله نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة حتى قال بعض كبار أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أن الله عال على الخلق وأنه فوق عباده.اهـ انظر: (مجموع الفتاوى) (٥/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٢) من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٢)، ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

السماء»[(١)]، وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: «**اللهم أغثنا**»[(٢)]، وأنه رفع يده إلى السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال: «**اللهم اشهد**»[(٣)]، وأنه قال للجارية: «**أين الله؟**» قالت: في السماء. فأقرها وقال لسيدها: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»[(٤)].

وأما العقل: فقد دل على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص. والعلو صفة كمال والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داع أو خائف فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة.

واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: «**سبحان ربي الأعلى**» أين تتجه قلوبهم حينذاك؟[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) وما أحسن ما قاله أبو جعفر الهمذاني حينما حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو ويقول: "كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان". =

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سمواته مستوٍ على عرشه؛ وكلامهم مشهور في ذلك نصًا وظاهرًا.

قال الأوزاعي: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات"(١).

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم(٢)، ومُحَالٌ أَنْ يقع في مثل ذلك خلاف، وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يخالفها إلا مكابر طُمِسَ على قلبه واجتالته الشياطين عن فطرته؛ نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

= فقال الشيخ أبو جعفر: "يا أستاذ دعنا من ذكر العرش -يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف تدفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟" قال: فلطم أبو المعالي على رأسه، وقال: "حيرني الهمداني، حيرني الهمداني". وإسناد القصة صحيح. انظر: (مجموع الفتاوى) (٤/ ٦١)، و(العلو) برقم (٥٨٢).

(١) ضعيف:

أخرجه البيهقي (الأسماء والصفات) (٨٦٥) والذهبي في (العلو) (٣٦٦) من طريق أبي عبد الله الحاكم أخبرني محمد بن علي الجوهري ببغداد قال حدثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي قال حدثنا محمد بن كثير المصيصي قال سمعت الأوزاعي فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن كثير المصيصي. وقد صححه شيخ الإسلام (الحموية) ص ٢٩٦، وابن القيم في (مختصر الصواعق) ص٤٣٦.

(٢) وممن نقل الإجماع الدارمي في (الرد على الجهمية) ص٤٠، والآجري في (الشريعة) (٣/ ١٠٧٦)، والصابوني في (عقيدة السلف) ص١٧٥، وابن خزيمة في (صحيحه) (١/ ٢٦٥).

فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلًا وأحق الأشياء وأثبتها واقعًا.

تنبيهٌ ثالث اعلم أيها القارئ الكريم، أنه صدر مني كتابة لبعض الطلبة تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه ذكرت فيها: أن عقيدتنا أن لله تعالى معية حقيقة ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا، وسلطانًا وتدبيرًا، وأنه سبحانه مُنَزَّهٌ أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالًا في أمكنتهم؛ بل هو العلي بذاته وصفاته، وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستوٍ على عرشه كما يليق بجلاله، وأن ذلك لا ينافي معيته؛ لأنه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١].

وأردت بقولي: **(ذاتية)** توكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى[1].

---

(١) ذكر العلامة الألباني وابن عثيمين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أنه لم يتكلم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ -فيما أعلم- بلفظ (الذات) في الاستواء والنزول، أي: لم يقولوا استوى على العرش بذاته، أو ينزل إلى السماء الدنيا بذاته؛ لأن ذلك مفهوم من اللفظ، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جميع ما أخبر الله به عن نفسه إنما هو خبر عن ذاته لا يجوز أن يخص من ذلك إخبار واحد ألبتة. هذا حقيقة الكلام، ولا ينصرف إلى غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة تزيل اللبس وتعين المراد، فلا حاجة بنا أن نقول: استوى على عرشه بذاته، وينزل إلى السماء بذاته، كما لا يحتاج أن نقول خلق بذاته وقدر بذاته وسمع وتكلم بذاته، وإنما قال أئمة السنة ذلك إبطالا لقول المعطلة.اهـ فهذا هو الأصل فيما يضاف إلى الله تعالى، لكن لما حدث تحريف معنى الاستواء والنزول من أهل البدع، احتاجوا إلى توكيد الحقيقة بذكر (الذات)، وكذلك لما حدث القول بالحلول وكان شبهة القائلين به بعض آيات المعية بيَّن السلف بطلان تلبيسهم وأنه =

وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى: إنه سبحانه مُنَزَّهٌ أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالًا في أمكنتهم، وأنه العلي بذاته وصفاته، وأن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وقلت فيها أيضًا ما نصه بالحرف الواحد: "ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده، وكاذب إِنْ نَسَبَهُ إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها".اهـ

ولا يمكن لعاقل عَرَفَ الله وقدَّره حق قدْرِه أن يقول: إن الله مع خلقه في الأرض، وما زلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره؛ وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالًا نشر في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض، نُشِرَ يومَ الاثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعمائة وألف برقم (٩١١) قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول

= لا يراد بها أنه معهم بذاته مختلطا بهم كما فهم أولئك الحلولية، بل المراد بها بيان إحاطته بالخلق علما، وذكروا العلم؛ لأنه أهم الصفات متعلقا ولأنها جاءت في سياقه. انظر: ‹مختصر الصواعق› ص٤٤٥، و مقدمة ‹مختصر العلو› للعلامة الألباني ص١٧، و‹مجموع فتاوى العثيمين› (١/ ١٤٤).

والاختلاط بالخلق فضلًا عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة (ذاتية)، وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أن كل كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائنًا من كان وبأي لفظ كانت.

وكل كلام يوهم ولو عند بعض الناس ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه؛ لئلا يظن بالله تعالى ظن السوء، لكن ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله عز وجل.

المثال السابع والثامن

قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق:١٦]، **وقوله:** ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥] **حيث فُسِّرَ القُرْبُ فيهما بقرب الملائكة**[(١)]

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفًا للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أما الآية الأولى: فإنَّ القرب مقيد فيها بما يدل على ذلك[(٢)]، حيث قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق:١٦-١٨] ففي قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دليل على أن المراد به قرب الملكين المتلقيين[(٣)].

وأما الآية الثانية: فإن القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام:٦١][(٤)] ثم إن في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة:٨٥] دليلًا بينًا على أنهم الملائكة، إذ يدل على أن هذا القريب في نفس

---

(١) ووجه شبهتهم في هذين المثالين: أن ظاهر الآيتين قرب الرب تعالى من عباده، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله بقرب الملائكة.

(٢) أي: بما يدل على قرب الملائكة.

(٣) لأن القرب قيِّد في الآية بالظرف ﴿إِذْ﴾، أي: نحن أقرب إليه وقت تلقي الملكين.

(٤) والمراد بالرسل هنا: الملائكة فهم الذين يحضرون الوفاة.

المكان ولكن لا نبصره، وهذا يُعَيِّنُ أن يكون المراد قرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حق الله تعالى[(١)].

بقي أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه؟ وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟[(٢)]

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب الملائكة إليه؛ لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله[(٣)].

وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة:١٨] فإن المراد به: قراءة جبريل القرآن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه؛ لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى.

---

(١) أي: يستحيل أن يكون الله بذاته عند الميت. والحاصل أن المراد بالقرب في الآيتين هو قرب الملائكة وهذا اختيار ابن جرير وابن كثير وشيخ الإسلام وابن القيم وابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ومن أهل التفسير من فسَّر القرب في الآيتين بقرب علم الله وقدرته وإحاطته، واختار هذا ابن عطية والقرطبي رَحِمَهُمَا اللَّهُ، والصحيح هو القول الأول، ولم يفسر أحد من العلماء القرب في الآية بالقرب الذاتي.

(٢) هذان سؤالان يردان على من فسر القرب في الآية بقرب الملائكة: س١: لماذا أضاف الله القرب إليه؟ س٢: هل ورد مثل هذا التعبير في القرآن؟

(٣) **هذا جواب السؤال الأول:** أن إضافة الشيء إلى من يدبِّر الأمور بإذنه وأمره سائغ في اللغة العربية؛ فإن الملك يأمر جنوده بالغزو فإذا تم الانتصار يقول: انتصرنا وهزمنا العدو وهو لم يخرج من قصره، وكذلك يقول: عمرنا المساجد لتعليم القرآن الكريم، والملك لم يباشر ذلك.

وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود:٧٤]. وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى[١].

(١) **هذا جواب السؤال الثاني:** أن الله تعالى أضاف بعض الأشياء إليه والمراد بذلك الملائكة، وعلى هذا فاحتجاج أهل البدع علينا بأننا أوَّلنا الآيتين، احتجاج باطل؛ لأنه ليس فيما ذكره أهل السنة إخراج للآية عن ظاهرها وتأويلها بما يخالف معناها، ودعوى أهل البدع أن ظاهر الآيتين قرب الله بذاته ونفسه دعوى باطلة لا يساعد عليها اللفظ. انظر: (شرح القواعد المثلى) للمؤلف ص٣١٠.

المثال التاسع والعاشر

قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]،

وقوله لموسى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩﴾ [طه:٣٩][1]

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟

هل يقال: إنَّ ظاهره وحقيقته أَنَّ السفينة تجري في عين الله؛ أو أن موسى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يربى فوق عين الله تعالى؟!!

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾ [يوسف:٢]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، ولا أحد يفهم من قول القائل: (فلان

(١) ووجه شبهتهم في هذين المثالين: أن ظاهر الآيتين عندهم أن السفينة تجري وسط عين الله، وأن موسى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يتربى داخل عين الله، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

يسير بعيني) أَنَّ المعنى: أنه يسير داخل عينه[١]، ولا من قول القائل: (فلان تخرج على عيني)، أَنَّ تخرجه كان وهو راكب على عينه[٢]، ولو اِدَّعَى مُدَّعٍ أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلًا عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله وَقَدَّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ أن يفهمه في حق الله تعالى؛ لأن الله تعالى مستو على عرشه، بائن[٣] من خلقه، لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حَالٌّ في شيء من مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية[٤] والمعنوية[٥] تَعَيَّنَ أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك

---

(١) وإنما أراد أنه يسير وكنت أحفظه وأرعاه وأنظر إليه؛ لأن الباء هنا للمصاحبة وليست للظرفية.

(٢) وإنما أراد أنني كنت أحفظه وأرعاه إلى أن تخرج.

(٣) أي: منفصل. ولفظة (بائن) وإن لم ترد في الكتاب والسنة ولم تكن معروفة في عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلا أنه لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ الأئمة الأعلام بلفظ (بائن) دون أن ينكره أحد منهم. انظر: (مختصر العلو) للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ص١٧.

(٤) وذلك أن الباء في الآية للمصاحبة وليست للظرفية.

(٥) وذلك أن من المعلوم أن نوحا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان في الأرض، وأنه صنع السفينة في الأرض، وجرت على الماء في الأرض كما قال الله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود:٣٨] ولا يمكن لأحد أن يدعي أن ظاهر اللفظ أن السفينة تجري في عين الله عز وجل؛ لأن ذلك ممتنع غاية الامتناع في حق الله تعالى، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره وعلم أنه مستو على عرشه بائن من خلقه ليس حالا في شيء من مخلوقاته ولا شيء من مخلوقاته حالا فيه أن يفهم من هذا اللفظ هذا المعنى الفاسد.

تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها. وهذا معنى قول بعض السلف بمرأى مني، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه كما هو معلوم من دلالة اللفظ حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام[1].

(١) فأهل السنة يثبتون صفة العين ويثبتون لازمها وهي الرؤية، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، بخلاف أهل التعطيل الذين يثبتون لازم المعنى وينفون الصفة، فيثبون الثواب وينفون صفة الرضا.

المثال الحادي عشر

قوله تعالى في الحديث القدسي: «وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»[1]

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه البخاري في باب التواضع الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق[2].

وقد أخذ السلف أهل السنة والجماعة بظاهر الحديث وأجروه على حقيقته.

ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟

هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سَمْعَ الولي وبصره ويده ورجله؟

أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدد الولي في سمعهِ وبصرهِ ويدهِ ورجلِهِ بحيث يكون إدراكه وعمله لله، وبالله، وفي الله؟

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام؛ بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الحديث القدسي أن الله يكون سمع الإنسان وبصره ويده ورجله! وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوجه الأول: أن الله تعالى قال: «**وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه**»، وقال: «**ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**». فأثبت عبدًا ومعبودًا، ومتقربًا ومتقربًا إليه، ومحبًا ومحبوبًا، وسائلًا ومسئولًا، ومعطيًا ومعطى، ومستعيذًا ومستعاذًا به، ومعيذًا ومعاذًا؛ فسياق الحديث يدل على اثنين متباينين كل واحد منهما غير الآخر، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفًا في الآخر أو جزءًا من أجزائه.

الوجه الثاني: أن سمع الولي وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء[1] في مخلوق حادث بعد أن لم يكن، ولا يمكن لأي عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعًا وبصرًا ويدًا ورجلًا لمخلوق؛ بل إن هذا المعنى تشمئز منه النفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير، فكيف يسوغ أن يقال: إنه ظاهر الحديث القدسي؟! وأنه قد صرف عن هذا الظاهر، سبحانك اللهم وبحمدك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه = تعينَ القول الثاني، وهو أن الله تعالى يسدد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله؛ بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره، وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصًا[2] ، وبالله تعالى استعانةً[1] ، وفي الله

(١) فالأوصاف كالسمع والبصر، والأجزاء كاليد والرجل.

(٢) هذا هو المراد من قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما سبق (يكون إدراكه وعمله لله) أي: إخلاصا.

تعالى شرعًا واتباعًا[٢] ، فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة، وهذا غاية التوفيق؛ وهذا ما فسره به السلف، وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ موافق لحقيقته متعين بسياقه، وليس فيه تأويل ولا صرف للكلام عن ظاهره؛ ولله الحمد والمنة.

= (١) أي المراد من قوله (بالله) أي يستعين بالله.

(٢) أي أن المراد من قوله (وفي الله) أي متابعة الشرع.

المثال الثاني عشر

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «من تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا، ومن تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»[(١)]

وهذا الحديث صحيح، رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)]، ورَوى نحوه من حديث أبي هريرة أيضًا، وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب التوحيد الباب الخامس عشر[(٣)].

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية[(٤)] بالله تعالى، وأنه سبحانه فَعَّالٌ لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر:٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]،

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الحديث القدسي يدل على أن الله تعالى يقرب ويهرول إلى عباده، ويلزم من ذلك قطع مسافة ونحو ذلك من لوازم المخلوق، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الصفات الاختيارية هي الصفات الفعلية كالضحك والرضا والمحبة والغضب.

وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥]، وقوله ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**»(١)، وقوله ﷺ: «**ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه**»(٢) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى.

فقوله في هذا الحديث: «**تقربت منه**» «**وأتيته هرولة**» من هذا الباب(٣).

والسلف أهل السنة والجماعة يجرون هذه النصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله عز وجل من غير تكييف ولا تمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص ٤٦٦ / جـ ٥ من مجموع الفتاوى): "وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده، فهذا يثبته مَنْ يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواءه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر".اهـ

فأي مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم برقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي: يجب علينا أن نصف الله تعالى بالقرب والهرولة كما يليق بجلاله سبحانه وعظمته ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، فهذه من الصفات الفعلية الاختيارية التي يفعلها سبحانه وتعالى باختياره متى شاء، ولا يلزم من ذلك قطع المسافة أو شيء من لوازم المخلوق.

وأي مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ولا تمثيل؟

وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعالًا لما يريد على الوجه الذي يليق به؟

وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: «**أتيته هرولة**» يراد به: سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه المتوجه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل.

وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال في الحديث: «**ومن أتاني يمشي**» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله عز وجل الطالب للوصول إليه لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط؛ بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ومشاعر الحج والجهاد في سبيل الله ونحوها، وتارة بالركوع والسجود ونحوهما، وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[1]، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه كما قال الله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ**﴾ [آل عمران:١٩١]، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب**»[2].

قال: فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله، وَأَنَّ مَنْ صَدَقَ في الإقبال على ربه وإن كان بطيئًا جازاه الله تعالى بأكمل

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١١١٧).

من عمله وأفضل، وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه[(١)].

وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية[(٢)]، لم يكن تفسيره به خروجًا به عن ظاهره ولا تأويلًا كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون حجة لهم على أهل السنة؛ ولله الحمد.

وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر[(٣)]؛ لكنَّ القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف[(٤)].

ويُجاب عما جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي: بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر فيكون المعنى:

---

(١) فيكون معنى الحديث على هذا القول أنه من باب ضرب المثل وليس على الحقيقة؛ بل المراد بالاتيان: الاتيان المعنوي، قالوا: وحمل الحديث على أنه من باب ضرب المثل أولى؛ لأنه يشمل بدلالة المطابقة جميع العبادات، بخلاف القول الأول فإنه يختص بالعبادات ذات السعي والمشي فقط، وإبقاء الحديث على عمومه المعنوي في جميع العبادات أولى من كوننا نخصه في بعض العبادات. انظر: (شرح صحيح البخاري) للعثيمين.

(٢) وهي ما ورد في الأدلة الشرعية السابقة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي.

(٣) ولكنه قول مرجوح؛ لأنه يفتح لأهل البدع باب تحريف الصفات، وقد انتقد هذا القول الشيخ أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر (استيعاب المقاصد وإتمام المقاصد في شرح كتاب القواعد) للجامي ص٤٩٠.

(٤) لأن القاعدة عند أهل السنة: أن الظاهر إذا كان غير مستحيل بالنسبة إلى الله وجب حمله على الظاهر، وليس بمستحيل أن يقرب الله أو يأتي هرولة. انظر: (شرح القواعد المثلى) للمؤلف ص٣٣٠.

مَنْ أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو من ماهيتها كالطواف والسعي؛ والله تعالى أعلم.

المثال الثالث عشر

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١][(١)]

والجواب: أن يقال: ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يقال إنها صرفت عنه؟

هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده؟

أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروفٌ في اللغةِ العربيةِ التي نَزَلَ بها القرآن الكريم.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل به القرآن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وقوله: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم:٤١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٢]، فإن المراد: ما كسبه الإنسان نفسه وما قَدَّمَهُ وإنْ عَمِلَهُ بغير

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الآية أن الله تعالى خلق الأنعام بيده الكريمة كما خلق آدم بيده، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

يَدِهِ[1]، بخلاف ما إذا قال: عَمِلْتُهُ بيدي؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٩]، فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد[2].

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية: (خلقنا لهم بأيدينا أنعامًا)[3]؛ كما قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛ لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني؛ وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها[4] ولم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف

---

(١) أي: ما عمله الإنسان بجميع جوارحه، سواء عمله بلسانه أو برجله أو بأذنه أو بفرجه، وإنما ذكرت اليد؛ لأن العمل أكثر ما يكون باليد، فهي التي يباشر بها الإنسان الكتابة والضرب والقتل ونحو ذلك.

(٢) فمدار الأمر على حرف الباء فإن عدي الفعل بالباء دل على مباشرة اليد، وإن لم يعد بالباء لم يدل على المباشرة.

(٣) أي يضيف الله الفعل (خلق) لنفسه، ثم يُعدِّي الفعل بالباء.

(٤) أي: بقوله سبحانه وتعالى: ﴿كُن﴾ فكانت، فالمخلوقات خلقها الله تعالى بقدرته وأمره الكوني، وخلق أربعة أشياء بيده، كما صح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، وآدم، والقلم، وجنة عدن، ثم قال لسائر خلقه: كن فكان. رواه الحاكم (٣٢٤٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٣) واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (٧٣٠) بإسناد صحيح، وقد روي مرفوعا ولا يصح، والموقوف له حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبيل الرأي.

ما إذا أضيف إلى النفس وَعُدِّيَ بالباء إلى اليد، فتنبه للفرق؛ فإن التنبه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم، وبه يزول كثيرٌ من الإشكالات[1].

(١) وقد تكلَّم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه المسألة في كتابه (التدمرية) ص ٧٣، وكان مما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومما يشبه هذا [القول] أن يجعل اللفظ نظيرا لما ليس مثله كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١] فهذا ليس مثل هذا لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠] وهناك أضاف الفعل إليه فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾.اهـ

المثال الرابع عشر

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾

[الفتح:١٠][(١)]

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]، وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يبايعون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نفسه كما في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨].

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠] أنهم يبايعون الله نفسه[(٢)]، ولا أَنْ يَدَّعِيَ أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لمنافاته لأول الآية[(٣)] والواقع[(١)]، واستحالته في حق الله تعالى[(٢)].

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الآية أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بايعوا الله تعالى مباشَرة، وأن أيديهم مباشِرةٌ ليده سبحانه، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) أي: أنهم يبايعون الله مباشرة بدون واسطة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فتكون أيدي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مباشرة ليد الله تعالى؛ هذا لا يمكن أن يفهمه أحد له عقل سليم؛ لثلاثة أمور سيذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾ [الفتح:١٠] فأثبت أن البيعة كانت لرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ =

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مبايعةً له؛ لأنه رسوله وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل مَنْ أرسله مبايعةٌ لمن أرسله؛ لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠](٣).

وفي إضافة مبايعتهم الرسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى اللهِ تعالى مِنْ تشريفِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وتأييده وتوكيد هذه المبايعة وعظمها ورفع شأن المبايعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد.

= مباشرة.

(١) فالواقع أن المبايعة وقعت لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٢) لأنه يلزم أحد أمرين: ١) أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ارتفعوا إلى الله كما ارتفع عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. ٢) أن الله تعالى نزل إليهم إلى الأرض. وكلا الأمرين مستحيل؛ لأن هذا ينافي علو الله وهو وصف ذاتي لله وهو سبحانه لا يحل في شيء من مخلوقاته ولا يحل في الأرض فهذا عقيدة الحلولية، وأما أهل السنة فيقولون: إن الله بائن من خلقه. انظر: (شرح القواعد المثلى) للمؤلف ص٣٣٦.

(٣) قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: يد الله فوق أيديهم عند البيعة، لأنهم كانوا يبايعون الله ببيعتهم نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ثم ذكر سبحانه بيعتهم لرسوله، وأكدها بكونها لله سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، من بايع الرسول فقد بايع الله، وأن يده تعالى كانت فوق أيديهم إذ كانت يد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كذلك وهو رسوله ونبيه، فالعقد معه عقد مع مرسله، وبيعته بيعته؛ فمن بايعه فكأنما بايع الله، ويد الله فوق يده.اهـ انظر: (تفسير الطبري) (٢٢/ ٢١٠)، و(زاد المعاد) (٣/ ٢٧٧).

الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح:١٠] وهذه أيضًا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين؛ لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم. وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مبايعة لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشِرَة لأيديهم، ألا ترى أنه يُقَال: (السماء فوقنا) مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا؟! فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مع مباينته تعالى لخلقه وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح:١٠] يد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم، ويد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم؛ بل كان يبسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم[1].

(١) انظر: (مجموع الفتاوى) (٢/ ٣٣٤).

المثال الخامس عشر
قوله تعالى في الحديث القدسي: «يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني ...» الحديث[1]

وهذا الحديث رواه مسلم في (باب فضل عيادة المريض) من (كتاب البر والصلة والآداب) (رقم ٤٣ / ص ١٩٩٠ ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي)، رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أَمَا علمتَ أنك لو عُدته لوجدتني عنده؟! يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب! وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟! يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب! كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟! قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي**»[2].

---

(١) ووجه شبهتهم في هذا المثال: أن ظاهر الحديث أن الله تعالى يمرض ويجوع ويعطش، وهذا معنى فاسد وليس بمراد، فيجب عليكم تأويله.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٩).

والجواب: أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فَسَّرَهُ به المتكلم به، فقوله تعالى في الحديث القدسي: «**مرضت**» «**واستطعمتك**» «**واستسقيتك**» بَيَّنَهُ الله تعالى بنفسه حيث قال: «**أما علمت أن عبدي فلانًا مرض**» «**وأنه استطعمك عبدي فلان**» «**واستسقاك عبدي فلان**» وهذا صريح في أن المراد به: مَرَضُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله[1]، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه = لم يكن في ذلك صرفٌ للكلام عن ظاهره؛ لأن ذلك تفسير المتكلم به فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولًا للترغيب والحث؛ كقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٤٥][2].

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا صريح في (أن) الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يجع ولكن مرض عبده وجاع عبده فجعل جوعه ومرضه مرضه مفسرا ذلك بأنك (لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده) فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.اهـ انظر: ‹التدمرية› ص٧٣.

(٢) وقوله: «**أَمَا علمتَ أنك لو عُدته لوجدتني عنده**» المراد بـ [العندية] أي: المعية، فالعندية والمعية شيء واحد، فمعنى الحديث: لوجدتني مع المريض معية خاصة تقتضي حفظه ولطفه به، وليس في الحديث ما يدل على الحلول، فإن معية الله تعالى لخلقه لا تنافي علوه واستواءه على عرشه، وإنما خص المريض بذلك كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إيذانا بقربه من المريض، وأنه عنده، لذله وخضوعه، وانكسار قلبه، وافتقاره إلى ربه، فأوجب ذلك وجود الله عنده، هذا، وهو فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه، وهو عند عبده.اهـ انظر: ‹مدارج السالكين› (٣/ ٣٨٠).

وهناك بعض العلماء من فسَّر العندية في الحديث بالثواب والجزاء، أي: لوجدت ثوابي وجزائي على عيادة =

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل[1] الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما يحرفونها بِشُبَهٍ باطلةٍ هم فيها متناقضون مضطربون. إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها - كما يقولون - لبيَّنَه الله تعالى ورسوله، ولو كان ظاهرها ممتنعًا على الله - كما زعموا - لبينه الله ورسوله كما في هذا الحديث. ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعًا على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يُحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

وَلْنَكْتَفِ بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبراسًا لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة، وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد تقدم الكلام على هذا مستوفًى في قواعدِ نصوص الصفات؛ والحمد لله رب العالمين.

= المريض، وهذا صرف للحديث عن ظاهره، والواجب إثبات المعية لله تعالى على ما يليق بجلاله، مع كون الله تعالى يجازي ويثيب العائد للمريض.

(١) أي: على أهل التأويل.

الفصل الخامس

الخاتمة

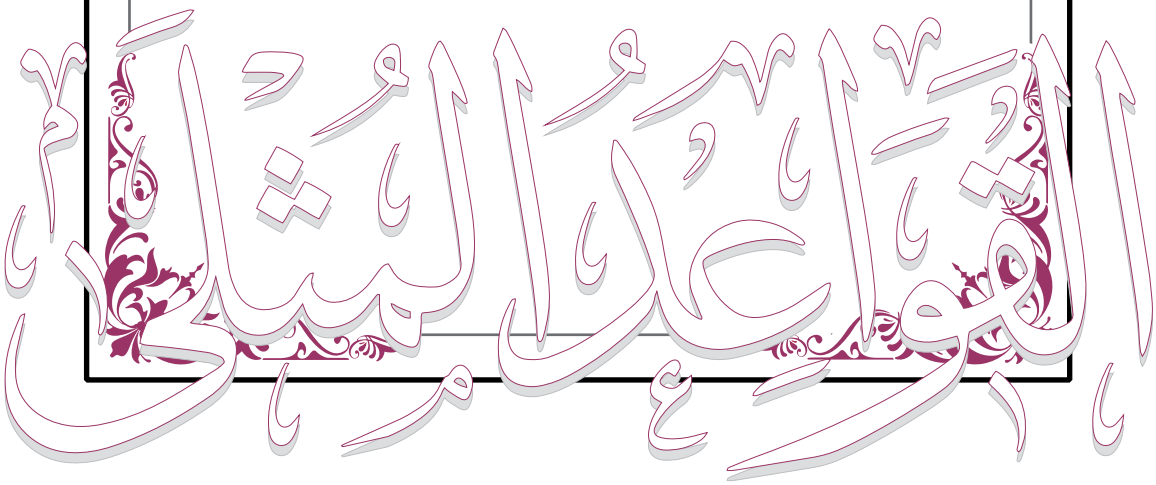

الخاتمة

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات، ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل؛ فكيف يكون مذهبهم باطلًا، وقد قيل: إنهم يمثلون اليوم خمسةً وتسعين بالمائة من المسلمين؟![1]

وكيف يكون باطلًا وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟[2]

وكيف يكون باطلًا وفيهم فلان وفلان[3] من العلماء المعروفين بالنصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم؟[4]

قلنا: الجواب عن السؤال الأول: إننا لا نُسَلِّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ؛ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر[5].

---

(١) هذا هو السؤال الأول.

(٢) هذا هو السؤال الثاني.

(٣) كالنووي والحافظ ابن حجر وغيرهما.

(٤) هذا هو السؤال الثالث.

(٥) بل ذم الله تعالى ذلك في كتابه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦].

ثم نقول: إن إجماع المسلمين قديمًا ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة - وهم الصحابة - الذين هم خير القرون، والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وإجراءُ النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ[1]، وإجماعُهُم حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ؛ لأنه مقتضى الكتاب والسنة، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يَدَّعُونَ لأنفسهم العصمةَ من الخطأ؛ بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم وَنَزَّلُوهَا منزلتها، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة:٢٤]، وقال عن إبراهيم: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾﴾ [النحل:١٢٠-١٢١].

---

(١) وهو قوله ﷺ: «**خير الناس قرني**»، أخرجه البخاري (٢٦٥٢-٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٣-٢٥٣٥) عن ابن مسعود وعمران بن حصين رضي الله عنهما.

ثم إنَّ هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداءَ الذي ينبغي أن يكونوا عليه؛ وذلك أَنَّ أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال: اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عامًا[1] يقرره ويناظر عليه، ثم رجع عنه وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسُّنَّةِ المحضةِ سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٧١ / من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوى لابن قاسم): "والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية؛ أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا ومن هؤلاء أصولًا عقليةً ظنوها صحيحة وهي فاسدة".اهـ

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث الذين إمامهم الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قرره في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) وهو

---

(١) بسبب تأثره بزوج أمه أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره، فعاش أبو الحسن في كنفه، وتلقى علومه عنه حتى صار نائبه وموضع ثقته.

(٢) وكان ابن كلاب يثبت سبع صفات فقط، وينفي بقية الصفات بحجة أن العقل لا يثبتها، ولما كان أبو الحسن الأشعري عالما مشهورا وقد عرف بردوده على المعتزلة، وأيضا لكونه من نسب أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ انتسب كثير ممن يعتقد عقيدة ابن كلاب إلى أبي الحسن الأشعري واشتهرت النسبة إلى أبي الحسن أكثر من ابن كلاب.

من آخر كتبه أو آخرها[1].

قال في مقدمته: "جاءنا -يعني: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بكتابٍ عزيزٍ؛ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خَلْفِهِ، تنزيل من حكيم حميد، جَمَعَ فيه عِلْمَ الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، وهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، مَنْ تَمَسَّكَ به نَجَا، ومن خالفه ضَلَّ وغوى وفي الجهل تَرَدَّى، وَحَثَّ اللهُ في كتابه على التمسك بسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]. إلى أن قال: فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما أمرهم بالعمل بكتابه، فنبذ كثير ممن غلبت شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ورفضوها وأنكروها وجحدوها افتراءً منهم على الله ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأنعام:١٤٠].

(١) ولا يمنع ذلك من وجود بعض رواسب معتزلية وكلابية، لاسيما مع طول المدة التي كان عليها على غير مذهب السلف الصالح، وهذا الذي ذكره العلامة ابن عثيمين هو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ وهو الصحيح كما صرح بذلك في كتابه: (الإبانة في أصول الديانة) وقرر هذه العقيدة في كتابه (مقالات الإسلاميين) و(رسالته إلى أهل الثغر)، ورد على المعتزلة والكلابية، وقد نازع بعضهم في رجوع أبي الحسن الأشعري إلى مذهب السلف.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصولًا من أصول المبتدعة، وأشار إلى بطلانها ثم قال: "فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نَضَّرَ الله وجهه ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل" ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في القدر، والشفاعة، وبعض السمعيات، وقرر ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.اهـ

والمتأخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي، عليم، قدير، والكلام له ... إرادة، وكذاك السمع، والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها[1].

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية (ص ٣٥٩ / من المجلد السادس من مجموع الفتاوى لابن قاسم) قال: "ومرادهم الأشعرية

(١) فالأشاعرة يثبتون سبع صفات فقط، لكن على خلاف طريقة أهل السنة في كيفية إثباتها وفي معانيها.

الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما مَنْ قَالَ منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يُظْهِر مقالةً تُنَاقِضُ ذلك؛ فهذا يعد من أهل السنة".

وقال قبل ذلك في (ص ٣١٠): "وأما الأشعرية فعكس هؤلاء، وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي وآية الدين، والتوراة والإنجيل واحد، وهذا معلوم الفساد بالضرورة".اهـ

وقال تلميذه ابن القيم في النونية (ص ٣١٢ من شرح الهراس ط الإمام):

واعلم بأن طريقهم عكس الـ ... طريق المستقيم لمن له عينان

إلى أن قال:

فاعجب لعميان البصائر أبصروا ... كون المقلد صاحب البرهان

ورأوه بالتقليد أولى من سواه ... بغير ما بَصَرٍ ولا برهان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا ... معناهما عجبًا لذي الحرمان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره (أضواء البيان) (ص ٣١٩ / جـ ٢) على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف: "اعلم أنه غَلِطَ في هذا خلقٌ لا يُحصى كثرةً من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد - مثلًا - في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث، وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعًا".

قال: "ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه

في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به جل وعلا، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذي قيل له: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] لم يبين حرفًا واحدًا من ذلك مع إجماع مَنْ يُعْتَدُّ به من العلماء على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد لا سِيَّمَا ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين ، حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفرٌ وضلال يجب صرف اللفظ عنه، وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة، سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال، ومن أعظم الافتراء على الله جل وعلا ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ وَصَفَ الله به نفسه، أو وَصَفَهُ به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم مَنْ في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث". قال: "وهل ينكر عاقل أَنَّ السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ لا والله، لا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله؛ لأنه كفر وتشبيه، إنما جَرَّ إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق،

فَأَدَّاهُ شُؤْمُ التشبيهِ إلى نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهًا أولًا، ومعطلًا ثانيًا، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان قلبه عارفًا بالله كما ينبغي، معظمًا لله كما ينبغي، طاهرًا من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وَصْف الله تعالى بالغٌ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعدًا للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم والسنة الصحيحة؛ مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]"اهـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأشعري أبو الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث، وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

ومذهب الإنسان ما قاله أخيرًا إذا صَرَّحَ بِحَصْرِ قولِهِ فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يُعْلَمُ مِنْ كلامِهِ في «الإبانة»، وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا؛ وهو التزام مذهبِ أهل الحديثِ والسنةِ؛ لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان بَشَرٌ يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل دَيِّنًا وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أَجَلُّ وَأَعْظَمُ وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى مَنْ فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أَنَّ لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قَدَمَ صِدْقٍ في الإسلام، والذَّبِّ عنه، والعنايةِ بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ

روايةً ودرايةً، والحرصِ على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطأوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم وَرَدِّهِ لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق، ولا ننكر - أيضًا - أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه وَخَفِيَ عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حُسْنُ قَصْدِ قَائِلِهِ؛ بل لابد أن يكون موافقًا لشريعة الله عز وجل فإن كان مخالفًا لها وَجَبَ رَدُّهُ على قائله كائنًا من كان؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»(١).

ثم إن كان قائله معروفًا بالنصيحةِ والصدقِ في طلبِ الحقِّ اِعْتُذِرَ عنه في هذه المخالفة، وإلا عُومِلَ بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) بلفظ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

(٢) فالحاصل أنه يجب رد الخطأ على قائله كائنا من كان، فلا يُصَوَّبُ الخطأُ لأجل أن قائله بمنزلة عالية من الدين والتقوى والعلم، فالميزان هو: الكتاب والسنة، فما وافقهما فهو الحق وما خالفهما فهو الباطل، والخطأ مردود على صاحبه، فلا يقال: إن هذا حق لأنه قول فلان، وهذا باطل لأنه قول فلان؛ إنما الحكم لله ورسوله ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، هذه هي المعاملة الصحيحة تجاه الخطأ، **وأما ذلك العالم ففيه التفصيل** الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: ١) إن كان قائله معروفًا بالنصيحةِ والصدقِ في طلبِ الحقِّ اِعْتُذِرَ عنه في هذه المخالفة وتبقى له منزلته المعروفة عند أهل السنة. ٢) إن كان غير معروفا بالنصيحة والصدق في طلب الحق، بل هو صاحب هوى وبدعة، وقد بُيِّن له الحق فأصرَّ على مخالفته، فهذا يُهتك ستره ويبيَّن حاله ويحذَّر منه.

حكم أهل التأويل

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تُفَسِّقُوْنهم؟

قلنا: الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا؛ بل هو إلى الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهو من الأحكام الشرعية التي مَرَدُّهَا إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يُكَفَّر ولا يُفَسَّق إلا من دَلَّ الكتاب والسنة على كفره أو فسقه(١).

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاءُ إسلامِهِ، وبقاءُ عدالتِهِ حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي(٢).

ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

---

(١) هذه هي **القاعدة الأولى** من قواعد التكفير والتفسيق: ثبوت أن هذا القول أو الفعل أو الترك كفر بمقتضى دلالة الكتاب أو السنة، فالتكفير أو التفسيق لا يكون لمجرد عداوة أو هوى أو مخالفة لمذهب، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

الكفر حق الله ثم رسوله ... بالنص يثبت لا بقول فلانِ

من كان ربُّ العالمين وعبدُه ... قد كفَّراه فذاك ذو الكفران

انظر: «الكافية الشافية» ص٨٥٩.

(٢) هذه هي **القاعدة الثانية** من قواعد التكفير والتفسيق: ثبوت قيام ذلك الكفر أو الفسق بالمكلف، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالمًا منه.

ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا كَفَّرَ الرجلُ أخاه فقد باء بها أحدهما**»، وفي رواية: «**إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه**»[1]، وفيه عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ومن دعا رجلًا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه**»[2].

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع.

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)، وأخرجه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤٥) ومسلم (٦١). ومعنى باء بها أي: بكلمة الكفر، وكذا معنى حار عليه أي: رجعت عليه، فإثم تكفير أخيه المسلم يعود إليه، لا أن حقيقة الكفر تعود إليه فيصير كافرا بمجرد رميه لأخيه بالكفر، فتنبه. انظر: (شرح مسلم).

ومن أهم الشروط: أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافرًا أو فاسقًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء:١١٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿١١٦﴾﴾ [التوبة:١١٥-١١٦].

ولهذا قال أهل العلم: لا يُكَفَّر جاحدُ الفرائض إذا كان حديثَ عهد بإسلام حتى يبين له[(١)].

ومن الموانع: أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه، ولذلك صور:

منها: أَنْ يُكْرَهَ على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنانًا به، فلا يكفر حينئذ؛ لقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ

---

(١) هذا هو **المانع الأول** من موانع التكفير وهو: **الجهل، ويشترط للتكفير أن يكون عالما بالحجة التي يكفر بخلافها، بخلاف الجاهل عن أصل الحكم**؛ لما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الآيات ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]، فيشترط في المرتكب للمكفر أن يعلم أن هذا الأمر منهي عنه في الشريعة الإسلامية، ولو كان جاهلا بما يترتب عليه ذلك المحرم.

فائدة: الجهل نوعان: النوع الأول: جهل مسقط للحكم وهو: الذي لم تبلغ صاحبه الحجة الشرعية، ولم تتهيأ له أسبابها، وهذا هو المراد في المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. النوع الثاني: جهل غير مسقط للحكم، ولا يعذر صاحبه وهو: الذي أمكن صاحبه التعلم، وتهيأت له أسبابه فلم يتعلم. انظر: (مجموع الفتاوى) (١٢/ ٥٢٤)، (٢٣/ ٣٤٦)، و(طريق الهجرتين) ص٦١٢.

مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل:١٠٦][(١)].

ومنها: أَنْ يُغْلَقَ عليه فِكْرُهُ، فلا يدري ما يقول لشدة فَرَحٍ أو حزن أو خوف أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها، فأتى**

---

(١) هذا هو **المانع الثاني** من موانع التكفير وهو: **الإكراه، فيشترط للتكفير أن يكون مختارا، فالمكره لا يؤاخذ إذا أُكره على الكفر إكراها حقيقيا لا ادِّعاء**. سواء كان ذلك في الأقوال أو في الأفعال عند جماهير العلماء، ولا يسمى إكراهًا إلا إذا توافرت فيه ستة أمور وهي:

١) أن يكون المُكرِهُ قادرًا على تحقيق ما تهدد به.

٢) أن يكون المكرَه عاجِزا عن أن يدافع عن نفسه؛ لا بمقاومة شخصية، ولا استغاثة بغيره، ولا فرارا من المكرِه؛ فمتى استطاع أن يقوم بأحد هذه الأمور ولم يفعله لم يكن مكرَها.

٣) أن يكون الأمر المتهدد به من الأمور المحرمة على المكرَه، فلو قال ولي القصاص للجاني: طلق امرأتك وإلا اقتصصت منك. لم يكن إكراها.

٤) أن يكون المتهدد به عاجلًا ويغلب على ظن المكرَه بأن المكرِه سيوقع ما هدد به في الحال، إن لم يفعل ما أمره به.

٥) أن يكون الأمر المتهدد به القتل أو ما دون القتل مما يلحقه به ضرر لا يمكنه تحمله كالتعذيب والضرب الشديد.

٦) أن يكون الأمر المتهدد به لا تعلق له بحق الآخرين الذي لا يمكن تعويضه.

انظر: (جامع العلوم والحكم) (٣٩)، و(فتح الباري) (كتاب الإكراه)، و(الشرح الممتع) (١٤/ ٤٤٦).

شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص ١٨٠ / جـ ١٢ مجموع الفتاوى لابن قاسم): "وأما التكفير؛ فالصواب أَنَّ من اجتهد من أمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وقَصَدَ الحَقَّ فأخطأ لم يكفر؛ بل يغفر له خطؤه، ومَنْ تَبَيَّنَ له ما جاء به الرسول فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر، ومن اتبع هواه وقَصَّرَ في طلب الحق وتَكَلَّمَ بلا علم فهو عاصٍ مذنب، ثم قد يكون فاسقًا، وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته".اهـ

وقال في (ص ٢٢٩ / جـ ٣ من المجموع المذكور) في كلام له: "هذا مع أني دائمًا - ومن جالسني يعلم ذلك مني - أني من أعظم الناس نهيًا عَنْ أَنْ يُنسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي مَنْ خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧)، وهو في البخاري برقم (٦٣٠٩). وهذا هو **المانع الثالث** من موانع التكفير وهو: **الخطأ، فيشترط للتكفير أن يكون متعمدا وقاصدا للشيء الكفري**، فخرج بالقاصد: المخطئ، فمن جرى على لسانه الكفر من غير قصد للفعل فإنه لا يكفر، لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والمراد بهذا الشرط: أن يكون المكلف قاصدا للعمل، ولا يشترط أن يكون قاصدا للكفر؛ فإن الإنسان يكفر بقصده للعمل الكفري وإن لم يكن يقصد أن يكفر؛ لأن كثيرا من الكفار لم يقصدوا أن يكونوا كفارا، بل حتى إبليس لم يقصد أن يكون كافرا. انظر: (الصارم المسلول) ص١٧٧-١٧٨.

قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية" -وذكر أمثلة ثم قال-: "وكنت أُبَيِّنُ أَنَّ ما نُقِلَ عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين" -إلى أن قال-: "والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئًا.

وكنت دائمًا أَذْكُرُ الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: «**إذا أنا مِتُّ فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذُرُّوْنِي في اليَمِّ، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين! ففعلوا به ذلك فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك! فغفر له**»[1].

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٨)، ومسلم (٢٧٥٧) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٣٤٥٢) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال العلماء: إن هذا الرجل لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه إذا فُعِل به ذلك لا يُعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله، وبيان ذلك أنه رأى أن جَمْعه حينئذٍ يكون مستحيلًا، والقدرة لا تتعلّق بالمستحيل، فلذلك قال: "فلئن قدر الله عليه"، فلا يلزم أنَّه نفى القدرة، أو شك فيها، فصار بذلك كافرًا، فكيف يغفر له؟ وذلك أنَّه ما نفى القدرة على =

فهذا رجل شَكَّ في قدرة الله وفي إعادته إذا ذُرِّيَ؛ بل اعتقد أنه لا يُعَاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أَنْ يعاقبه فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أولى بالمغفرة من مثل هذا[1]".اهـ

= ممكن، وإنما فَرَض غير المستحيل مستحيلًا فيما لم يثبت عنده أنَّه ممكن من الدين بالضرورة، والكفر هو الأوّل لا الثاني. وقيل: إن الرجل ظن أنَّه إذا فعل هذا الصنيع تُرك فلم يُنْشَر، ولم يعذَّب، وأما تلفّظه بقوله: "لئن قدر الله"، فلأنه كان جاهلًا بذلك. وقد اختُلف في مثله، هل يكفر أم لا؟ بخلاف الجاحد للصفة. وهذا التفسير للحديث هو اختيار ابن قتيبة وابن تيمية. انظر: (فتح العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد) (٢/ ٦٣٣).

(١) هذا هو **المانع الرابع** من موانع التكفير وهو: **التأويل، فشترط في التكفير ألا يكون متأولا**، فالإنسان إذا فعل الكفر لفهم غير صحيح فهمه من آية أو حديث، فلا يكفر؛ لأنه يظن أن عنده دليلا على ذلك فهذا هو التأويل. وقد أجمع العلماء على كونه مانعا من الحكم، لقصة قدامة بن مضعون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما شرب الخمر متأولا قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ**﴾ [المائدة: ٩٣] الآية. والمراد بالتأويل هنا: التأويل السائغ الذي له وجه في العلم واللغة العربية؛ لأن التأويل نوعان: ١) تأويل له مسوغ في اللغة العربية، كتأويل صفة اليد بالنعمة، ونحوها من تأويلات الأشاعرة لصفات الله. فهذا لا يوجب الكفر بإجماع العلماء، كأن يكون سببه قصور في فهم الأدلة الشرعية، أو استند إلى شبه صرفته عن اتباع الحق دون تعمد للمخالفة أو المعارضة أو التكذيب أو الرد أو العناد. ٢) تأويل لا مسوغ له في اللغة العربية، فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار في الحقيقة تكذيبا، **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: مثال ذلك: لو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾: المراد بيديه السماوات والأرض، فهو كفر؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية، لكن إن قال: المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة. انظر: (الشرح الممتع) (١٤/ ٤١٣)، و(مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام =

وبهذا عُلِمَ الفرقُ بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل؛ فليس كل قولٍ أو فعلٍ يكون فسقًا أو كفرًا يحكم على قائله أو فاعله بذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص ١٦٥ / جـ ٣٥ من مجموع الفتاوى): "وأصل ذلك: أَنَّ المقالةَ التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع، يقال هي كفر قولًا يطلق كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه، مثل مَنْ قالَ: إِنَّ الخمرَ أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوئه في بادية بعيدة، أو سمع كلامًا أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن الكريم ولا أنه من أحاديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، كما كان بعض السلف يُنكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قالها" -إلى أن قال-: "فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله

= (١٢/ ١٨٠). **وبقي من موانع التكفير ما يلي:**

المانع الخامس: الصغر، فيشترط للتكفير أن يكون المعين بالغًا، فالصغير إذا ارتكب الكفر فلا يكفر؛ لأنه غير مكلف أصلا، لحديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ**».

المانع السادس: زوال العقل، فيشترط للتكفير أن يكون المعين عاقلا، فالمجنون لا يكفر إذا ارتكب مكفرا؛ لأنه غير مكلف أصلا، لحديث علي السابق، وهكذا من فقد عقله بشرب مسكر، سواء كان معذورا في شربه أم لا، على القول الراجح لقصة حمزة بن عبد المطلب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عندما شرب الخمر فقال للنبي ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي». انظر: «المغني» (٩/ ٤)، و«الشرح الممتع» (١٤/ ٤٤٦).

تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان". اهـ كلامه.

وبهذا عُلِمَ أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا[(١)]؛ إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه، لكن من انتسب إلى غير الإسلام أعطي أحكام الكفار في الدنيا[(٢)]، ومن تبين له الحق فَأَصَرَّ على مخالفته تبعًا لاعتقادٍ كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيًا كان يؤثرها؛ فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق. فعلى المؤمن أَنْ يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فيجعلهما إمامًا له يستضيء بنورهما، ويسير على منهاجهما؛ فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنَّ

(١) وهذه من **القواعد المهمة** في باب التكفير: **ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه**. انظر: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام (٣٥/ ١٦٥).

(٢) وهذا تنبيه مهم وهو أن اشتراط الشروط السابقة في التكفير من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في حق المسلم؛ لأن من **القواعد** في هذا الباب: أن **من ثبت إسلامه بيقين، فلا يزال عنه الإيمان إلا بيقين**. كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مجموع الفتاوى) (١٢/ ٤٦٦)، وأما من كان كافرا منتسبا إلى غير الإسلام فهذا يحكم له بالكفر ويعامل معاملة الكفار في الدنيا، وأما في الآخرة فقد **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر وأن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول هذا في الجملة والتعيين موكول إلى علم الله وحكمه هذا في أحكام الثواب والعقاب وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر. اهـ انظر: (طريق الهجرتين) ص ٤١٣.

﴿هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام:١٥٣].

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسَّفة، فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين، وما سواهما إمامًا لا تابعًا! وهذه طريقٌ من طرق أصحاب الهوى؛ لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴿٧١﴾﴾ [المؤمنون:٧١].

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب، ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤاله الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف، وَمَنْ سَأَلَ اللهَ تعالى بصدق وافتقار إليه عالمًا بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِي وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة:١٨٦].

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحَقَّ حقًا واتبعه، ورأى الباطل باطلًا واجتنبه، وأَنْ يجعلنا هداة مهتدين، وَصُلَحَاءَ مصلحين، وأَنْ لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله: **محمد الصالح العثيمين**.

تعقيب
معية الله تعالى لخلقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما.

أما بعد:

فقد كنا تكلمنا في بعض مجالسنا على معنى معية الله تعالى لخلقه ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا فكثر سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟

وإننا:

أ- لئلا يعتقد مخطئ أو خاطئ في معية الله ما لا يليق به.

ب- ولئلا يتقول علينا متقول ما لم نقله أو يتوهم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

ج- ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن ووصفه بها نبيه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

نقرر ما يأتي:

أولا: معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف:

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل:١٢٨] وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهما إلى فرعون: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه:٤٦] وقال عن رسوله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت**»[(١)] حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في (العقيدة الواسطية)، وضعفه بعض أهل العلم وسبق قريبا ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له.

وقد أجمع السلف على إثبات معية الله تعالى لخلقه.

ثانيا: هذه المعية حق على حقيقتها ولكنها معية تليق بالله تعالى ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق:

---

(١) **ضعيف:**

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (٨٧٩٦) وفي (الشاميين) (١٤١٦) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٢٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٠٧) من طريق نعيم بن حماد، ثنا عثمان بن كثير، عن محمد بن مهاجر، عن عروة بن رويم اللخمي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن عبادة بن الصامت. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف نعيم بن حماد الخزاعي، وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الضعيفة) (٢٥٨٩).

لقوله تعالى عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم:٦٥] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤] وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تشبه صفات المخلوقين.

قال ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الصفات الواردة في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة"اهـ

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتوى الحموية) ص (٨٧) من المجلد الخامس من (مجموع الفتاوى) لابن قاسم:

وقال شيخ الإسلام في الفتوى ص (١٠٢) من المجلد المذكور: "ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك - يعنى مما جاء في الكتاب والسنة - يناقض بعضه بعضا ألبته مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه**»[1] ونحو ذلك فإن هذا غلط، وذلك أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد:٤] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه**»[1] وذلك أن كلمة "مع" في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال: "ما زلنا نسير والقمر معنا" أو "والنجم معنا" ويقال: "هذا المتاع معي" لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة ".اهـ

ثالثًا: هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علما وقدرة وسمعا وبصرا وسلطانا وتدبيرا: وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة لم تخص بشخص أو وصف كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد:٤] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة:٧] .

فإن خصت بشخص أو وصف اقتضت مع ذلك النصر والتأييد والتوفيق والتسديد.

---

(١) **حديث الأوعال ضعيف**: وقد تقدم الكلام عليه ص ١٤٦.

- مثال المخصوصة بشخص: قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾ [طه:٤٦] وقوله عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].
- ومثال المخصوصة بوصف: قوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦﴾ [الأنفال:٤٦] وأمثالها في القرآن كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتوى الحموية) ص (١٠٣) من المجلد الخامس من (مجموع الفتاوى) لابن قاسم قال: "ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد فلما قال: ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا﴾ [الحديد:٤] إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد:٤] دلَّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم شهيد عليكم مهيمن عالم بكم وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته قال: ولما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] كان هذا أيضا حقا على ظاهره ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ [النحل:١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾ [طه:٤٦] هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد.

وقال محمد بن الموصلي في كتاب (استعجال الصواعق على الجهمية والمعطلة) لابن القيم في المثال التاسع ص (٤٠٩) ط الإمام: "وغاية ما تدل

عليه – مع – المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور وذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازم بحسب متعلقه فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم وإذا كان ذلك خاصا كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [النحل:١٢٨] كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة فمعية الله تعالى مع عبده نوعان عامة وخاصة وقد اشتمل القرآن على النوعين وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي بل حقيقتها ما تقدم من الصحبة اللائقة".اهـ

* وذكر ابن رجب في شرح الحديث التاسع والعشرين من (الأربعين النووية): "أن المعية تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة وأن العامة تقتضي علمه واطلاعه ومراقبته لأعمالهم".
* وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة: "ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعية معية علمه قال: ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضا مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم فهو سبحانه مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء".اهـ

رابعًا: هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالا في أمكنتهم:

ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه لأن هذا المعنى باطل مستحيل على الله عز وجل ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئا مستحيلا باطلا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (العقيدة الواسطية) ص (١١٥) ط ثالثة من شرح محمد خليل الهراس: وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤] أنه مختلط بالخلق فإن هذا لا توجبه اللغة بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان".اهـ

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلا الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان: تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا.

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة المتضمنة لوصفه بالنقائص وإنكار علوه على خلقه.

وكيف يمكن أن يقول قائل عن الله تعالى بذاته في كل مكان أو أنه مختلط بالخلق وهو سبحانه قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]

خامسًا: هذه المعية لا تناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه واستوائه على عرشه:

فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق علو الذات وعلو الصفة قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:١] وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل:٦٠] .

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة على علو الله تعالى

* **أما أدلة الكتاب:** فلا تكاد تحصر مثل قوله تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [غافر:١٢] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨] وقوله: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك:١٧] وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤] وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

ومثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**»(١).

وقوله: «**والعرش فوق الماء والله فوق العرش**»(٢).

وقوله: «**ولا يصعد إلى الله إلا الطيب**»(٣) ومثل إشارته إلى السماء يوم عرفة يقول: «**اللهم اشهد**»(٤) يعني على الصحابة حين أقروا أنه بلغ.

ومثل إقراره الجارية حين سألها: أين الله؟ قالت: في السماء: قال: «**اعتقها فإنها مؤمنة**»(٥) إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **حسن:** تقدم تخريج أثر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ص١٤٧.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* **وأما الإجماع:** فقد نقل إجماع السلف على علو الله تعالى غير واحد من أهل العلم.

* **وأما دلالة العقل:** على علو الله تعالى فلأن العلو صفة كمال والسفول صفة نقص والله تعالى موصوف بالكمال منزه عن النقص.

* **وأما دلالة الفطرة:** على علو الله تعالى فإنه ما من داع يدعو ربه إلا وجد من قلبه ضرورة بالاتجاه إلى العلو من غير دراسة كتاب ولا تعليم معلم.

وهذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن بينهما.

وكل شيء في كتاب الله تعالى تظن فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢] .

الوجه الثاني: أن اجتماع المعية والعلو ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: "مازلنا نسير والقمر معنا" ولا يعد ذلك تناقضا ومن المعلوم أن السائرين في الأرض، والقمر في السماء، فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء.

قال الشيخ محمد خليل الهراس ص (١١٥) في شرحه (العقيدة الواسطية) عند قول المؤلف: "بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان" قال: "وضرب لذلك مثلا بالقمر الذي هو موضوع في السماء وهو مع المسافر وغيره أينما كان قال: فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علما وقدرة والذي هو شهيد مطلع عليهم يسمعهم ويراهم ويعلم سرهم ونجواهم بل العالم كله سمواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقة في يد أحدنا أفلا يجوز لمن هذا شأنه أن يقال إنه مع خلقه مع كونه عاليا عليهم بائنا منهم فوق عرشه" ا. هـ

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعا في حق الخالق فإن الله لا يماثله شيء من خلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (العقيدة الواسطية) ص (١١٦) ط ثالثة من شرح الهراس: "وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو علي في دنوه قريب في علوه".اهـ

❋ وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

١- أن معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢- أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن تشبه معية المخلوق للمخلوق.

٣- أنها تقتضي إحاطة الله بالخلق علما وقدرة وسمعا وبصرا وسلطانا وتدبيرا وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة وتقتضي مع ذلك نصرا وتأييدا وتوفيقا وتسديدا إن كانت خاصة.

٤- أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالا في أمكنتهم ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.

٥- إذا تدبرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله مع خلقه حقيقة وكونه في السماء على عرشه حقيقة. سبحانه وبحمده لا نحصى ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبة أجمعين.

حرره الفقير إلى الله تعالى:

محمد الصالح العثيمين

في٢٧/ ١١/ ١٤٠٣هـ

القواعد المثلى

المحتويات

مقدمة المحقق ٥

ترجمة مختصرة للعلامة العثيمين رحمه الله ٧

اسمه ونسبه: ٧

مولده ونشأته: ٧

أزواجه وأولاده: ٩

مشايخه: ٩

تلاميذه: ١٠

مذهبه: ١٠

تقريض الإمام العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله ١٢

مقدمة المؤلف (العثيمين رحمه الله**)** ١٤

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين: ١٤

سبب تأليف هذا الكتاب: ١٥

الفصل الأول قواعد في أسماء الله تعالى ١٧

القاعدة الأولى ١٨

[أسماء الله المقترنة] ٢٠

القاعدة الثانية ٢٢

[الدهر ليس من أسماء الله] ٢٥

القاعدة الثالثة ٢٨

القاعدة الرابعة ٣١
القاعدة الخامسة ٣٧
القاعدة السادسة ٣٩
القاعدة السابعة ٦٣
الفصل الثاني قواعد في صفات الله تعالى ٦٧
القاعدة الأولى ٦٨
القاعدة الثانية ٧٣
القاعدة الثالثة ٧٥
القاعدة الرابعة ٨٠
القاعدة الخامسة ٨٢
القاعدة السادسة ٨٥
القاعدة السابعة ٩١
الفصل الثالث قواعد في أدلة الأسماء والصفات ٩٣
القاعدة الأولى ٩٤
القاعدة الثانية ٩٩
القاعدة الثالثة ١٠٢
القاعدة الرابعة ١٠٦
الفصل الرابع شبهات والجواب عنها ١٢٦
المثال الأول: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». ١٣٠
المثال الثاني: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» ١٣٣

المثال الثالث: «إني أجد نَفَسَ الرحمن مِنْ قِبَلِ اليمن» ١٣٥

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ١٣٧

المثال الخامس والسادس: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ ١٤٠

المثال السابع والثامن: قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ حيث فُسِّرَ القُرْبُ فيهما بقرب الملائكة ١٥٨

المثال التاسع والعاشر: قوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ ١٦١

المثال الحادي عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: «وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به..» ١٦٤

المثال الثاني عشر: «من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعًا، ومن تقرب مني ذراعًا ..» . ١٦٧

المثال الثالث عشر: قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ ١٧٢

المثال الرابع عشر: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ١٧٥

المثال الخامس عشر: قوله: «يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني ...» الحديث ١٧٨

الفصل الخامس الخاتمة ١٨٢

حكم أهل التأويل ١٩٣

تعقيب معية الله تعالى لخلقه ٢٠٤

المحتويات ٢١٦

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن
الشيخ عثمان جولة القاهرة
خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ - +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
alshafibooks@gmail.com